

ش ن ٧٠١٧

وزارة قطاع الاعمال العام

الشركة القابضة للنقل البحري والبري

شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

ALEXANDRIA CONTAINER & CARGO HANDLING CO.

شركه تابعه مساهمة مصريه (ش.ت.م)

رقم القيد : ١٧٤٤٤/١١
التاريخ : ١١/١١/٢٠٢٢
المرفقات : محضري



فاكس رقم : ٤٨٤٥٨٥٥

السيد الأستاذ / مدير إدارة الإفصاح

البورصة المصرية

٨ شارع طلعت حرب - الإسكندرية

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى اجتماعى الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة المنعقدين بتاريخ ٢٠٢٢/١/١ .
مرفق لسيادتكم طيه محضرى اجتماعى الجمعية المشار إليهما بعاليه بعد اعتمادهما من اللواء بحرى / رئيس
مجلس الادارة .. وسوف نوافيكم بهما بعد اعتمادهما من الجهة الادارية وتسليمهما فى المواعيد المقررة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

لواء / ياسر محمد مرسى هيكل
العضو المنتدب التنفيذى



القطاع : _____ : المختص : _____ : التوقيع : _____

محطة الإسكندرية : فاكس : ٤٨٦٢١٢٤ - ٤٨١٦٦٣٥ تليفون : ٤٨٠٠٦٣٣ - ٤٨٠٠٦٣٤ - ٤٨٠٤١١١ - ٤٨٧٥٠٨٥

العنوان : رصيف ٢٣ داخل الدائرة الجمركية - ميناء الإسكندرية

محطة الدخيلة : فاكس : ٤٤٦٠٠١٣ تليفون : ٤٤٥١١١٥ - ٤٤٦٠١٢٢ - ٤٤٦٠١٤٥ - ٤٤٦٠١١١

العنوان : رصيف ٩٦ - ميناء الدخيلة

Website : WWW.alexcont.com - E-mail : alexcont@alexcont.com

اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١

أنه في يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١ وفي تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحا عقدت الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع اجتماعها العادي بمقر الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ٧١ طريق الحرية - الإسكندرية .

برئاسة :

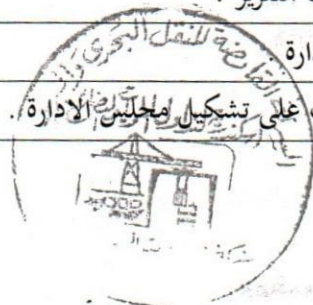
السيد اللواء أ.ح/ صلاح الدين حلمى عبد القادر	رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
والسادة أعضاء الجمعية العامة :	
السيد المحاسب / نبيل محمد السيد دويدار	العضو المتفرغ لشئون النقل البحري بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى
السيد اللواء أ.ح / عبد المطلب متولى خضمر	العضو المتفرغ لشئون النقل البرى بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى
لواء بحرى أ.ح / طارق غانم عبد المتعال الصعيدى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
السيد المهندس / مدحت محمد حاتم القاضى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
الأستاذ/ جبالى محمد جبالى المرغوى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
وحضر من الجهاز المركزي للحسابات :	
الأستاذ المحاسب/ عصام الدين إبراهيم السيد محمود	وكيل وزارة - قائم باعمال مدير الادارة - الجهاز المركزى للحسابات - الاسكندرية
السيد المحاسب / هشام احمد سامى فراج	وكيل وزارة - نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري
الأستاذ المحاسب/ جابر جمعة جابرس	مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري
من شعبة متابعة تقويم الأداء بالجهاز :	
السيد المحاسب / محمد عبد القادر محمد	وكيل وزارة رئيس قطاع النقل البحري - الإدارة المركزية شعبة تقويم الأداء
وحضر :	
السيد الريان / طارق شاهين على شاهين	ممثلا عن هيئة ميناء الاسكندرية
ومجلس إدارة الشركة :	
السيد اللواء بحرى / أحمد حسن أحمد سيد أحمد	رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي
السيد اللواء / ياسر محمد مرسى هيكل	العضو المنتدب التنفيذي
السيد المهندس /محمد أشرف محمود إبراهيم خليل	عضو مجلس ادارة
السيد اللواء / نهاد شاهين على شاهين	عضو مجلس ادارة
السيدة المحاسب / فاطمة ابراهيم بدر يوسف	عضو مجلس ادارة
الاستاذ / رشا محمد عمر توفيق	عضو مجلس ادارة
السيد المهندس / أحمد أحمد إسماعيل	عضو منتخب عن العاملين
السيد / احمد حسن صادق	رئيس اللجنة النقابية
ومن الشركة :	



السيد المحاسب / محمد ياسر محمد لطفى	رئيس قطاع الشؤون المالية
السيد العميد / ايهاب ابراهيم خفاجى	رئيس قطاع الامن
السيد المحاسب / ابراهيم عبد الله	مدير إدارة الاستثمار والأوراق المالية
السيد المحاسب / ايهاب السيد اسماعيل زيد	مدير إدارة علاقات المستثمرين
السيد الاستاذ المستشار / هشام مجدى سالم ماضى	مستشار الشركة للشؤون القانونية
وحضر من العاملين بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى :	
السيد العميد / طارق شوقى	رئيس قطاع رئاسة المجلس
السيد المحاسب / نصر احمد سالم	رئيس قطاع الشؤون المالية
السيد المستشار / سامى عبد الفتاح	المستشار القانونى
وقام بأعمال أمانة السر :	
السيد الاستاذ / محمد عبد القادر مصطفى	مستشار الشركة للتنظيم والشؤون الادارية ومدير عام شؤون المجلس والعضو المنتدب
وقام بأعمال جامعي الأصوات :	
السيد / هانى عباس مرسى	
السيد / محمد عادل ابراهيم	
وحضر من مساهمى القطاع الخاص .	
عدد مساهمين ١١ باجمالى عدد أسهم ٣٦٣٥٦٩٣ سهم .	
نسبة الحضور ٩٥.٢ %	
وأعتذر عن الحضور :	
السيد المهندس / عمرو عبد الصبور قايبلى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
السيد المهندس / مروان محمود أحمد السمك	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :

١	التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٢١ .
٢	التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢١ .
٣	تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢١ ورد الشركة .
٤	اعتماد تقرير مجلس الادارة السنوى وتقرير الحوكمه المعد وفقا للمادة رقم (٤٠) من قواعد القيد والشطب .
٥	النظر فى المبلغ المعجب بحساب التوزيع لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ لصالح اللجنة الرياضية .
٦	النظر فى اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢١ .
٧	النظر فى الموافقة على مشروع توزيع الارباح المقترح عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢١ .
٨	النظر فى اخلاء مسئولية مجلس الادارة عن الفترة المقدم عنها التقرير .
٩	النظر فى صرف مكافآت للساده / رئيس واعضاء مجلس الادارة
١٠	النظر فيما تم اتخاذه من اجراءات فى ادخال بعض التعديلات على تشكيل مجلس الادارة .



١١	النظر في تحديد المعاملة المالية وبدلات مجلس الادارة والمزايا الاخرى .
١٢	النظر في اعتماد الضوابط الخاصة بتطبيق ميزة التأمين الطبي للاعضاء المنتدبين .
١٣	النظر في اقرار صرف العلاوة الدورية للعاملين بالشركة بنسبة ١٠٠% من النسب المقررة اعتبارا من ٢٠٢١/٧/١ .
١٤	النظر في الموافقة على تعديل الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ .
١٥	اعتماد ما تم التبرع به خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
١٦	النظر في اعتماد زيادة قيمة مساهمه الشركة في رأس مال الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (الترجمان جروب) .

رئيس الجمعية :

بسم الله الرحمن الرحيم بنرحب بحضراتكم في الشركة القابضة في الجمعية العامة العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات .. في البداية بنرحب بالسيد المحاسب وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري بالجهاز المركزي للمحاسبات .. السادة الجهاز المركزي للمحاسبات شعبة تقويم الأداء...السادة أعضاء الجمعية .. بنرحب بكم في الشركة القابضة اليوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١ .. كما هو معروض أمام حضراتكم في الجمعية العامة العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المنعقدة في ٢٠٢٢/١/١ وذلك للنظر في جدول الأعمال :

١	التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٦ .
٢	التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .
٣	تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ ورد الشركة .
٤	اعتماد تقرير مجلس الادارة السنوي وتقرير الحوكمه المعد وفقا للمادة رقم (٤٠) من قواعد القيد والشطب .
٥	النظر في المبلغ المعجب بحساب التوزيع لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لصالح اللجنة الرياضية .
٦	النظر في اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .
٧	النظر في الموافقة على مشروع توزيع الارباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .
٨	النظر في اخلاء مسئولية مجلس الادارة عن الفترة المقدم عنها التقرير .
٩	النظر في صرف مكافآت للساده / رئيس واعضاء مجلس الادارة .
١٠	النظر فيما تم اتخاذه من اجراءات في ادخال بعض التعديلات على تشكيل مجلس الادارة .
١١	النظر في تحديد المعاملة المالية وبدلات مجلس الادارة والمزايا الاخرى .
١٢	النظر في اعتماد الضوابط الخاصة بتطبيق ميزة التأمين الطبي للاعضاء المنتدبين .
١٣	النظر في اقرار صرف العلاوة الدورية للعاملين بالشركة بنسبة ١٠٠% من النسب المقررة اعتبارا من ٢٠٢١/٧/١ .
١٤	النظر في الموافقة على تعديل الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ .
١٥	اعتماد ما تم التبرع به خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
١٦	النظر في اعتماد زيادة قيمة مساهمه الشركة في رأس مال الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (الترجمان جروب) .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمي عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس

الجمعية :

السيد اللواء / احمد حسن .. تفضل .



لواء / احمد حسن احمد : رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ صدق الله العظيم

السيد اللواء أ.ح/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة أعضاء الجمعية الموقرة .. السادة ممثلي الأجهزة الرقابية .. الأخوات والأخوة الحضور .

أتشرف بأن أعرض على حضوركم ملخص نتائج أعمال شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وعلى النحو الموضح تفصيلا بتقرير مجلس إدارة الشركة.

كما أكرر الشكر والتقدير والعرفان للسادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للشركة القابضة للنقل البحري والبري للمساعدة والدعم والتوصيات التي ساعدت الشركة على تحقيق الأهداف والنتائج المعروضة.

وأكرر الشكر ايضا للسيد/ وكيل أول الوزارة - القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري والسادة وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة ومدير العموم والمراقبين .

وأكرر الشكر ايضا للسادة/ وكيل الوزارة - رئيس قطاع النقل الخارجي بشعبة تقويم الأداء ومعاونيه . وكذلك الأستاذة/ ممثل مركز معلومات قطاع الأعمال العام.

وأتقدم أيضا بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. والنقابة والعاملين على ما يقدمونه للشركة من جهود

متصلة مما كان له بالغ الأثر في نجاح الإدارة في تحقيق النتائج المعروضة للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ .
ونستعرض فيما يلي ملخص لأهم النتائج المحققة:

أولا : النشاط الجارى:

١- الإنتاج الكمي:

(أ) النشاط الرئيسي (حاويات التجارة الخارجية) : حققت الشركة حجم إنتاج كمي ٨٣٧٤٦٣ حاوية مكافئة .

(ب) النشاط الثانوي (حاويات الترانزيت): حققت الشركة حجم إنتاج كمي ١٥٩٦ حاوية مكافئة .

بلغ الانخفاض في اجمالي الإنتاج الكمي إنخفاض قدره ٩% عن المستهدف وانخفاض قدره ٨% عن فعلي العام السابق .

٢- الإنتاج القيمي:

حققت الشركة حجم إنتاج قيمي قدره ٢.٣٩٧ مليار جنيهه وبانخفاض قدره ١٨٦.٦٨٠ مليون جنيهه وبنسبة انخفاض ٧% عن فعلي العام السابق.

ولا يرجع انخفاض الإيرادات لانخفاض الاداء وانما للأسباب الآتية :-

أ- انخفاض اعداد الحاويات المتداولة ٨% .

ب- اختلاف توليفة الحاويات (صادر / وارد) - (مملوء / فارغ) .

ج- انخفاض سعر الصرف للدولار الامريكى من ١٦.٠٧ جنيه مصرى (العام السابق) الى ١٥.٧١ جنيه مصرى (العام الحالى) .

هـ- انخفاض إيرادات الاوراق المالية بمبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى بنسبة انخفاض ٣٢% .

٣- التكاليف والمصروفات:



بلغت جملة التكاليف والمصروفات ١.١١٦ مليار جنيه في العام الحالي مقابل تحقيق ١.٢٥٢ مليار جنيه العام السابق بإنخفاض قدره ١٣٦ مليون جنيه بنسبة إنخفاض ١١٪ عن فعلى العام السابق .

٤- صافى ربح النشاط:

بلغ صافى ربح النشاط ١,٤٢٠ مليار جنيه وإنخفاض قدره ١١٧.٧٧٣ مليون جنيه لإنخفاض إيرادات النشاط الجارى وإيرادات الاوراق المالية والفوائد الدائنة نظرا لإنخفاض عدد الحاويات وكذلك إنخفاض الودائع وإنخفاض سعر الفائدة .

٥- صافى الربح النهائى:

بلغ صافى الربح النهائى ١,٤١٠ مليار جنيه فى العام الحالي مقابل ١,٤٩٣ مليار جنيه بإنخفاض قدره ٨٣ مليون جنيه ونسبة إنخفاض عن العام السابق ٦٪ نتيجة الاسباب السابق ذكرها

ثانيا : النشاط الإستثمارى:

تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ العمليات المدرجة بالموازنة الإستثمارية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ والبالغ قدرها ٢٤١.٩٧٥ مليون جنيه حيث تم تنفيذ كافة الاعمال المدرجة (سداد دفعات مقدمة لبعض العمليات - الانتهاء من بعض العمليات الاخرى)

ومن أهم الاعمال:

- ١- تم سداد ٢٠٪ دفعة مقدمة لتوريد عدد (٣) ونش تحميل حاويات فارغة .
- ٢- تم سداد ٢٠٪ دفعة مقدمة لتوريد عدد (٨) جرار بالمقطورة .
- ٣- تم سداد ٤٠٪ دفعة مقدمة لتوريد عدد (١) ونش رصيف سوبر بوست بنامكس محطة حاويات الدخيلة .
- ٤- تم توريد ونش ساحة حمولة ٤٠ طن وسداد القيمة
- ٥- تم سداد ١٣ مليون جنيه لمنظومة ERP

ثالثا : الانجازات:

١- موقف الشركة من المسؤولية الاجتماعية: تلتزم الشركة بالمعايير العالمية للحفاظ على البيئة والسلامة والصحة المهنية والجودة ، مع توفير كافة أدوات ومهمات السلامة والصحة المهنية وإجراء الفحص الطبى الدورى على العديد من العاملين بالشركة، كما تهتم الشركة بالعاملين وأسرههم من خلال توفير كافة الخدمات العلاجية والأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية. ومن منطلق المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع المصرى عامة والمجتمع السكندرى خاصة، قامت الشركة بالتبرع لصندوق تحيا مصر بمبلغ ٤ مليون لمواجهة الكوارث والازمات (كورونا) ، علاوة على تقديم بعض التبرعات العينية للجمعيات الخيرية فى المناسبات المختلفة فى حدود ٢٠٠ ألف جنيه تقريبا



٢- الموقع الإلكتروني للشركة: يتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة ليحتوى على البيانات والإحصائيات اليومية التي تغطي كافة إهتمامات الاطراف ذوى العلاقة وتتيح تفاعلهم مع الموقع .. علاوة على نشر البيانات والمعلومات المالية وتحديثها وفقا لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية دون الإخلال بمتطلبات الافصاح.

٣- تطوير آلية العمل بالشركة: تم تطوير منظومة تداول الحاويات بإضافة تسجيل حركة الشاحنات والحاويات من والى بوابات الشركة بأسلوب آلي .. بالإضافة الى انشاء المنظومة المعلوماتية للمحطة **TERMINAL OPERATING SYSTEM (TOS)** لتحسين العمل وميكنته لتحقيق التكامل مع الخطوط الملاحية لمحطتى حاويات الاسكندرية والدخيلة. وجرى إستكمال التطبيقات الإدارية بالنظام المالى المحاسبى من خلال منظومة **ERP**.

٤- التدريب: تولى الشركة إهتماما كبيرا بعملية التدريب سواء للعمال الفنية أو الإدارية أو المالية لرفع مستوى كفاءتها وفعاليتها من خلال مراكز التدريب المتخصصة وكليات جامعة الإسكندرية وقد تم خلال العام تنفيذ إجمالي عدد ١٨١ دورة لعدد ١١٠٨ متدرب .

٥- تطبيق مبادئ الحوكمة:

تم إعداد تقرير الحوكمة السنوي وفقا لمادة ٤٠ من قواعد القيد والشطب ونشره على الموقع الإلكتروني للشركة .
٦- التطوير:

تولى الشركة إهتماما خاصا بعملية المنافسة من خلال عدة محاور على النحو التالى:

أ- عمليات التطوير من خلال التخطيط قصير الأجل و التخطيط طويل الأجل ولعل من أهمها أعمال تركيب وتعميق جزء من رصيف ٩٦ بالدخيلة (بطول ٤٠٠ متر مرحلة أولى + ٣٥٠ متر مرحلة ثانية) بهدف الوصول إلى عمق ١٦ متر يسمح بدخول سفن الحاويات حمولة من ٨ - ١٢ ألف حاوية مكافئة .. وجرى العمل بموقع المشروع وتم الانتهاء من المرحلة الاولى يوم ٧ نوفمبر ٢٠٢٠ والبدء فى تنفيذ المرحلة الثانية والمتوقع الانتهاء من الاعمال خلال شهر يوليو ٢٠٢٢

ب- جاري العمل على تطوير الرقابة الداخلية والتكاليف بالشركة .

نتشرف ان نودع بيان طرف أمين سر الجمعية العامة بكل ما يتقاضاه السادة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة الشركة خلال الفترة من ١ / ٧ / ٢٠٢٠ حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢١ وكذا اقرار من كل من السادة رئيس واعضاء المجلس بالافصاح عن وجود اى تعارض بين مصالحهم ومصلحة الشركة ولا يسعنا فى النهاية إلا إبداء السعادة لتشريفكم والشكر لحسن استماعكم والله ولى التوفيق ،،

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمى عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى ورئيس

الجمعية :

شكرا .. السيد وكيل الوزارة أجهاز المركزى تفضل .

محاسب / عصام الدين ابراهيم : وكيل الوزارة - قائم بأعمال مدير الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم .. السيد اللواء أ.ح/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى ورئيس الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة اعضاء الجمعية العامة السيد اللواء / رئيس مجلس ادارة شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع السيد اللواء / العضو المنتدب لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة الحضور كل عام وحضراتكم بخير .



اتشرف بأن اعرض على سيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على ان يتم اثبات كل من التقرير ورد الشركة وتعقب الادارة كاملين في صلب المحضر .
ونشير في هذا الصدد بأن الإدارة ابعلت الشركة القابضة بموجب كتابها بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ بمذكرة بخصوص مقترح توزيع الارباح على ان يثبت في محضر الجلسة كاملا وفيما يلي اهم الملاحظات .
كما نشير في هذا الصدد الى ان الضوابط التي حددتها الشركة القابضة بخصوص مقترح ضوابط ميزة التأمين الطبي للاعضاء المنتدبين لادارة الشركة خاصة بخصوص تدنى شرائح التطبيق والتي بدأت من ١٠ مليون فاكثر وهذا لا يتناسب مع الارقام التي تحققها الشركة في حال تطبيق السلسلة التاريخية لارقام ربحية الشركة فضلا عن ان المقترح لم يأخذ في الاعتبار ان تلك الميزة خاضعة لضريبة كسب العمل وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
الامر الذي نرى معه ضرورة اجراء المزيد من الدراسة في هذا الشأن .

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المعدلة لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع في ٢٠٢١/٦/٣٠ الى السادة / مساهمي شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
تقرير عن القوائم المالية :- راجعنا القوائم المالية "المرفقة" في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع (شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونية ٢٠٢١ والبالغ اجمالي الاصول بها نحو ٤٩٦٠,١٢٤ مليون جنيه وكذا قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠٢١ بصافي ربح بعد الضريبة نحو ١٤١٠,٣٨٦ مليون جنيه وكذا قائمة الدخل الشامل وقائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة غيرها من الإيضاحات .

مسئولية الادارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية ادارة الشركة ، فالادارة مسئولة عن أعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته ومعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش او الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات :-

تنحصر مسئوليتنا في ابداء الراي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها فقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من اى اخطاء هامة ومؤثرة . وتتضمن اعمال المراجعة اداء اجراءات للحصول على ادلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء ناتج عن الغش او الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم المالية والعرض العادل لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية



الهامة التي أعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ، واننا نرى أن ادلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .
اساس الراي المتحفظ :-

١ . بلغ اجمالي الرصيد المستحق طرف العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٧٢.١٠٤ مليون جنيه وقد تبين الاتي :-

- تم ارسال مصادقات عن ارصدة العملاء والموردين في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم تتلقى اى ردود منها تسمح لنا بالتحقق من صحة الارقام الظاهرة بالقوائم المالية.
- وجود مديونيات متوقفة منذ سنوات بنحو ٢.٧٦٠ مليون جنيه يرجع بعضها لعام ١٩٩٨ ومرفوع بشأنها قضايا طبقا للبيان المقدم من الشركة ويقابلها مخصص بذات القيمة .
- سداد العملاء لدفعات من تحت الحساب مما ترتب عليه عدم امكانية تحديد الفواتير المتوقف سدادها والتي قد يكون عليها خلاف مع العميل ولم تفصح عنها حسابات الشركة .
- لا توجد لدى الشركة لائحة ائتمان تحدد المدد الممنوحة من الشركة للعملاء لسداد المديونيات المستحقة عليهم وكذا غرامات التأخير المستحقة في حالة عدم السداد خلال المدد المحددة.
- ارتفاع قيمة المديونية لدى بعض العملاء وعدم تناسب قيمة خطابات الضمان التي حصلت عليها الشركة مع المديونيات المستحقة عليهم من امثلة ذلك :-

اسم العميل	المديونية المستحقة بالجنيه	النسبة الى المديونية الاجمالية للعملاء	قيمة خطابات الضمان	نسبة تغطية الضمان للمديونية
توكيل ميد يترنيان	٤٥٢٥٣٥٠٧	%٤٣	١٥٠٠٠٠٠ جنيه	%٣.٣
اركاس	٦٦٥٧٠٩٠	%٦	٢٥٠٠٠٠٠ جنيه	%٣.٨
الخليج العربي	١٧٥٨٥٢٣	%١٧	٣٥٠٠٠٠٠ جنيه	%٢

يتعين دراسة اسباب ذلك مع ضرورة وضع حدود للائتمان وتحديد مدد لتحويل مستحقات الشركة مع مراعاة تناسب خطابات الضمان مع المديونيات المستحقة على العملاء .

٢ . اسفرت المطابقة بين الشركة والهيئة العامة لميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٤ عن وجود خلافات تطالب الهيئة بسدادها مرفوع بشأنها قضايا متداولة بنحو ٣٦.٦٧٢ مليون جنيه منها نحو ٨.٩٨٤ مليون جنيه مقيد بدفاتر الشركة والباقي نحو ٢٧.٦٨٨ مليون جنيه مكون له مخصص بنحو ٣٥.٧٠٧ مليون جنيه - ضمن حساب مخصص منازعات قضائية ومخصصات اخرى - لمواجهة تلك الخلافات . الامر الذي يشير الى زيادة المخصص المكون بنحو ٨.٠١٩ مليون جنيه ويقضى البند رقم (٢) من الكتاب الدورى رقم (١٩) لسنة ٢٠٢١ الصادر من وزارة المالية باتخاذ اللازم نحو انتهاء كافة النزاعات القضائية بين الجهات الحكومية وتسوية اى نزاع دون اللجوء الى القضاء مع ضرورة موافاة السيد المستشار وزير العدل بما يكون هناك من نزاعات فيما بين جهات الدولة المختلفة طبقا لكتاب دورى امين مجلس الوزراء رقم ٥٢٩٢ - ٥ بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٢ .

يتعين سرعة العمل حسم الخلافات مع الهيئة العامة لميناء الاسكندرية في ضوء احكام الكتاب الدورى المشار اليه بعاليه واجراء التسوية اللازمة لالغاء المكون بالزيادة فى المخصص .



٣. تضمنت المصروفات نحو ٤٩.٣٩٤ مليون جنيه قيمة رسوم الاستثمار المستحقة للهيئة العامة للاستثمار عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وقد تبين عدم صحة حساب تلك الرسوم وفقا لما يلي :

• استمرار الشركة فيما درجت عليه من حساب رسم هيئة الاستثمار كل ستة أشهر عن طريق حساب قيمة الدولار وفقا لسعر الصرف في نهاية الفترة المالية ويتم التسوية في نهاية العام المالي على اساس سعر الصرف في ٦/٣٠ من كل عام ودرن حساب القيمة وفقا لسعر تاريخ المعاملة أو متوسط السعر خلال العام وفقا للفقرتين (٣٩، ٤٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية.

• لم يتم حساب رسوم على الخصومات الممنوحة للعملاء والتي تتمثل في منح العديد من العملاء فترات سماح من امثلة ذلك ميدتيرنيان ، يانج منج شينج مصر للملاحة ، ام ال اتش، ميد ايجيت لخدمات النقل بالمخالفة لكتاب رئيس الادارة المركزية للمنطقة الحرة بالاسكندرية الوارد للشركة تحت رقم ١٩٦٦ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٩ الذى يقضى بحساب الرسم المستحق على اجمالى الإيرادات قبل اجراء اى خصومات وبالمخالفة ايضا للمادة رقم (٤١ - ثانيا - فقرة ٢) التى تقضى " بأن تخضع المشروعات بالمناطق الحرة الخاصة لرسم مقداره (٢%) من اجمالى الإيرادات التى تحققها "

يتعين ضرورة حساب رسوم الاستثمار المستحقة وفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وقرارات الهيئة العامة للاستثمار ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) .

٤. لم تتمكن من الحكم عل بصحة مخصص منازعات قضائية المكون والظاهر بالقوائم المالية البالغ رصيده في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٩.٦٢٢ مليون جنيه للأسباب التالية .:

• ادرجت الشركة ضمن بيان القضايا الوارد من القطاع القانونى برقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٧ قضايا مرفوعة من / ضد الشركة تخص «عاوى ضريبية منذ سنوات (عدد ٣٨ دعوى قضائية) لم يسبق للشركة ادراجها ضمن البيانات المقدمة لنا بناء على طلبنا عن عامى ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ او الافصاح عنها ضمن الموقف الضريبي وكذا بتقريرى الادارة عن نشرة الطرح رقمى ٧١ فى ٢٠١٩/٣/١١ ، ١٤٢ فى ٢٠٢٠/٨/٢٦ .

وقد افصحت الشركة ضمن الايضاحات عن الموقف الضريبي بانه " يوجد دعاوى قضائية من المحتمل ان تتأثر بها اوعية ضريبة شركات الاموال ورسم التنمية عن سنوات سابقة مما قد يؤدي الى التزامات ضريبية محتملة مستقبلا " .

• لم تظهر دراسة المخصص درجات التقاضى التي وصلت اليها الدعاوى واحتمال الكسب أو الخسارة لكل دعوى لامكان التحقق من صحة المخصص المكون وفقا للاشترطات المنصوص عليها بالفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة.

الامر الذى يؤدي الى عدم الاطمئنان الى البيانات الواردة من الشركة بما لا يمكننا من الحكم على صحته .

وقد صدر قرار العضو المنتدب التنفيذى للشركة رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ بتشكيل لجنة لحصر ودراسة القضايا المرفوعة من وضد الشركة وما تم بشأنها مؤيدة بالمستندات القانونية

كان يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية للمخصص حتى يمكن الحكم على مدى كفايته من عدمه لما فى ذلك من اثر على القوائم المالية فى ٢٠٢١/ ٦/٣٠ فبنالا عن موافاتنا بما تنتهى اليه اللجنة المشكلة وفقا للمنوه بعاليه مؤيدا بالمستندات .

٥. تضمن حساب الارصدة الدائنة الاخرى نحو ١٩.٠١٣ مليون جنيه قيمة حصة النشاط الرياضى فى ارباح العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ والمجنبه بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٣ والذى نص على "تجنب

تلك الحصة وعدم صرفها لحين ورود راي الجمعية العمومية لتسليمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن هذا الموضوع"



وقد صدرت فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برقم تبليغ ٤١٣ بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٢١. ملف رقم ٣٦٩/١/٤٧ وانتهت الى "عدم وجوب خصم شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع نسبة (٥.٥%) نصف بالمائة من صافي ارباحها السنوية لصالح اللجنة الرياضية بها بدءا من تاريخ العمل بقانون الرياضة الصادر بالقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧. وقد نصت المادة الثامنة من مواد اصدار قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ " بنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره " وقد تبين نشر القانون بالجريدة الرسمية بالعدد ٢١ مكرر (ب) فى ٣١/٥/٢٠١٧.

يتعين الالتزام بتطبيق الفتوى منذ تاريخ بدء العمل بقانون الرياضة المشار اليه بعاليه واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك لما لذلك من اثر على توزيعات الارباح .

٦. مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود ضعف وقصور شديد فى نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المالية واجراءات الضبط الداخلى بالشركة فضلا عن عدم وجود نظام تكاليف يفى بالغرض بوصفه اداة من ادوات الرقابة الداخلية وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة لتطوير نظام الرقابة الداخلية بالشركة بالقرار الصادر من مجلس ادارة الشركة رقم ٥٤ بتاريخ ١٥/٤/٢٠٢٠ وكذا لجنة اخرى لتطوير نظام التكاليف بالقرار الصادر من مجلس ادارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ١٨/٦/٢٠٢٠ ولم يتبين لنا ما تم من اعمال فى هذا الشأن.

وتتمثل اهم مظاهر القصور - التى تتكرر سنويا - فى الاتى :

- سرقة عدد ٤ لآب توب من مخزن المواد والمهمات بالدخيلة يوم ٢٣/١/٢٠١٩ بمبلغ ٤٢٨٧٢ جنيه .
- سداد مبلغ ١٢٨٠٠ جنيه شهريا لعدد ١٦ سائق بمحطة حاويات الاسكندرية وعدد ١٥ سائق بمحطة حاويات الدخيلة قيمة تحريج السيارات الملاكى والميكروباصات بجراجات خارج الشركة دون وجود ايصالات من الجراجات مؤيدة للصرف مما يؤدى الى عدم احكام الرقابة على المصروفات وعدم احكام الرقابة على تشغيل تلك السيارات .
- وجود كشط وشطب وتعديل واستخدام مزيل بمعرفة الشركة فى الفاتورة رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٥/١١/٢٠٢٠ والمقدمه من المورد شركة النجم المتألق للشحن والخدمات اللوجستية والخاصة بتطهير عدد ٦٥٣١ حاوية لصالح الشركة خلال الفترة من ١/١١/٢٠٢٠ وحتى ١٥/١١/٢٠٢٠ قيد يومية رقم ١٣٥٢ بتاريخ ١٧/١١/٢٠٢٠ .
- السماح بدخول سيارات الاهالى داخل محطتى الاسكندرية والدخيلة ترتب عليه حدوث تلفيات لبعض الحاويات ومعدات الشركة.

شراء بعض المستلزمات وقطع الغيار بموجب كشوف حساب بمحطتى حاويات الدخيلة والاسكندرية من السلفة المستديمة والاصل ان يتم الشراء من خلال فاتورة ضريبية طبقا للمادة رقم (١٢) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والمادة رقم (١٣) من اللائحة التنفيذية لذات القانون والمادة ٧٨ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة العامة على الدخل والمادتين ٩٩ مكرر ١ ، ٩٩ مكرر ٢ من اللائحة التنفيذية لذات القانون والقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الاجراءات الضريبية الموحد وقد تضمنت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ١١/٧/٢٠٢١ حظر التعاقد مع اى من الموردين او المقاولين او مقدمى الخدمات ايا كان نوعها الا اذا كان هذا التعاقد مسجلا فى منظومة الفاتورة الالكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية .

• عدم تحرير اوامر شغل لكافة الاتوبيسات بالشركة فضلا عن ان اوامر الشغل للمركبات غير مسلسلة وغير مستوفاه للبيانات.



• الاحتفاظ بكابلات نحاس جديدة بجوار محطة الكهرباء بمحطة حاويات الدخيلة دون رقابة ودون اضافتها للمخازن ترتب عليه قيام احد العاملين بالشركة المصرية للتوريدات والاشغال البحرية بتقطيع ٢٠ متر منها على انها خرده وتم خصم مبلغ ٣٤٢٠٠ جنيه من مستحقات الشركة المصرية للتوريدات قيمة كمية الكابلات التي تم اتلافها .

• عدم تحديد حدود مستويات المخزون والتي تتمثل في حد الطلب ، الحد الادنى ، الحد الاقصى بالمخالفة للمادة رقم (١٩٨) من لائحة العقود والمشتريات والمخازن .

• درجت الشركة على عدم ادراج قيمة الشيكات التي لم تقدم للصرف بحساب أوراق الدفع وكذا عدم ادراج قيمة الشيكات تحت التحصيل لحساب اوراق القبض حيث يتم التأثير مباشرة على حساب البنك المسحوب عليه او المضاف اليه الامر الذي يترتب عليه عدم احكام الرقابة على حركة الشيكات .

يتعين الحصر وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو معالجة اوجه القصور والضعف مع تطوير نظام الرقابة الداخلية ونظام التكاليف لتحقيق الرقابة ومتابعة الاداء .

الراى المتحفظ وفيما عدا تأثير ماتقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالى وتدقيقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

وفيما لايعد ذلك تحفظ نبدي مايلي :-

تم جرد الاصول الثابتة والمخزون ومطابقة نتائجه على السجلات فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الاختبارى فى حدود الامكانيات المتاحة ، كما تم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات كالمتبع فى السنوات السابقة ووفقا لقرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٦٥ بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٦ بالموافقة على الاعمار الانتاجية للاصول والمعدات والقيم التخريدية لكل اصل من الاصول الثابتة طبقا لاعمال اللجنة رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٨ والمطبق اعتبارا من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وفيما يلى اهم الملاحظات :

١ . لم يتم مطالبة شركة القناة للموانى والمشروعات الكبرى المنفذة للمرحلة الاولى من مشروع تعميق رصيف ٩٦ بمحطة حاويات الدخيلة بمافات من كسب نتيجة تأخر تنفيذ المشروع والذي كان محدد الانتهاء منه فى ٢٠١٦/١٠/٢٩ والذي بدأ دخوله الخدمة " مرحلة اولي اعتبارا من ٢٠٢٠/١١/٧ وفقا لما تم الافصاح عنه بالبورصة بكتاب الشركة رقم ٧٦٢٤ بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٢ .

يتعين مطالبة الشركة المنفذة للمشروع بقيمة ما فات من كسب حفاظا على حقوق الشركة .

٢ . لم يتم الانتهاء من تسجيل حصة الشركة الشائعة فى الأرض المشتراة بزمام البلينا بمحافظة سوهاج منذ عام ٢٠٠٨ والبالغ قيمتها بحساب الاستثمار العقارى بنحو ٢.٤١٣ مليون جنيه .

نوصى بسرعة تسجيل الارض باسم الشركة .

٣ . بلغ رصيد حساب الاستثماراتفى شركات اخرى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٩٨.١٩٦ مليون جنيه وقد تبين الاتى :-

• تضمن الحساب نحو ١٢.١٩٦ مليون جنيه استثمارات فى الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (الترجمان

جروب) ولم تقوم الشركة بدراسة اضمحلال قيمة تلك الاستثمارات رغم ان اجمالى خسائر الشركة طبقا للقوائم



المالية لها في ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ٧٠.٤٦١ مليون جنيه ولم نواف بالقوائم المالية لهذه الشركة في ٢٠١٢/٣١ .٢

• الاستثمارات في شركات (ممفيس للتوكيلات الملاحية ، امون للتوكيلات الملاحية ، أبوسمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية، الشركة المصرية للملاحة البحرية، الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة - الترجمان جروب) بقيمة ٧٨.٠١٤ مليون جنيه تم اضمحلالها في سنوات سابقة. ولم نواف بصور التقارير المقدمة من ممثلى الشركة في تلك الشركات طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ وكذا صور آخر محاضر وقرارات الجمعيات العامة لهذه الشركات وأخر قوائم مالية معتمدة لها حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

يتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات مع موافاتنا بالبيانات المطلوبة للشركات المذكورة ودراسة مدى اضمحلال قيمة الاستثمارات بشركة الترجمان جروب لما لذلك من اثر على القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

٤. بلغ رصيد القرض الحسن الممنوحة للشركة المصرية للملاحة على دفعات بموافقة الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى نحو ١١.٠٧٥ مليون جنيه دون الحصول على الضمانات الكافية وقد قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للملاحة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢ بوضع الشركة تحت التصفية اعتبارا من ٢٠٢٠/٣/٣١ وتعيين مصفى ونتيجة لذلك تم اجراء تسوية لاضمحلال كامل رصيد القرض.

يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن.

٥. يتضمن مخزون قطع الغيار أصنافا راكدة منذ سنوات سابقة بلغت تكلفتها نحو ٢.٣٧٩ مليون جنيه طبقا للايضاح رقم (٨) قى حين بلغت قيمتها البيعية نحو ٦٣٠ ألف جنيه وفقا لتقرير اللجنة المشكله بالامر الادارى رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠٢١ بفرق نحو ١.٧٤٩ مليون جنيه ولم يتم اجراء التسوية اللازمة لتحميل الفرق على حساب المصروفات بالمخالفة للفقرة رقم (٣٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ المخزون.

يتعين اجراء التسوية اللازمة فى هذا الشأن لما لذلك من اثر على القوائم المالية مع دراسة التصرف الإقتصادى فى هذه الاصناف حتى لا تمثل أموالا عاطلة.

٦. لم يقم البنك التجارى الدولى باضافة فوائد لصالح الشركة على رصيد حسابها القديم المفتوح باسم المركز الرئيسى اعتبارا من ٢٠١٩/٦/٢٧ وحتى ٢٠٢٠/١٠ تاريخ اضافة الرصيد الموجود فى هذا الحساب والبالغ ١٢١٠.٣٧٦٠ جنيه للحساب الجديد المفتوح بذات البنك باسم المركز الرئيسى للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٤ وقد تضمنت تقارير ادارة المراجعة الداخلية بالشركة فى سبتمبر ٢٠٢٠ و مارس ٢٠٢١ ، مايو ٢٠٢١ بالرجوع على البنك لاسترداد مستحقات الشركة فى الفائدة على الحساب القديم الامر الذى لم يتم حتى تاريخه .

يتعين تحديد المسؤولية لضياع العائد على الحساب المذكور واتخاذ اللازم نحو استرداد هذا العائد حفاظا على اموال الشركة .

٧. بلغت ايرادات النشاط الجارى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢.٣٩٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢.٥٨٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق بانخفاض نحو ١٨٧ مليون جنيه بنسبة ٧.٢% ويرجع ذلك الى انخفاض بعض بنود الايرادات اهمها التخزين ، الترفيه ، خدمات الساحة ، انخفاض سعر صرف الدولار من ١٦.٠٧ جنيه فى العام السابق الى ١٥.٧١ جنيه فى العام الحالى .انخفاض عدد الحاويات بنسبة ٨% عن العام السابق و التأثير السلبى لفيروس كورونا طبقا للافصاح بالايضاح رقم (٢٥) .



يتعين العمل على بذل المزيد من الجهود التسويقية لجذب المزيد من العملاء وزيادة حصة الشركة في السوق في ظل المنافسة الحالية والمستقبلية من الشركات الأخرى لتعظيم قيمة الشركة وزيادة الإيرادات مع اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من آثار انخفاض الدولار لما لذلك من أثر على نتائج الاعمال .

٨. تضمنت إيرادات النشاط الجارى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦٦.٣٦٧ مليون جنيه بالخطأ قيمة مصاريف ادارية محصلة من العملاء وفقا لتعريف الشركة تمثل قيمة الاجراءات والمستندات المتداولة لانتهاء الخدمات للعملاء وكان يتعين تعلقها بحساب الإيرادات المتنوعة .

يتعين اجراء التسوية اللازمة لاضافة المبلغ لحساب الإيرادات المتنوعة .

٩. قيام الشركة باصدار فتاوى للعملاء مدرج بها قيمة خدمة التخزين " فترة السماح بقيمة " صفر " ودون تحميل العميل بقيمة الضريبة على القيمة المضافة طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على الرغم من اصدار الشركة للفتاوى بمايؤدى الى تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وفقا لاحكام المادة (٥) والمادة (١) من ذات القانون . يتعين استطلاع رأى قطاع البحوث الضريبية فى هذا الشأن مع موافاتنا بما يفيد ذلك .

١٠. تحملت الشركة نحو ٣٣.٠٨٢ مليون جنيه خسائر فروق عملة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ نتيجة انخفاض سعر الدولار ونشير فى هذا الصدد الى ان الشركة تحملت خسارة فروق عملة نحو ١٦٧.٤٢٢ مليون جنيه خلال اعوام ٢٠١٩/٢٠١٩ ، ٢٠١٨/٢٠١٨ ، ٢٠١٧/٢٠١٧ ، وتجدر الاشارة الى قيام الشركة ببيع ٤٢.١٧٩ مليون دولار للبنوك خلال الفترة من ٢٠٢٠/١٢/٣ وحتى ٢٠٢١/٦/٢١ للحد من اثار انخفاض الدولار .

يتعين اتخاذ المزيد من الاجراءات للحد من آثار انخفاض الدولار لما لذلك من أثر على نتائج الاعمال فى ظل احتفاظ الشركة بنحو ٣٨.٣١٨ مليون دولار فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

١١. تضمنت الاجور نحو ٩٧.٣٦٦ مليون جنيه قيمة حافز معدل الاداء القياسى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والمحسوب بنسبة ٥٥% من نحو ١.٩٤٧ مليار جنيه تمثل قيمة الزيادة المحققة فى إيرادات النشاط الجارى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ عن معدل الاداء القياسى الذى حددته الشركة بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه سنويا على اساس متوسط إيرادات النشاط الجارى خلال العشر سنوات من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠١٣/٢٠١٤ وذلك بموجب قرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٦١ بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٧ والذى تضمن "لمجلس الادارة ان يعيد النظر فى هذا المعدل على ضوء المتغيرات المختلفة" الا ان ذلك لم يتم رغم تحرير سعر الصرف فى ٢٠١٦/١١/٣ والزيادات فى التعريف والتطور الكبير فى إيرادات الشركة والتي تمثل ٥٣٣% من قيمة معدل الاداء القياسى الذى حددته الشركة.

نوصى باعادة النظر فى هذا المعدل فى ضوء ما سبق .

١٢. استخدام الهيئة العامة لميناء الاسكندرية رصيف ٥٤ (الرورو) لتراكي سفن الاخشاب عليه و العمل عليها من ناحية البحر طبقا لما تضمنه رد الشركة على تقرير الفحص الدورى والمستندى لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ دون حصول الشركة على مقابل مالى نظير استخدام الهيئة للرصيف المخصص لمزاولة الشركة لنشاطها.

يتعين تحديد القيمة المستحقة مقابل استخدام الهيئة للرصيف ومطالبة الهيئة بسدادها حفاظا على حقوق الشركة قبل الغير .

١٣. تقوم الشركة بالاستعانة ببعض العاملين المحليين على المعاش لأداء بعض الاعمال وبلغ ما تم صرفه لهم طبقا لبيان الشركة مبلغ ٩٩٦٥٠ جنيه شهريا ودون ابرام تعاقد معهم بالمخالفة للمادة (٤٦- الفقرة الثانية) من قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ و البند رقم (٣٧) من الكتاب الدورى رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠



الصادر من وزارة قطاع الاعمال العام برقم ١٧٦٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٦ وقرار وزير قطاع الاعمال العام رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٥/٩ . يتعين الالتزام باحكام القانون وقرارات وزارة قطاع الاعمال العام في هذا الشأن.

١٤. صرف مبلغ ١٥٨٣٨ جنيه شهريا مكافاة ندب للسيد المستشار القانوني للشركة المنتدب لبعض الوقت من هيئة قضايا الدولة بناء على طلب السيد اللواء العضو المنتدب التنفيذي وبعد موافقة معالي المستشار وزير العدل وقد تبين الاتي:-

- عدم وجود نص على ذلك بقانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أو قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ علاوة على أن المادة الحادية عشر من مواد الاصدار للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ نصت على " وللشركات المشار اليها ان تطلب إلى مجلس الدولة عن طريق الوزير المختص ابداء الرأي مسبقا في المسائل المتعلقة بشئون العاملين فيها أو اعضاء مجالس إدارتها أو غير ذلك من المسائل التي تتعلق باى شأن من شئونها" .

- وجود إدارة قانونية بالهيكل التنظيمي للشركة " الادارة العامة للشئون القانونية - تابعة للعضو المنتدب التنفيذي".

نوصى بعرض الموضوع على مجلس الدولة لابداء الرأي القانوني في هذا الشأن .

١٥. تضمن حساب التأمينات لدى الغير نحو ٣٤ ألف جنيه مستحق لدى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية وتبين قيام الهيئة بخخص المبلغ من المديونيات المستحقة على الشركة دون بيان سبب الخصم وذلك طبقا لخطاب الشركة للهيئة الصادر برقم ٤٠٨٨ بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٠ ولم نواف بشهادة بقيمة التأمينات المودعة لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والبالغة نحو ١٩٣ ألف جنيه .

يتعين بحث اسباب ذلك واجراء التسوية اللازمة في هذا الشأن.

١٦. تضمنت الحسابات الدائنة مبلغ ٣٠٨٤٥١ جنيه يخص مساهمي القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٩ وتقضى المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل بأن تؤول إلى الخزانة العامة جميع المبالغ والقيم التي سقط حق اصحابها فيها بالتقادم بحكم بات وتكون مما يدخل ضمن الانواع المبينة بعد (١) الارباح والعوائد الناتجة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون أصدرته أى شركة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة . يتعين الالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن .

١٧. صرف نحو ١٣.١٣٢ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة ممفيس للتوكيلات الملاحية قيمة اعمال تكاملية وقد تبين أن هذه الاعمال تدخل في اطار عمل ادارة الحركة وضمن متطلبات وظائف العاملين بها الامر الذى يترتب عليه الاضرار بمصالح المساهمين (مساهمي القطاع الخاص ، هيئة ميناء الاسكندرية) . يتعين عرض الأمر على الجارية العامة للشركة لما لذلك من أثر على مصالح المساهمين خاصة وأن التعاقد لم يتم بناء على مناقصة عامة وان الشركة تابعة للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى .

١٨. تأثرت القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ باجراء مقاصة بين الارصدة المستحقة لمصلحة الجمارك والارصدة المستحقة للشركة حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ دون اجراء المطابقة اللازمة في هذا الشأن مع مصلحة الجمارك . يتعين اجراء المطابقة اللازمة مع مصلحة الجمارك .

١٩. بلغ عدد الحاويات المهمل داخل الساحات بمحطتى الإسكندرية والبيخيتة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ عدد ٢٠٠٤ حاوية فئة ٤٠ قدم ، ٢٠ قدم طبقا لبيان الشركة ويرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٥ وقد تضمنت تلك البيانات تحديدا لمعظم سماء التوكيلات واصحاب الشأن التابع لهم تلك الحاويات ولم يتم الرجوع على تلك التوكيلات



لسحبها وسداد مستحقات الشركة عنها كما يرجع تكديسها وعدم سحبها إلى عدم تفعيل أحكام المادة (٦٦) من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية مما نتج عنه وجود مساحات تخزينية غير مستغلة تتحمل عنها الشركة قيمة حق الانتفاع بجانب اجر العمالة المخصصة لمتابعة حركة تلك الحاويات

يتعين الرجوع على التوكيلات واصحاب الشأن التابع لهم تلك الحاويات لسحبها وسداد مستحقات الشركة عنها واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو سرعة تفعيل أحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية في هذا الشأن.

٢٠. تضمن حساب تأمينات للغير تأمينات متوقفة يرجع بعضها لما قبل عام ١٩٩٦ بلغ ما أمكن حصره منها بمعرفة الشركة مبلغ ٧٥٤ الف جنيه وتقضى المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل بأن تؤول إلى الخزينة العامة لجميع المبالغ والقيم المالية التي سقط حق أصحابها فيها بالتقادم ومنها كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان إلى شركة مساهمة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة.

يتعين الحصر والالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن .

٢١. عدم سداد شركة JASIB الماليزية لمبلغ ٥٣٥٠٠ دولار امريكى باقى قيمة الدفعة المقدمة البالغة ٧٣٥٠٠ دولار امريكى وذلك عن عملية بيع ونشى الرصيف رقمى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ماركة نول وملحقاتها وقطع الغيار الخاصة بهما بمحطة حاويات الدخيلة لانسحابها من اتمام التعاقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢١ رغم ان الاتفاق المبدئى المبرم مع شركة JASIB الماليزية بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ يقضى بتحصيلها عند التوقيع على العقد الذى تم بتاريخ ٢٠٢١/٢/٩ .

يتعين تحديد المسؤولية بشأن عدم تحصيل باقى قيمة الدفعة المقدمة عند التوقيع على العقد طبقا للاتفاق المبدئى وكذا اعفاء الشركة من سداد قيمة التأمين الابتدائى .

٢٢. تبين وجود رصيد مستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب العقارية بنحو ١٧.٧٦٢ مليون جنيه وذلك نتيجة التسوية التى تمت مع مصلحة الضرائب العقارية فى ضوء كتاب مصلحة الضرائب العقارية - الادارة المركزية للشئون القانونية - الادارة العامة للفتوى والذى تضمن انه بعد العرض على المستشار القانونى للمصلحة "انتهى الرأى إلى خضوع الشركة للضريبة على العقارات المبنية فى الفترة من ٢٠١٣/٧/١ وحتى ٢٠١٧/٥/٣١ فقط وعدم خضوعها للضريبة بعد هذا التاريخ " . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد المبلغ .

٢٣. تم تطبيق احكام القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ بانشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والارهابية والامنية واسرهم وقد تبين الاتى .:

• لم تقم الشركة بتطبيقه على الخدمات المقدمة الا اعتبارا من شهر يونيو ٢٠٢١ وليس منذ ٢٠٢١/٣/٣ تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٨) مكرر (هـ) .

• تم حساب قيمة المشاركة المجتمعية على الراتب الاساسى بالمخالفة للتعليمات التنفيذية رقم ٦٨ لسنة ٢٠٢١ الصادرة من مصلحة الضرائب بشأن الية تحصيل وتوريد المشاركة المجتمعية والتى نصت " بانه يقصد بالراتب فى تطبيق حكم المادة ٨ من القانون المشار اليه جملة ما يحصل عليه العامل شهريا من مستحقات وفقا لنص المادة ٩ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتعين تحديد المسؤولية واتخاذ اللازم نحو الالتزام بتطبيق احكام هذا القانون منذ تاريخ بدء العمل به .

٢٤. صدور احكام لصالح الشركة فى قضايا ضريبية ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه بنحو ٥٠٠ ألف جنيه تتمثل فى الدعاوى (٢٠٢٠/٩/٨ ق ، ٢٠٢٠/٩/٨ ق) . وقد تضمن كتاب مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ انه

جارى السير فى اجراءات تنفيذ الحكمين .



يتعين اتخاذ اللازم نحو تنفيذ هذه الاحكام وتحصيل مستحقات الشركة .

٢٥. عدم التزام الشركة باحكام القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات وفقا للاتى .:

• ورد للشركة تحت رقم ٩٨١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩ كتاب شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الاغراض متضمنا صرف مبلغ ٢٩٠٠٠ جنية بدلات حضور ممثل الشركة لجلسات مجلس الادارة (عدد ٥ جلسات) وكذا بدلات لجان مباشرة دون ان يتم توريد تلك المبالغ للشركة بالمخالفة لاحكام المادة الاولى من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وكتاب وزير قطاع الاعمال العام رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ .

يتعين اتخاذ اللازم نحو استرداد ما صرف بدون وجه حق لممثل الشركة التزاما باحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .

• ٧٠٨٣٣ ج المنصرف للسيد الريان / طارق شاهين على - عضو مجلس الادارة ممثل الهيئة العامة لميناء الاسكندرية خلال الفترة من ٢٠٢١/١/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ منها مبلغ ١٧٥٠٠ جنية بدل حضور جلسات مجلس الادارة والباقي حصة ممثل الهيئة فى مكافاة مجلس الادارة المقررة بالجمعية فى ٢٠٢/١٢/١٢ .

• صرف مبلغ ١٧٥٠٠ جنية للسيد المهندس/ محمد اشرف محمود ابراهيم - عضو مجلس الادارة ممثل الشركة القابضة للنقل البحرى قيمة بدلات حضور جلسات مجلس الادارة خلال الفترة من ٢٠٢١/١/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

يتعين الالتزام باحكام القانون بايلولة تلك المبالغ الى الجهات التى يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها طبقا لاحكام المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

٢٦. صدر قرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ وقد تضمن الحصول على ترخيص مؤقت طبقا للمادتين (١٢٨ ، ١٠٨) لممارسة نشاط التخزين ، الربط الالكترونى مع المصلحة طبقا للمادة (١٣٦) ، اداء رسوم جعالة قدرها ١٠% من اجمالى ايرادات المخزن خلال العام على الاقل عن ٥٠ الف جنية ولا تجاوز ٧٥٠ ألف جنية فى السنة ونشير الى عدم وجود سجلات بالشركة لحصر ايرادات وتكاليف كل ساحة خارجية فضلا عن ضرورة دراسة اثر ذلك على الجدوى الاقتصادية للساحة الجديدة التى تم الحصول عليها بميناء الاسكندرية البالغ مساحتها ٣٣٠٠٠ م٢ .

يتعين دراسة الجدوى الاقتصادية للساحات المؤجرة واتخاذ اللازم فى هذا الشأن على ضوء ماتسفر عنه الدراسة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى .:

١. تأخر صدور قرار مجلس ادارة الشركة رقم ١٤٦ فى ٢٠٢١/٩/١٣ بالموافقة على مشروع النظام الاساسى للشركة على الرغم من انتهاء مدة توفيق الاوضاع فى ٢٠٢١/٩/٤ طبقا لاحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ بتعديل بعض احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث تم تعديل المادة رقم (١٩) فقط والخاصة بتشكيل مجلس ادارة الشركة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٢ .

يتعين موافاة الادارة بتعديلات النظام الاساسى للشركة بما يسمح بدراسة قبل العرض على الجمعية العامة على ان يكون متوافقا مع تعديلات قانون قطاع الاعمال العام ولائحته التنفيذية.



٢. لم تقم الشركة باعداد حساب توزيع مقترح لتوزيع ارباح عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبلغ رصيد الارباح المرحلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٩٧.٧٥ مليون جنيه

يتعين اعداد حساب توزيع مقترح طبقا لاحكام قانون قطاع الاعمال العام ولائحته التنفيذية المعدلة والعرض على الجمعية العامة للشركة للنظر في توزيع رصيد الارباح المرحلة.

٣. بلغ رصيد حساب دائن توزيعات في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٧ ألف جنيه يتمثل في فائض مكافأة مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

يتعين اعادة توزيع فائض مكافأة مجلس الادارة على المساهمين طبقاً لفتوى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ملف رقم ٤٧/١/٢٥٥ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ .

٤. لم توفق الشركة اوضاعها بشأن الالتزام بكافة احكام القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ حيث تبين تحصيل نحو ٣٢٢.٨٦٨ مليون جنيه نقدا من العملاء بمحطتى الاسكندرية والدخيلة وكذا سداد مدفوعات بشيكات للموردين قطاع خاص تتجاوز الحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

يتعين سرعة الالتزام بتنفيذ احكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية وموافقاتنا بما يتم في هذا الشأن اخذا في الاعتبار صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠٢١ بمدد مدة توفيق الاوضاع اعتبارا من ٢٠٢١/٣/٨ لمدة ستة اشهر انتهت بتاريخ ٢٠٢١/٩/٨ .

٥. تم تحميل حساب المصروفات علاقات عامة بمبلغ ٧٢٢٤١ جنيه قيمة ما أمكن حصره من تبرعات تتمثل في شراء عدد ١٣٠ شنطة مدرسية ، شراء ١٠٣ لحاف وعدد ٥٠ بطانية لم يتم اعتمادها من الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة ١٠١ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

يتعين الحصر والعرض على الجمعية العامة للشركة للنظر في الاعتماد .

٦. عدم تضمن سجل جلسات مجلس إدارة الشركة لمناقشات أعضاء المجلس حيث تبين تضمنه للقرارات الصادرة فقط وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين (٨١ ، ٧٥) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
يتعين الالتزام بأحكام القانون في هذا الشأن.

٧. نظام التكاليف بالشركة يفتى بالعرض منه ويحتاج لمزيد من التطوير لمتابعة الاداء وتقييمه وتلبية احتياجات الشركة من المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييما لاداء. وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة لتطوير نظام التكاليف بقرار مجلس ادارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ولم يتبين لنا ما تم من اعمال في هذا الشأن.

٨. لجنة الخدمات .:

• تم تشكيل لجنة بالقرار رقم (٧٨) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٢/١١ بشأن توفيق اوضاع لجنة الخدمات ووضع الحلول المثلى للتصرف في المبالغ المتاحة للجنة في ضوء القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٩/٥ حيث وتضمنت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الاعمال العام رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدله بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ بأن يتم اعتماد توصيات اللجنة من الجمعية العامة للشركة.

• لم نواف بالقوائم المالية للجنة الخدمات في ٢٠٢١/٦/٣٠ وما تم بشأن الالتزام باحكام اللائحة التنفيذية المعدلة المشار اليها بعاليه .



• صرف مبلغ ١٩٠ الف جنيه من حساب دائنو توزيعات - لجنة الخدمات قيمة ما امكن حصره نقدا للعاملين بموافقة السيد اللواء / العضو المنتدب التنفيذي السابق بناء على طلب بعض العاملين بالمخالفة للمادة رقم (٤٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

يتعين الالتزام باحكام القانون في هذا الشأن .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية متفقة مع ماهو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير تأكد مستقل عن مدى تطبيق شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع لقواعد حوكمة الشركات عن السنة

المالية المنتهية في ٢٠/٦/٢٠٢١

الى السادة / مساهمي شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

المقدمة :-

قمنا باختبار تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة ادارة شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والصادر من الشركة برقم ٧٣٨٨ بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٢١ بغرض العرض على الجمعية العامة العادية المنعقدة للتصديق على القوائم المالية للشركة في ٣٠/٦/٢٠٢١ وذلك طبقاً لأحكام المادة رقم (٤٠) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية والتي تقضى " بأن يعد مجلس إدارة الشركة تقريراً سنوياً عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة بها وفقاً للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ وذلك للعرض على الجمعية العامة ملحقاً به تقرير من مراقب حسابات الشركة بشأنه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية على أن يتم عرضهما رفق تقرير مجلس الادارة المشار اليه اعلاه وذلك وفقاً للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض".

مسئولية الادارة :-

ادارة الشركة هي المسئولة عن اعداد وعرض تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح بتقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة ، كما ان مسؤولية الادارة تمتد الى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها .

مسئولية مراقب الحسابات :-

فيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقره التالية ، فنحصر مسئوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة وابداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم ادائها وقد قمنا باختبار تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة طبقاً لمعيار المراجعة المصرى لمهام التاكد رقم (٣٠٠٠) " مهام التاكد بخلاف مراجعة او فحص معلومات مالية تاريخية " . ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتخطيط واداء عملية التاكد للحصول على تاكد بان تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة خالى من اية تحريفات هامه ومؤثرة .

ويشمل اختبار تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية على الادلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الاشخاص المسئولين عن اعداد تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً . ونحن نعتقد ان الادلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير اساس لاستنتاجنا .

وقد أعد هذا التقرير استيفاءً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية المصرية وليس لاي غرض اخر وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام الا للغرض الذى اعد من اجله .

اساس ابداء استنتاج متحفظ :-



١. لم يتضمن تقرير الحوكمة المعد بمعرفة الشركة دور مجلس إدارة الشركة ومسئوليته طبقا للبند رقم ٣/٢/٢ من دليل حوكمة الشركات .

٢. لم تلزم الشركة بتشكيل لجنة الحوكمة ، لجنة للتشريحات ، لجنة للمكافآت ، لجنة المسؤولية الاجتماعية ، لجنة الاستثمار ، اللجنة التنفيذية، إدارة الالتزام ، إدارة الحوكمة بالمخالفة لماتضمنه البند ٣/٢ من الدليل المصرى لحوكمة الشركات كما لم تقم الشركة بإعمال البند ٦/١ قاعدة الالتزام او التفسير من ذات الدليل والتي نصت على : "بما لا يتعارض مع إلزامية القوانين والتعليمات الرقابية، فإن الأصل أن تقوم الشركة بالعمل على تطبيق كافة القواعد الواردة بهذا الدليل. فإن لم تستطع تطبيق بعض القواعد لأي سبب من الأسباب، فعليها تفسير ذلك بشكل موضوعي ومقبول، إعمالا لقاعدة "الالتزام أو التفسير". وعلى كل شركة أن تعد جدولاً بكل القواعد الواردة في هذا الدليل وما تلزم به منها وما لا تلزم به ومبررات عدم الالتزام، وكذلك خطتها المستقبلية للتطبيق. وتفصح عن هذا التقرير على موقعها الإلكتروني وفي التقرير السنوي المعد لمساهميها".

٣. عدم تضمن سجل جلسات مجلس إدارة الشركة لمناقشات أعضاء المجلس حيث تبين تضمنه للقرارات الصادرة فقط وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين (٨١ ، ٧٥) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وبالمخالفة للبند ٦/٢/٢ من الدليل المصرى لحوكمة الشركات .

٤. عدم قيام ايا من ممثلى الشركة فى الشركات المساهمة فيها بتقديم تقرير ربع سنوى لمتابعة اعمال الشركات المساهمة فيها بالمخالفة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ ولم تتضمن محاضر مجلس الادارة الاشارة الى عرض التقارير عليها .

٥. وجود ضعف وقصور شديد فى نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المالية واجراءات الضبط الداخلى بالشركة حيث لم يتم الالتزام بالبنود ارقام ١/٤/٢ ، ٢/٤/٢ من الدليل المصرى لحوكمة الشركات فضلا عن عدم وجود نظام تكاليف يفى بالغرض بوصفه اداة من ادوات الرقابة الداخلية وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة لتطوير نظام الرقابة الداخلية بالشركة بالقرار الصادر من مجلس ادارة الشركة رقم ٥٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ وكذا لجنة اخرى لتطوير نظام التكاليف بالقرار الصادر من مجلس ادارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ولم يتبين لنا ما تم من اعمال فى هذا الشأن..

٦. لم يتضمن تقرير الحوكمة المعد بمعرفة الشركة تقرير الاستدامة بالمخالفة للبند ٥/٤/٣ من الدليل المصرى لحوكمة الشركات .

٧. ادرجت الشركة ضمن بيان القضايا الوارد من القطاع القانونى برقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٧ قضايا مرفوعة من / ضد الشركة تخص دعاوى ضريبية منذ سنوات (عدد ٣٨ دعوى قضائية) لم يسبق للشركة ادراجها ضمن البيانات المقدمة لنا بناء على طلبنا عن عامى ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ او الافصاح عنها ضمن الموقف الضريبى فضلا عن اصدار الادارة لتقريرين عن نشرة الطرح ولم توافينا الشركة بها وصدر قرار العضو المنتدب التنفيذى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ بتشكيل لجنة لحصر ودراسة القضايا المرفوعة من وضد الشركة وما تم بشأنها مؤيدة بالمستندات القانونية .

استنتاج متحفظ:-

وفيما عدا عدم استكمال الفقرات الموضحة اعلاه ،فإن تقرير مدى تطبيق قواعد الحوكمة المشار اليها اعلاه يعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبه الهامة - عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وفقا للدليل المصرى لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والقوانين والقرارات ذات العلاقة .



مذكرة بشأن مراجعة حساب توزيع الأرباح لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

ورد للإدارة كتاب الشركة القابضة للنقل البحري والبري رقم ٩٢٧ بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٢١ مرفقا به حساب توزيع الأرباح لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ والمدرج بالبند رقم ٧ من جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة المزمع انعقادها بتاريخ ١/١/٢٠٢٢ وقد أسفرت مراجعة هذا الحساب عن الآتي :-

١- تم توزيع حصة النشاط الرياضي بنسبة ١% من الأرباح المتبقية بعد توزيع احتياطات ٥% أخرى ١٢% نصيب العاملين في الأرباح، ٥% من رأس المال المدفوع كحصة أولى للمساهمين ، مكافأة مجلس الإدارة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٥١) من قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ التي تقضي ".... على أن تخصص الشركة أو المصنع نسبة ٠.٥% - نصف بالمائة- على الأقل من صافي الأرباح السنوية لميزانية النادي التابع له "

٢- تم تجنيب نحو ٧٠.٤٩٠ مليون جنيه احتياطات أخرى بنسبة ٥% من صافي الربح بعد استبعاد الأرباح الرأسمالية دون تحديد اسباب تكوينها بالمخالفة للمادة رقم (٣٢) من قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

٣- تقرير مجلس ادارة الشركة المعروض على الجمعية العامة العادية السابق الاشارة اليها لم يتضمن عرض للأرباح القابلة للتوزيع وما يخص كل من العاملين ومجلس الإدارة والمساهمين بالمخالفة للمادة رقم (٣٣) من قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمادة رقم (٧٥) من اللائحة التنفيذية لهذلل بقلنون .

نوصي بدراسة ماورد بعاليه واجراء التعديلات اللازمة على حساب توزيع ارباح الشركة في ضوء القوانين المشار اليها بعاليه .

رد الشركة كما ورد بكتابتها رقم ١١/٢٠٢١/٨٢٤ بتاريخ ٦/١٠/٢٠٢١ وتعقيب الادارة بكتابتها رقم ٤٠١ بتاريخ

١٢/١٠/٢٠٢١.

التعقيب على رد شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المعدلة في ٣٠/٦/٢٠٢١

ورد للإدارة تحت رقم ٣٢١ بتاريخ ٦/١٠/٢٠٢١ كتاب الشركة رقم قيد ٨٢٤/٢٠٢١/١١ بتاريخ ٦/١٠/٢٠٢١ متممنا رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المعدلة في ٣٠/٦/٢٠٢١ والمبلغ للشركة تحت رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٩/٩/٢٠٢١ وبالدراسة تبين ما يلي :

ملحوظة (١):

• سداد العملاء لدفعات من تحت الحساب مما ترتب عليه عدم إمكانية تحديد الفواتير المتوقف سدادها والتي قد يكون عليها خلاف مع العميل ولم تفصح عنها حسابات الشركة.

رد الشركة:

يتم متابعة أرصدة العملاء أولاً بأول مع العملاء (التوكيلات الملاحية) وتقوم معظم التوكيلات بسداد دفعات من تحت الحساب لحين التسوية النهائية والتي تتم بنهاية السنة المالية حيث يتم عمل مصادقات بين الشركة والعملاء كما يتم متابعة السداد بطريقة مستمرة من قبل إدارة التحصيل وإدارة الشركة حيث يتم السداد بعد تسليم الفواتير ومراجعتها من قبل العملاء وسدادها خلال فترة من خمسة عشر يوماً إلى شهر بحد أقصى.

التعقيب

لم تقدم الشركة أي دليل يثبت سداد العملاء لكافة الأرصدة المستحقة عليهم، حيث أن تطبيق الشركة لنظام التحصيل بنظام الدفعات من تحت الحساب يترتب عليه عدم إمكانية تحديد الفواتير المتوقف سدادها والتي قد يكون عليها خلاف مع العملاء



ونشير الى أن الشركة أرسلت مصادقات عن أرصدة العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ ولم نتلقي أي ردود منها تسمح لنا بالتحقق من صحة أرصدة العملاء الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .
ملحوظة(٢):.

لا توجد لدى الشركة لائحة إئتمان تحدد المدد الممنوحة من الشركة للعملاء لسداد المديونيات المستحقة عليهم وكذا غرامات التأخير المستحقة في حالة عدم السداد خلال المدد المحددة.
يتعين دراسة اسباب ذلك مع ضرورة وضع حدود للإئتمان وتحديد مدد لتحويل مستحقات الشركة .
رد الشركة:.

طبيعة النشاط تتطلب التماشي مع السياسات المتبعة المرتبطة بطبيعة مزاولة هذا النشاط وعدم مسايرة ذلك من شأنه الإضرار بتعاملات الشركة مع عملائها ونسبة التحصيل تتعدى ٩٠% وجميع المصادقات ليس بها أي ملاحظات على حجم التعامل أو السداد ويقوم عملاء الشركة بسداد دفعات من تحت الحساب لحين مراجعة الفواتير وتأكيدها على سداد المديونية لا تقوم الشركة بإصدار الخصم المسموح به للعملاء في حالة وجود أي مديونيات لم تسدد والتوكيلات تقوم بسداد المديونيات بصفة دورية ولا بد من الأخذ في الاعتبار دورة التحصيل.

التعليق

احكاما للرقابة والضبط الداخلي لا بد من وضع لائحة ائتمان تحدد مواعيد التحصيل وغرامات التأخير المستحقة في حالة التأخر في السداد من قبل العميل حفاظا على حقوق الشركة اما بخصوص ماورد برد الشركة من سداد التوكيلات لكافة المديونيات المستحقة للشركة قبل إصدار الخصم المسموح به لم تقدم الشركة أي دليل مادي ملموس يثبت صحة ماجاء بردها.

ملحوظة(٣):.

• ارتفاع قيمة المديونية لدى بعض العملاء وعدم تناسب قيمة خطابات الضمان التي حصلت عليها الشركة مع المديونيات المستحقة عليهم من أمثلة ذلك:.

أسم العميل	المديونية المستحقة بالجنيه	النسبة إلى المديونية الإجمالية للعملاء	قيمة خطابات الضمان	نسبة تغطية الضمان للمديونية
توكيل ميديتريان	٤٥٢٥٣٥٠٧	٤٣%	١٥٠٠٠٠٠ جنية	٣.٣%
آركاس	٦٦٥٧٠٧٠	٦%	٢٥٠٠٠٠٠ جنية	٣.٨%
الخليج العربي	١٧٥٨٥٢١٣	١٧%	٣٥٠٠٠٠٠ جنية	٢%

يتعين دراسة أسباب ذلك مع ضرورة وضع حدود للإئتمان وتحديد مدد لتحويل مستحقات الشركة مع مراعاة تناسب خطابات الضمان مع المديونيات على العملاء.
رد الشركة:.

إن ما يظهر من مديونية في ٢٠٢١/٦/٣٠ يشتمل على كل الفواتير التي تخص الشهر بالكامل بما فيها فواتير خاصة بالبواخر عن آخر أسبوع من الشهر في الفترة من ٢٠٢١/٦/٢٥ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والتي يتم إصدارها بعد الإنتهاء من عمل هذه البواخر وإستكمال الدورة المستندية الخاصة بتلك الفواتير ويتم تسليمها للعملاء في الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٧/١٠ وبالتالي تحصيل قيمتها خلال شهر يوليو بالرغم من تسجيل المديونية بالدفاتر عن فترة الإستحقاق وهي شهر ٢٠٢١/٦.



التعليق

يجب على الشركة مراعاة تناسب خطابات الضمان التي تحصل عليها من العملاء مع المديونيات المستحقة على هؤلاء العملاء للحفاظ على حقوق الشركة طرف الغير وضمان المحافظة على المال العام وعدم تعرضه لأى مخاطر تؤدي لعدم الحصول عليه .

ملحوظة (٤):

أسفرت المطابقة بين الشركة والهيئة العامة لميناء الإسكندرية بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٢١ عن وجود خلافات تطالب الهيئة بسدادها مرفوع بشأنها قضايا متداولة بنحو ٣٦.٦٧٢ مليون جنيه منها نحو ٨.٩٨٤ مليون جنيه مقيد بدفاتر الشركة والباقي نحو ٢٧.٦٨٨ مليون مكون له مخصص بنحو ٣٥.٧٠٧ مليون جنيه . ضمن حساب مخصص منازعات قضائية ومخصصات أخرى . لمواجهة تلك الخلافات الأمر الذى يشير إلى زيادة المخصص المكون بنحو ٨.٠١٩ مليون جنيه ويقضى البند رقم (٢) من الكتاب الدورى رقم (١٩) لسنة ٢٠٢١ الصادر من وزارة المالية باتخاذ اللازم نحو إنهاء كافة النزاعات القضائية بين الجهات الحكومية وتسوية أى نزاع دون اللجوء إلى القضايا مع ضرورة موافاة السيد المستشار/ وزير العدل بما يكون هناك من نزاعات فيما بين جهات الدولة المختلفة طبقا لكتاب دورى أمين مجلس الوزراء رقم ٥٢٩٢.٥ بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٢١ . يتعين سرعة العمل بحسم الخلافات مع الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى ضوء أحكام الكتاب الدورى المشار إليه بعاليه وإجراء التسوية اللازمة لإلغاء المكون بالزيادة فى المخصص .

رد الشركة:

جارى دراسة الخلافات مع هيئة الميناء وعمل التسوية اللازمة.

التعليق

كان يتعين على الشركة إجراء التسوية اللازمة لإلغاء الزيادة فى المخصص المكون لمقابلة الخلافات مع هيئة ميناء الإسكندرية لما فى ذلك من أثر على صحة القوائم المالية للشركة فى ٣٠/٦/٢٠٢١ كما يتعين على الشركة سرعة إنهاء الخلافات مع الهيئة العامة لميناء الإسكندرية دون اللجوء الى القضاء طبقا لكتاب دورى أمين مجلس الوزراء رقم ٥-٥٢٩٢ بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٢١ .

ملحوظة (٥):

تضمنت المصروفات نحو ٤٩.٣٩٤ مليون جنيه قيمة رسوم الإستثمار المستحقة للهيئة العامة للإستثمار عن العام المالى ٢٠٢٠/٢/٢٠٢١ وقد تبين عدم صحة حساب تلك الرسوم وفقا لما يلى:

- إستمرار الشركة فيما ما درجت عليه من حساب رسم هيئة الإستثمار كل ستة أشهر عن طريق حساب قيمة الدولار وفقا لسعر الصرف فى نهاية الفترة المالية ويتم التسوية فى نهاية العام المالى على أساس سعر الصرف فى ٣٠/٦ من كل عام ودون حساب القيمة وفقا لسعر العام وفقا للفترتين (٣٩ ، ٤٠) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) أثر التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية.

رد الشركة:

جميع البنود ذات الطبيعة النقدية وغير النقدية يتم تقييمها بتاريخ الحصول عليها سواء بالجنيه المصرى أو القيمة المعادلة للشراء بالعملة الأجنبية وفى نهاية الفترة المحاسبية يتم تقييم عناصر قائمة الدخل والمركز المالى لفرع الشركة (منطقة حرة) بالعملة الأجنبية بسعر الأقبال فى نهاية الفترة المالية لتقديهما للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ضمن ميزانية الشركة التجميعية بالجنيه المصرى ويتم إثبات المشتريات بالعملة الأجنبية بسعر صرف تاريخ الشراء ويتم إثبات إيرادات العملاء بسعر



صرف متوسط الشهر وتقييم أرصدة آخر المدة بالعملة الاجنبية بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية وما ينتج عن فروق عملة (أرباح / خسائر) يتم تحميله على قائمة الدخل وتم الإفصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة .

التعقيب

قيمة الرسوم المستحقة للهيئة العامة للإستثمار تستحق مع قيمة كل إيراد تحصل عليه الشركة بالمنطقة الحرة الخاصة في الشركة لذا كان يتعين على الشركة إثبات تلك الرسوم بالسجلات وفقا لسعر الصرف السائد في تاريخ الحصول على تلك الإيرادات وفقا لأحكام الفقرة (٣٩-ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية التي تقضي بأن يتم ترجمة بنود الدخل والمصروفات في كل قائمة دخل معروضة طبقا لأسعار الصرف السائدة في تواريخ حدوث المعاملات كما يمكن حسابها وفقا لمتوسط السعر خلال العام وفقا للفقرة (٤٠) من ذات المعيار.

ملحوظة (٦):

• لم يتم حساب رسوم على الخصومات الممنوحة للعملاء والتي تتمثل في منح العديد من العملاء فترات سماح من أمثلة ذلك ميدتيرنيان ، يانج منج شينج مصر للملاحة ، أم آل أتش ، ميد إيجيبت لخدمات النقل بالمخالفة لكتاب رئيس الإدارة المركزية للمنطقة الحرة بالإسكندرية الوارد للشركة تحت رقم ١٩٦٦ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٩ الذي يقضى بحساب الرسم المستحق على إجمالي الإيرادات قبل إجراء أى خصومات وبالمخالفة أيضا للمادة (٤١ - ثانيا . فقرة ٢) التي تقضى "بأن تخضع المشروعات بالمناطق الحرة الخاصة لرسم مقداره (٢%) من إجمالي الإيرادات التي تحققها". يتعين ضرورة حساب رسوم الإستثمار المستحقة وفقا لأحكام قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وقرارات الهيئة العامة للإستثمار ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٣).

رد الشركة:

تم عمل اللازم.

التعقيب

رد الشركة جانبه الصواب حيث أن الشركة لم تقم بحصر الخصومات الممنوحة للعملاء عن فترات السماح وبالتالي لم يتم حساب رسوم مستحقة للهيئة العامة للإستثمار على تلك المبالغ بالمخالفة لكتاب رئيس الإدارة المركزية للمنطقة الحرة بالإسكندرية الوارد للشركة تحت رقم ١٩٦٦ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٩ الذي يقضى بحساب الرسم المستحق على إجمالي الإيرادات قبل إجراء أى خصومات وبالمخالفة أيضا للمادة رقم (٤١ - ثانيا - فقرة ٢) التي تقضى " بأن تخضع المشروعات بالمناطق الحرة الخاصة لرسم مقداره (٢%) من إجمالي الإيرادات التي تحققها " وبالتالي الملاحظة لازالت قائمة.

ملحوظة (٧):

لم تتمكن من الحكم على صحة مخصص منازعات قضائية المكون والظاهر بالقوائم المالية البالغ رصيده في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٩.٦٢٢ مليون جنيه للأسباب التالية:

- أدرجت الشركة ضمن بيان القضايا الوارد من القطاع القانوني برقم ٤٤٣ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٧ قضايا مرفوعة من / ضد الشركة تخص دعاوى ضريبية منذ سنوات (عدد ٣٨ دعوى قضائية) لم يسبق الشركة أدراجها ضمن البيانات المقدمة لنا بناء على طلبنا عن عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠ أو الإفصاح عنها ضمن الموقف الضريبي فضلا عن اصدار الادارة لتقريرين عن نشرة الطرح رقمي ٧١ في ٢٠١٩/٣/١١ ، ١٤٢ في ٢٠٢٠/٨/٢٦ .



وقد أفصحت الشركة ضمن الإيضاحات عن الموقف الضريبية بأنه "يوجد دعاوى قضائية المحتمل أن تتأثر بها أوعية ضريبية شركات الأموال ورسم التنمية عن سنوات سابقة مما قد يؤدي إلى إلتزامات ضريبية محتملة مستقبلا. -لم تظهر دراسة المخصص درجات التقاضي التي وصلت إليها الدعاوى وإحتمال الكسب أو الخسارة لكل دعوى لإمكان التحقق من صحة المخصص لمكون وفقا للإشتراطات المنصوص عليها بالفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة.

الأمر الذى يؤدي إلى عدم الإطمئنان إلى البيانات الواردة من الشركة بما لا يمكننا من الحكم على صحته. وقد صدر قرار العضو المنتدب التنفيذي للشركة رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ بتشكيل لجنة لحصر ودراسة القضايا المرفوعة من ضد الشركة وما تم بشأنها مؤيدة بالمستندات القانونية. كان يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية للمخصص حتى يمكن الحكم على مدى كفايته من عدمه لما فى ذلك من أثر على القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ فضلا عن موافاتنا بما تنتهى إليه اللجنة المشكلة وفقا للمنوه لعالیه مؤيدا بالمستندات. رد الشركة:

جارى أعمال لجنة لحصر ودراسة القضايا المرفوعة من ضد الشركة.

التعليق

كان يتعين على الشركة تحديد الأثار المالية المترتبة على القضايا التي تخص الضرائب والمرفوعة من وزارة المالية ضد الشركة لما لذلك من أثر على القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ فضلا عن أن الشركة لم تقدم لنا دراسة لمخصص القضايا تحدد فيه درجات التقاضي التي وصلت إليها الدعاوى وأحتمال الكسب أو الخسارة لكل دعوى لإمكان التحقق من صحة المخصص وفقا للإشتراطات المنصوص عليها بالفقرة رقم (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة الأمر الذى لا يمكننا من الحكم على صحة المخصص المكون لمقابلة المنازعات القضائية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ . ملحوظة (٨):

تضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى نحو ١٩.٠١٣ مليون جنيه قيمة حصة النشاط الرياضى فى أرباح العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمجنية بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٢ والذى نص على "تجنيب تلك الحصة وعدم صرفها لحين ورود رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن هذا الموضوع" وقد صدرت فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برقم تبليغ ٤١٣ بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٢ ملف رقم ٣٦٩/١/٤٧ وأنتهت إلى "عدم وجوب خصم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع نسبة (٥٠.٥%) نصف بالمائة من صافى أرباحها السنوية لصالح اللجنة الرياضية بها بدءا من تاريخ العمل بقانون الرياضة الصادر بالقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧" وقد نصت المادة الثامنة من مواد إصدار قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ " بنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره" وقد تبين نشر القانون بالجريدة الرسمية بالعدد ٢١ مكرر (ب) فى ٢٠١٧/٥/٣١.

يتعين الإلتزام بتطبيق الفتوى منذ تاريخ بدء العمل بقانون الرياضة المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك لما لذلك من أثر على توزيعات الأرباح.

رد الشركة:

تم تعليية حساب أرباح وخسائر مرحلة بمبلغ ١٩.٠١٣ حصة النشاط الرياضى عن عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ فى شهر سبتمبر ٢٠٢١.



التعقيب

أكتفت الشركة بإجراء التسوية عن حصة النشاط الرياضي في أرباح عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ فقط وكان يتعين عليها إجراء التسوية اللازمة بقيمة ماتم صرفه للجنة الرياضية بالخطأ منذ بدء تطبيق قانون رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٦/١ طبقا لما تضمنته الفتوى المشار إليها بالملاحظة .

ملحوظة (٩) .:

ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود ضعف وقصور شديد فى نظام الرقابة الداخلية والمراجعة المالية وإجراءات الضبط الداخلى بالشركة فضلا عن عدم وجود نظام تكاليف يفى بالغرض بوصفه أداة من أدوات الرقابة الداخلية وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة لتطوير نظام الرقابة الداخلية بالشركة بالقرار الصادر من مجلس إدارة الشركة رقم ٥٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ وكذا لجنة أخرى لتطوير نظام التكاليف بالقرار الصادر من مجلس إدارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ولم يتبين لنا ما تم من أعمال فى هذا الشأن وتمثل أهم مظاهر القصور . التى تتكرر سنويا . فى الآتى .:

- سرقة عدد ٤ لآب توب من مخزن المواد والمهمات بالدخيلة يوم ٢٣/١/٢٠١٩ بمبلغ ٤٢٨٧٢ جنيه.
- سداد مبلغ ١٢٨٠٠ جنيه شهريا لعدد ١٦ سائق بمحطة حاويات الإسكندرية وعدد ١٥ سائق بمحطة حاويات الدخيلة قيمة تجريب السيارات الملاكى والميكروباصات بجراجات خارج الشركة دون وجود إيصالات من الجراجات مؤيدة للصراف مما يؤدي إلى عدم أحكام الرقابة على تشغيل تلك السيارات.
- وجود كشط وشطب وتعديل وإستخدام مزيل بمعرفة الشركة فى الفاتورة رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٥/١١/٢٠٢٠ والمقدمة من المورد شركة النجم المتألق للشحن والخدمات اللوجيستية والخاصة بتطهير عدد ٦٥٣١ حاوية لصالح الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/١١/١ وحتى ٢٠٢٠/١١/١٥ قيد يومية رقم ١٣٥٢ بتاريخ ١٧/١١/٢٠٢٠.
- السماح بدخول سيارات الأهالى داخل محطتى الإسكندرية والدخيلة ترتب عليه حدوث تلفيات لبعض الحاويات ومعدات الشركة.
- شراء بعض المستلزمات وقطع الغيار بموجب كشوف حساب بمحطتى حاويات الدخيلة والإسكندرية من السلفة المستديمة والأصل أن يتم الشراء من خلال فاتورة ضريبية طبقا للمادة رقم (١٢) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المادة رقم (١٣) من اللائحة التنفيذية لذات القانون والمادة ٧٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة العامة على الدخل والمادتين ٩٩ مكرر ١ ، ٩٩ مكرر ٢ من اللائحة التنفيذية لذات القانون والقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الضريبية الموحد وقد تضمنت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ١١/٧/٢٠٢١ حظر التعاقد مع أى من الموردين أو المقاولين أو مقدمى الخدمات أيا كان نوعها إلا إذا كان هذا التعاقد مسجلا فى منظومة الفاتورة الإلكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية.
- عدم تحرير أوامر شغل لكافة الأتوبيسات بالشركة فضلا عن أن أوامر الشغل للمركبات غير مسلسللة وغير مستوفاة للبيانات.
- الإحتفاظ بكابلات نحاس جديدة بجوار محطة الكهرباء بمحطة حاويات الدخيلة دون رقابة ودون إضافتها للمخازن ترتب عليه قيام أحد العاملين بالشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية بتقطيع ٢٠ متر منها على انها خردة وتم خصم مبلغ ٣٤٢٠٠ جنيه من مستحقات الشركة المصرية للتوريدات قيمة كمية الكابلات التى تم إتلافها.



• عدم تحديد حدود مستزبات المخزون والتي تتمثل في حد الطلب ، الحد الأدنى ، الحد الأقصى بالمخالفة للمادة رقم (١٩٨) من لائحة العقود والمشتريات والمخازن.

• درجت الشركة على عدم إدراج قيمة الشبكات التي لم تقدم للصرف بحساب أوراق الدفع وكذا عدم إدراج قيمة الشيكات تحت التحصيل لحساب أوراق القبض حيث يتم التأثير مباشرة على حساب البنك المسحوب عليه أو المضاف إليه الأمر الذي يترتب عليه عدم أحكام الرقابة على حركة الشيكات.

يتعين الحصر وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معالجة أوجه القصور والضعف مع تطوير نظام الرقابة الداخلية ونظام التكاليف لتحقيق الرقابة ومتابعة الأداء.

رد الشركة:

سوف نوافيكم بأعمال لجنة الرقابة الداخلية فور الإنتهاء وذلك في ضوء الهيكل التنظيمي الموحد لشركات قطاع الأعمال العام.

سوف نوافيكم بأعمال لجنة التكاليف فور الإنتهاء وذلك في ضوء تفعيل منظومة TOS ، ERP حيث سيتم توفير بيانات تساعد على حساب التكاليف.

التعليق

تبين طول مدة عمل لجنة تطوير نظام الرقابة الداخلية ولجنة تطوير نظام التكاليف حيث استمر عملهما أكثر من عام منذ تاريخ صدور قراري تشكيل اللجنتين وحتى تاريخه رغم وجود ضعف وقصور شديد في نظام الرقابة الداخلية طبقا لمظاهر القصور الموضحة بالملاحظة ويتعين سرعة الانتهاء من عمل اللجنتين لتلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية وأحكام الرقابة والضبط الداخلي على كافة أعمال الشركة المختلفة .

ملحوظة (١٠):

لم يتم مطالبة القناة للموائى والمشروعات الكبرى المنفذة للمرحلة الأولى من مشروع تعميق رصيف ٩٦ بمحطة حاويات الدخيلة بما فات من كسب نتيجة تأخر تنفيذ المشروع والذي كان محدد الإنتهاء منه في ٢٩/١٠/٢٠١٦ والذي بدأ دخوله الخدمة "مرحلة أولى إعتبارا من ٧/١١/٢٠٢٠ وفقا لما تم الإفصاح عنه بالبورصة بكتاب الشركة رقم ٧٦٢٤ بتاريخ ١٢/٩/٢٠٢١".

يتعين مطالبة الشركة المنفذة للمشروع بقيمة ما فات من كسب حفاظا على حقوق الشركة.

رد الشركة:

الشركة سوف تقوم بالمطالبة بما فات من كسب.

التعليق

على الرغم من الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تعميق رصيف ٩٦ بمحطة حاويات الدخيلة ودخوله الخدمة "مرحلة أولى إعتبارا من ٧/١١/٢٠٢٠ حتى ٣٠/٦/٢٠٢١ لم تتم مطالبة الشركة المنفذة للمشروع بقيمة ما فات من كسب الأمر الذي يستوجب سرعة إتخاذ الاجراءات اللازمة للمطالبة بقيمة ما فات من كسب وتحديد المسؤولية بشأن التقاعس عن المطالبة بحقوق الشركة .

ملحوظة (١١):

لم يتم الإنتهاء من تسجيل حصة الشركة الشائعة فى الأرض المشتراه بزمام البليتا بمحافظة سوهاج منذ عام ٢٠٠٨ والبالغ قيمتها بحساب الإستثمار العقارى بنحو ٢.٤١٣ مليون جنيه.



نوصى بسرعة تسجيل الأرض بأسم الشركة.

رد الشركة:

جارى عمل إجراءات التسجيل من الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى إلى شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.

التعقيب

ما زالت الملاحظة قائمة حيث لم يتم الانتهاء من تسجيل تلك الارض بأسم الشركة حتى تاريخه .

ملحوظة (١٢):

بلغ رصيد حساب الإستثمارات فى شركات أخرى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٩٨.١٩٦ مليون جنيه مقابل وقد تبين الآتى :-
- بلغت قيمة إستثمارات فى الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (الترجمان جروب) نحو ١٢.١٩٦ مليون جنيه وبلغ إجمالي خسائرها طبقا للقوائم المالية لها فى ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ٧٠.٤٦١ مليون جنيه ولم نواف بالقوائم المالية لهذه الشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بدراسة الإضمحلال فى قيمة تلك الإستثمارات لهذه الشركة فى ٢٠٢١/٦/٣٠. يتعين دراسة الجدوى الإقتصادية لهذا الإستثمار مع موافاتنا بالقوائم المالية للشركة المذكورة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ودراسة مدى إضمحلال قيمة الإستثمارات بتلك الشركة لما لذلك من أثر على القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

رد الشركة:

سيتم دراسة الإضمحلال فى قيمة تلك الإستثمارات فى ضوء ما يستقر عليه الأمر مع الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى وسوف نوافيكم بالقوائم المالية للشركة فور ورودها.

التعقيب

كان يتعين على الشركة دراسة أضمحلال قيمة الاستثمار فى تلك الشركة فى ضوء خسائر الشركة المحققة مع دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الاستثمار .

ملحوظة (١٣):

الإستثمارات فى شركات (مفيس للتوكيلات الملاحية ، آمون للتوكيلات الملاحية ، أبو سمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية ، الشركة المصرية للملاحة البحرية ، الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة ، الترجمان جروب) بقيمة ٧٨.٠١٤ مليون جنيه تم إضمحلالها فى سنوات سابقة ولم نواف بصور التقارير من ممثلى الشركة فى تلك الشركات طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ وكذا صور آخر محاضر وقرارات الجمعيات العامة لهذه الشركات وأخر قوائم مالية معتمدة لها حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتعين دراسة الجدوى الإقتصادية لهذه الإستثمارات مع موافاتنا بالبيانات المطلوبة للشركات المذكورة .

رد الشركة:

سيتم دراسة الوضع فى ضوء ما يستقر عليه الأمر مع الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى وسوف نوافيكم بالبيانات المطلوبة فور الحصول عليها.

التعقيب

الملاحظة قائمة ويؤكددها رد الشركة ويتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات كما يتعين على الشركة موافاتنا بالبيانات المطلوبة بالملاحظة .

ملحوظة (١٤):



بلغ رصيد القرض الحسن الممنوح للشركة المصرية للملاحة على دفعات بموافقة الشركة القابضة لنقل البحري والبرى نحو ١١.٠٧٥ مليون جنيه دون الحصول على الضمانات الكافية وقد قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للملاحة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢ بوضع الشركة تحت التصفية إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٣١ وتعيين مصفى ونتيجة لذلك تم إجراء تسوية لإضمحلال كامل رصيد القرض.

يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن.

رد الشركة:

تم هذا القرض بموافقة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى وسوف نوافيكم بموقف التصفية فور الحصول عليه.

التعليق

الملاحظة مازالت قائمة ويتعين تحديد المسؤولية لمنح القرض للشركة المصرية للملاحة دون الحصول على الضمانات الكافية وتعرض الشركة لمخاطر عدم إمكانية استرداده .

ملحوظة (١٥):

يتضمن مخزون قطع الغيار أصنافاً راکدة منذ سنوات سابقة بلغت تكلفتها نحو ٢.٣٧٩ مليون جنيه طبقاً للإيضاح رقم (٨) في حين بلغت قيمتها البيعية نحو ٦٣٠ ألف جنيه وفقاً لتقرير اللجنة المشكلة بالأمر الإداري رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠٢١ بفرق ١.٧٤٩ مليون جنيه ولم يتم إجراء التسوية اللازمة لتحميل الفرق على حساب المصروفات بالمخالفة للفقرة رقم (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢ المخزون.

يتعين إجراء التسوية اللازمة في هذا الشأن لما لذلك أثر على القوائم المالية مع دراسة التصرف الإقتصادي في هذه الأصناف حتى لا تمثل أموالاً عاطلة.

رد الشركة:

تم التسوية اللازمة في شهر أغسطس ٢٠٢١.

التعليق

كان يتعين إجراء التسوية اللازمة في ٢٠٢١/٦/٣٠ لما لذلك من أثر على القوائم المالية في ذات التاريخ .

ملحوظة (١٦):

تضمنت إيرادات النشاط الجارى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦٦.٣٦٧ مليون جنيه بالخطأ قيمة مصاريف إدارية محصلة من العملاء وفقاً لتعريف الشركة تمثل قيمة الإجراءات والمستندات المتداولة لإنهاء الخدمات للعملاء وكان يتعين تليتها لحساب الإيرادات المتنوعة.

يتعين إجراء التسوية اللازمة لإضافة المبلغ لحساب الإيرادات المتنوعة.

رد الشركة:

تلك المصاريف تعتبر من ضمن الأنشطة المكتملة لنشاط تداول الحاويات و قد تم ذكر ذلك تحت البند (١٥) من تعريف الشركة و هذا جزء لا يتجزأ من إيرادات النشاط الجارى لكل حاوية

التعليق :

المصاريف الادارية ليست نشاط ولم تذكر الشركة نوعية هذا النشاط ولم تقدم الشركة دليل ملموس يؤيد ما جاء بردها وهي تمثل قيمة الاجراءات والمستندات المتداولة لإنهاء الخدمات للعملاء وهي لا تعد من إيرادات النشاط الجارى كما لا تعد من



الخدمات المباعة وكان يتعين إجراء التسوية اللازمة لتعليقها لحساب الإيرادات المتنوعة لأظهار القيمة الحقيقية لإيرادات النشاط الجاري .

ملحوظة (١٧):

قيام الشركة بإصدار فواتير العملاء مدرج بها قيمة خدمة التخزين "فترة السماح بقيمة صفر" ودون تحميل العميل بقيمة الضريبة على القيمة المضافة طبقاً للقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على الرغم من إصدار الشركة للفاتورة بما يؤدي إلى تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وفقاً لأحكام المادة (٥) والمادة (١) من ذات القانون.

يتعين استطلاع رأى قطاع البحوث الضريبية في هذا الشأن مع موافقتنا بما يفيد ذلك.

رد الشركة:

وفقاً لطبيعة العمل والتعريف المعمول بها في الشركة تقوم الشركة بتحصيل مبلغ إجمالي من العميل عن كل حاوية عند بداية التعامل وهذا المبلغ يحسب عنه ضريبة قيمة مضافة تحصلها الشركة وتقوم بتوريدها للمصلحة مع العلم أن هذا المبلغ الذي قامت الشركة بتحصيله من العميل يتضمن مقابل استبقاء الحاوية بالشركة لفترة محددة وجددير بالذكر أن المستند الذي يطلق عليه بالخطأ فاتورة صفرية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الفاتورة الأصلية والتي سبق تحريرها للعميل والمحصل ومورد عنها ضريبة قيمة مضافة وبالتالي لا يوجد واقعة معاملة أخرى تمثل استحقاق أو منشأة للضريبة.

وقد تم مراعاة كل ما سبق بهذا الشأن في إطار المنظومة الجديدة (TOS) الجاري العمل فيها والإنتهاء منها.

التعليق :

تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة بإصدار الفاتورة وفقاً لأحكام المادة (٥) والمادة (١) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ كما أن المبلغ المحصل من العميل والمحسوب عنه ضريبة قيمة مضافة يخص نشاط الشحن والتفريغ طبقاً لتعريف الشركة أم الفاتورة الصفرية الغير محصل عنها فاتورة تخص نشاط التخزين طبقاً لتعريف الشركة لذا يتعين استطلاع رأى قطاع البحوث الضريبية في هذا الشأن مع موافقتنا بما يفيد ذلك .

ملحوظة (١٨):

تحملت الشركة نحو ٣٣.٠٨٢ مليون جنيه خسائر فروق عملة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نتيجة إنخفاض سعر الدولار ونشير في هذا الصدد إلى أن الشركة تحملت خسارة فروق عملة نحو ١٦٧.٤٢٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة ببيع ٤٢.١٧٩ مليون دولار للبنوك خلال الفترة من ٣/١٢/٢٠٢٠ وحتى ٢١/٦/٢٠٢١ للحد من آثار إنخفاض الدولار .

يتعين إتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من آثار إنخفاض الدولار لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال في ظل احتفاظ الشركة بنحو ٣٨.٣١٨ مليون دولار في ٣٠/٦/٢٠٢١ .

رد الشركة:

سيراعى ذلك بعد الأخذ في الاعتبار تمويل الخطة الإستثمارية والتزامات الشركة بالعملة الحرة.

التعليق :

احتفاظ الشركة بنحو ٣٨.٣١٨ مليون دولار في ٣٠/٦/٢٠٢١ يستوجب إتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من آثار أنخفاض الدولار لما لذلك من أثر على نتائج الاعمال مع الاخذ في الاعتبار تمويل الخطة الاستثمارية والتزامات الشركة بالعملة الحرة.

ملحوظة (١٩):



إستخدام الهيئة العامة لميناء الإسكندرية رصيف ٥٤ (الرورو) لتراكي سفن الأخشاب عليه والعمل عليها من ناحية البحر طبقا لما تضمنه رد الشركة على تقرير الفحص الدوري والمستندى لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ دون الحصول على مقابل نظير إستخدام الهيئة للرصيف المخصص لمزاولة الشركة لنشاطها.

يتعين تحديد القيمة المستحقة مقابل إستخدام الهيئة للرصيف ومطالبة الهيئة بسدادها حفاظا على حقوق الشركة قبل الغير .
رد الشركة:

تم تشكيل لجنة لتقييم التكلفة المالية المستحقة للشركة لكي يتم خصمها من مستحقات هيئة الميناء لدينا وكذا رفع قضية على التوكيل الملاحي لعدم إتخاذ الإجراءات الواجب إتباعها عند دخول محطات الحاويات.

التعقيب

لم يتضمن الرد قرار تشكيل اللجنة المشار إليها ويتعين سرعة الانتهاء من أعمال اللجنة حفاظا على حقوق الشركة قبل الغير .
ملحوظة (٢٠):

سرف مبلغ ١٥٨٣٨ جنيه شهريا مكافأة ندب للسيد المستشار القانونى للشركة المنتدب لبعض الوقت من هيئة قضايا الدولة بناء على طلب السيد اللواء العضو المنتدب التنفيذى وبعد موافقة معالى المستشار وزير العدل وقد تبين الآتى .:

- عدم وجود نص على ذلك بقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أو قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ علاوة على أن المادة الحادية عشر من مواد الإصدار للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ نصت على "وللشركات المشار إليها أن تطلب إلى مجلس الدولة عن طريق الوزير المختص إبداء الرأي مسبقا فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين فيها أو أعضاء مجالس إدارتها أو غير ذلك من المسائل التى تتعلق بأى شأن من شئونها".

- وجود إدارة قانونية بالهيكل التنظيمى للشركة "الإدارة العامة للشئون القانونية. تابعة للعضو المنتدب التنفيذى".
نوصى بعرض الموضوع على مجلس الدولة لأبداء الرأي القانونى فى هذا الشأن.

رد الشركة:

القرارات التى تم إتخاذها لتعيين المستشار القانونى للشركة صادرة من الأمين العام . رئيس هيئة قضاء الدولة بالموافقة على تجديد ندب المستشار القانونى للشركة لبعض الوقت وذلك للإستفادة من خبراته القانونية وكذا موافقة وزير العدل فى هذا الشأن ولا سيما مع إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة مستقر على جواز الندب للشركات المملوكة للدولة.

التعقيب

تعيين الشركة لمستشار قانونى يعد خروجاً صريحاً على أحكام القانون الاعمال العام وفقاً لما يلي :-

- لم ينص قانون قطاع الاعمال العام أو لائحته التنفيذية على ندب مستشار قانونى للشركة من أحد الهيئات القضائية
- نصت فنوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ملف رقم ١٣٨٢/٤/٨٦ بجلسة ١٠/٦/١٩٩٨ على " لا تملك الجمعيات ولا مجالس ادارات شركات قطاع الاعمال العام عند عدم النص ما يملكه صاحب المال وهو الدولة فى خاصة ماله فضلاً عن أن الاصل فى التصرف عند عدم النص هو المنع طالما كان الامر متعلبا يتعلق بغير المتصرف ذاتا أو خواصا أو مالا " .

- نصت المادة الحادية عشر من مواد الاصدار للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على " وللشركات المشار إليها أن تطلب الى مجلس الدولة عن طريق الوزير المختص إبداء الرأي مسبقا فى المسائل المتعلقة بشئون العاملين فيها أو أعضاء مجالس إدارتها أو غير ذلك من المسائل التى تتعلق بأى شأن من شئونها".



- لم يرفق برد الشركة مايفيد أن أفتاء الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة مستقر على جواز الندب للشركات المملوكة للدولة .

لذا الملاحظة مازالت قائمة ويتعين الإلتزام بأحكام قانون قطاع الاعمال العام ولائحته التنفيذية في هذا الشأن والعرض على مجلس الدولة لإبداء الرأي القانوني في هذا الشأن .

ملحوظة (٢١):

تضمن حساب التأمينات لدى الغير نحو ٣٤ ألف جنيه مستحق لدى الهيئة العامة لميناء الإسكندرية وتبين قيام الهيئة بخصم المبلغ من المديونيات المستحقة على الشركة دون بيان سبب الخصم وذلك طبقا لخطاب الشركة للهيئة الصادر برقم ٤٠٨٨ بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٢١ ولم نواف بشهادة بقيمة التأمينات المودعة لدى الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات والبالغة نحو ١٩٣ ألف جنيه.

يتعين بحث أسباب ذلك وإجراء التسوية اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة:

جارى بحث سبب خصم المبالغ مع هيئة الميناء على أن يتم تسويته فور الوصول إلى سبب الخصم. سوف نوافيكم بشهادة قيمة التأمينات المودعة لدى الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات فور الحصول عليها.

التعليق

الملاحظة قائمة حيث لم يتم اجراء التسوية اللازمة بشأن قيمة التأمينات التي خصمتها الهيئة العامة لميناء الاسكندرية من مستحقات الشركة كما لم نواف بشهادة بقيمة التأمينات المودعة لدى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والبالغة نحو ١٩٣ الف جنيه .

ملحوظة (٢٢):

سرف نحو ١٣.١٣٢ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره خلال الفترة من ١/٧/٢٠٢٠ وحتى ٣٠/٦/٢٠٢١ لشركة ممفيس للتوكيلات الملاحية قيمة أعمال تكاملية وقد تبين أن هذه الأعمال تدخل فى إطار عمل إدارة الحركة وضمن متطلبات وظائف العاملين بها الأمر الذى يترتب الأضرار بمصالح المساهمين (مساهمى القطاع الخاص ، هيئة ميناء الإسكندرية). يتعين عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لما لذلك من أثر على مصالح المساهمين خاصة وأن التعاقد لم يتم بناء على مناقصة عامة وأن الشركة تابعة للشركة القابضة للنقل البحرى والبرى.

رد الشركة:

هذا التعامل يعد من التكامل بين الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال ويرجع فى هذا إلى الشركة القابضة للنقل البحرى والبرى.

التعليق

يتعين عرض الامر على الجمعية العامة للشركة لما لذلك من أثر على مصالح المساهمين .

ملحوظة (٢٣):

بلغ عدد الحاويات المهملة داخل الساحات بمحطتى الإسكندرية والدخيلة خلال الفترة من ١/٧/٢٠٢٠ وحتى ٣٠/٦/٢٠٢١ عدد ٢٠٠٤ حاوية فئة ٤٠ قدم ، ٢٠ قدم طبقا لبيان الشركة ويرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٥ وقد تضمنت تلك البيانات تحديدا لمعظم أسماء التوكيلات وأصحاب الشأن التابع لهم تلك الحاويات ولم يتم الرجوع على تلك التوكيلات لسحبها وسداد مستحقات الشركة عنها كما يرجع تكديسها وعدم سحبها إلى عدم تفعيل أحكام المادة (٦٦) من قانون



الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية مما نتج عنه وجود مساحات تخزينية غير مستغلة تتحمل عنها الشركة قيمة حق إنتفاع بجانب أجور العمالة المخصصة لمتابعة حركة تلك الحاويات.

يتعين الرجوع على التوكيلات وأصحاب الشأن التابع لهم تلك الحاويات لسحبها وسداد مستحقات الشركة عنها وإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو سرعة تفعيل أحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية في هذا الشأن.
رد الشركة:.

قامت الشركة بالتنسيق مع هيئة الميناء والجمارك والتوكيلات الملاحية بالتخلص من الحاويات المهملة واعفاء حاويات الاعدام من مصاريف الارضيات وتفعيل لجان التخفيضات والاعفاءات والمفاوضات تشجيعا للتخلص من المعمل وتقديم كافة التسهيلات من عمال ومعدات وتجهيزات لسهولة كشف المهمل وان اجراءات الجمارك طويلة نسبيا لإتمام عملية البيع واعادة التصدير وتم حضور كافة المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي يشارك فيها الاطراف المهمة بمشكلة المهمل وتم مخاطبة التوكيلات الملاحية لطرح حلول لهذه المشكلة

التعقيب

مازالت الملاحظة قائمة ويتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الرجوع على التوكيلات القائمة واصحاب الشأن التابع لهم تلك الحاويات والطرود لسحبها وسداد مستحقات الشركة عنها واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو سرعة التفعيل أحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية في هذا الشأن .

ملحوظة (٢٤):.

عدم سداد شركة JASIB الماليزية لمبلغ ٥٣٥٠٠ دولار أمريكي باقى قيمة الدفعة المقدمة البالغة ٧٣٥٠٠ دولار أمريكي وذلك عن عملية بيع ونشى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ماركة نول وملحقاتها وقطع الغيار الخاصة بهما بمحطة حاويات الدخيلة لإنسحابها من إتمام التعاقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢١ رغم أن الإتفاق المبدئى المبرم مع شركة JASIB الماليزية بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ يقضى بتحصيلها عند التوقيع على العقد الذى تم بتاريخ ٢٠٢١/٢/٩ .

يتعين تحديد المسؤولية بشأن عدم تحصيل باقى الدفعة المقدمة عند التوقيع على العقد طبقا للإتفاق المبدئى وكذا إعفاء الشركة من سداد قيمة التأمين الإبتدائى.

رد الشركة:.

صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٤١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢١ بشأن توجيه إنذار قانونى بالطريق الدبلوماسى للشركة المذكورة بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥ تم تسليم الإنذار الدبلوماسى لقلم المحضرين مستوفى كافة شرائطه القانونية .

التعقيب

ما جاء برد الشركة هو اتخاذ اجراءات قانونية للمطالبة بتحصيل المشار إليه بالملاحظة نتيجة عدم التزام الشركة بتحصيله عند التوقيع لذا يتعين تحديد المسؤولية بشأن عدم الالتزام بتطبيق العقد والتقاعس عن الحفاظ على مستحقات الشركة طرف الغير

ملحوظة (٢٥):.

عدم إلتزام الشركة بأحكام القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والأشخاص الإعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات النطاق العام فى البنوك المشتركة وشركات الإستثمار وغيرها من الشركات والهيئات وفقا للآتى:.

• ورد للشركة تحت رقم ٩٨١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩ كتاب شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض متضمنا صرف مبلغ ٢٩٠٠٠ جنية بدلات حضور ممثل الشركة لجلسات مجلس الإدارة (عدد ٥ جلسات) وكذا



بدلات لجان مباشرة دون أن يتم توريد تلك المبالغ للشركة بالمخالفة لأحكام المادة الأولى من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وكتاب وزير قطاع الأعمال العام رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٨ .

يتعين إتخاذ اللازم نحو إسترداد ما صرف بدون وجه حق لممثل الشركة إلزاماً بأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .
رد الشركة:

سيتم تصحيح الإجراءات لاحقاً أسوة بما هو متبع مع باقى ممثلى الشركة فى مجالس الإدارات الأخرى مع الأخذ فى الإعتبار الفصل بين المبالغ المستحقة من حضور جلسات الإدارة عن المبالغ المستحقة نظير الإشتراك فى لجان متخصصة بصفة إستشارية فى غير مواعيد العمل الفعلية.

التعقيب

يتعين أسترداد كافة ماتم صرفه لممثل الشركة من بدلات حضور ومكافآت عضوية الى جميع المبالغ الأخرى ايا كان طبيعتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى الشركة عدا مقابل النفقات الفعلية التزاما بأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .

ملحوظة (٢٦):

لم توفى الشركة أوضاعها بشأن الإلتزام بكافة أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم إستخدام وسائل الدفع النقدى ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ حيث تبين تحصيل نحو ٣٢٢.٨٦٨ مليون جنيه نقداً من العملاء بمحطتى الإسكندرية والدخيلة وكذا سداد مدفوعات بشيكات للموردين قطاع خاص تتجاوز الحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

يتعين سرعة الإلتزام بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية وموافاتها بما يتم فى هذا الشأن أخذاً فى الإعتبار صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠٢١ بعد مدة توفيق الأوضاع إعتباراً من ٢٠٢١/٣/٨ لمدة ستة أشهر أنتهت بتاريخ ٢٠٢١/٩/٨ .

رد الشركة:

سيتم العمل على مراعاة ذلك والإلتزام بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

التعقيب

يتعين الإلتزام بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه بصلب الملاحظة فى هذا الشأن .

ملحوظة (٢٧):

تم تحميل حساب المصروفات علاقات عامة بمبلغ ٧٢٢٤١ جنيه قيمة ما أمكن حصره من تبرعات تتمثل فى شراء عدد ١٣٠ شنطة مدرسية ، شراء ١٠٣ لحاف وعدد ٥٠ بطانية لم يتم إعتماؤها من الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة ١٠١ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

يتعين الحصر والعرض على الجمعية العامة للشركة للنظر فى الإعتداد .

رد الشركة:

تقوم الشركة بالتبرع كجزء من مسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع ويتم بعد ذلك حصر تلك التبرعات وعرضها على الجمعية العامة للشركة لأخذ موافقة عليها .

التعقيب

يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة طبقاً لأحكام ١٠١ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١



ملحوظة (٢٨):

نظام التكاليف بالشركة لا يفي بالغرض منه ويحتاج لمزيد من التطوير لمتابعة الأداء وتقييمه وتلبية إحتياجات الشركة من المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء. وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة لتطوير نظام التكاليف بقرار مجلس إدارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٤ ولم يتبين لنا ما تم من أعمال في هذا الشأن.
رد الشركة:

الشركة بصدد الإنتهاء من منظومة TOS ، ERP بغرض التطوير وتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وقياس الإنحرافات بين التكاليف الفعلية والمعيارية وسوف نوافيكم بنتيجة أعمال لجنة التكاليف فور الإنتهاء من عملها.
التعليق

الملاحظة مازالت قائمة حيث أن نظام التكاليف بالشركة لا يفي بالغرض منه .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمي عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس

الجمعية :

شكرا أستاذ عصام .. تقويم الأداء افضل استاذ محمد .

محاسب / محمد عبد القادر : وكيل وزارة رئيس قطاع النقل البحري – الإدارة المركزية شعبه تقويم الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم .. السيد اللواء أ.ح/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة أعضاء الجمعية الموقرة السيد اللواء /رئيس مجلس ادارة شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع السيد اللواء / العضو المنتدب التنفيذي لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة الحضور كل عام و حضراتكم بخير.. تقرير متابعة وتقويم أداء شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

مقدمة

شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى، تأسست بموجب قرار وزير النقل والمراسلات والنقل البحري رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ نقل بحري الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥، ويصدر قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تم تحويلها إلى شركة تابعة للشركة القابضة التي عدل اسمها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ ثم بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٩٩ لسنة ٢٠٠٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨، وتخضع الشركة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

غرض الشركة تداول الحاويات والبضائع بميناء الاسكندرية والدخيلة بالموقع الذي تخصصه الهيئة العامه لميناء الاسكندرية ونقل الحاويات والبضائع إلى الملاحق المخصصة والنقل من وإلى الميناء لهذه النوعية وادارة وتشغيل المحطات متعددة الأغراض بالموانئ المختلفة وخارجها والقيام بنشاط الوكالة الملاحية وأعمال التخليص الجمركي، وللشركة أن تمارس نشاط الاستثمار العقاري بكافة صورته وأشكاله سواء بنفسها أو بالوكالة، منفردة أو بالاشتراك مع الغير ولها في سبيل ذلك الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة هذا النشاط، وكذا التعاقد مع مكاتب الاستشارات الهندسية وشركات المقاولات وكافة الشركات العاملة في هذا الشأن، ويجوز للشركة المساهمة في شركات تعمل في مجال أخرى، كما يجوز أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الجهات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في جمهورية مصر العربية أو في الخارج أو أن تندمج فيها أو أن تشتريها أو أن تلحقها بها، ولها أن تعاقد مع وكلاء أو مندوبين لها في الداخل أو في الخارج لمعاونتها في تسويق نشاطها وتحقيق أغراضها، وللشركة أيضا في سبيل تحقيق أغراضها الاشتراك في



تأسيس الشركات مع أشخاص طبيعية أو اعتبارية عامة أو خاصة أجنبية أو مصرية وذلك وفقاً للإجراءات القانونية المقررة بالتشريعات المنظمة.

تم الترخيص لنشاط تداول الحاويات بالشركة بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة بمحطتى حاويات الاسكندرية والدخيلة بموجب قرار نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٥ وتم تجديد الترخيص من ١٥/١٠/٢٠٢٠ حتى ١٥/١٠/٢٠٢٥ بقرار رقم ٧ الصادر بتاريخ ٠٢/٠٧/٢٠١٩. مدة الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية اطالة هذه المدة أو تقصيرها.

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ١٠٠٠ مليون جنيه في ٢٧/٠٥/٢٠١٧، وحدد رأس المال المصدر والمدفوع في ذات التاريخ بمبلغ ٧٤٤٨٧٦٧٠٠ جنيه موزع على ١٤٨٩٧٥٣٤٠٠ سهم عادي القيمة الاسمية للسهم ٠.٥٠ جنيه مسدده بالكامل وتبلغ حصة المساهمين في رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بالكامل موزعة على النحو التالي:

- الشركة القابضة للنقل البحري والبري ٤١٢٤٣٢٨٦٠ جنيه بنسبة مساهمة ٥٥.٣٦٩٪.
- هيئة ميناء الاسكندرية ٢٩٥٢٠٠٠٠٠ جنيه بنسبة مساهمة ٣٩.٦٣١٪.
- التداول الحر ٣٧٢٤٣٨٤٠ جنيه بنسبة مساهمة ٥٪.

أسهم رأس مال الشركة مقيمة لدى البورصة المصرية ومودعة لدى شركة مصر للمقاصة والايدياع والقيد المركزي وتخضع اجراءات نقل ملكية الاسهم والتوزيعات المستحقة لكل سهم ونشر التقارير والمعلومات وتقديم الخدمات المتصلة بالاصدار واجراء مايلزم لاستبدال الأوراق المالية عند اعادة الهيكلة لأحكام قانون الايدياع والقيد المركزي للأوراق المالية ولائحته التنفيذية وكافة القوانين واللوائح التنفيذية وكافة القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتهما الخاضعة لها الشركة.

وتم إعداد هذا التقرير من واقع القوائم المالية الأساسية والحسابات التحليلية عن عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وكذا ما أمكن الحصول عليه من بيانات من الإدارات المختلفة بالشركة، وكذا فحص السجلات والدفاتر بإدارات الشركة، ويشتمل هذا التقرير على ما يلي :

- | | |
|--------|---|
| أولاً | : مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التخطيطية |
| ثانياً | : تطور الأداء الإنتاجي والاقتصادي |
| ثالثاً | : الربحية والقيمة المضافة الصافية |
| رابعاً | : الهيكل التمويلي |
| خامساً | : النشاط الاستثماري |
| سادساً | : الامتثال للمتطلبات القانونية والتشريعية |

أولاً : مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التخطيطية

١. كمية الإنتاج :

١/١ - نشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصة) :

لم تحقق الشركة إجمالي الكميات المستهدفه لتداول الحاويات حيث بلغ إجمالي الكميات المحققه عدد ٥١٣٦٦٠ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ٨٣٩٠٥٩ حاوية مكافئ بنقص عدد ٢٨٧٣٢١ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ٨٥٩٤١ حاوية مكافئ بنحو ١٢٪ ، ٩٪ عن المستهدف عدد ٥٨٢٣٩٢ حاوية إجمالي (صندوق +



حركات إضافية) تعادل ٩٢٥٠٠٠ حاوية مكافئ ، وعلى المستوى التحليلي يرجع نقص إجمالي الكميات المحققة عن المستهدف الى نتيجة :

• نقص الكميات المحققة لتداول الحاويات برسم الترانزيت (تفريغ+ شحن) حيث بلغ إجمالي الكميات المحققة عدد ٩٢٢ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل عدد ١٥٩٦ حاوية مكافئ بنقص عدد ٤٣٧٢ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ٨٤٠٤ حاوية مكافئ بنحو ٨٣% ، ٨٤% عن المستهدف عدد ٥٢٩٤ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ١٠٠٠٠ حاوية مكافئ .

• نقص الكميات المحققة لتداول الحاويات برسم التجارة الخارجية (صادر محلي +وارد محلي) حيث بلغ إجمالي الكميات المحققة عدد ٥١٢٧٣٨ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ٨٣٧٤٦٣ حاوية مكافئ بنقص عدد ٦٤٣٦٠ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ٧٧٥٣٧ حاوية مكافئ بنحو ١١% ، ٨% عن المستهدف ٥٧٧٠٩٨ حاوية إجمالي (صندوق + حركات إضافية) تعادل ٩١٥٠٠٠ حاوية مكافئ.

٢/١/١ - نشاط (المركز الرئيسي):

لم تقم الشركة بادراج كميات الانتاج لنشاط (المركز الرئيسي) بالموازنة التخطيطية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ كما لم يتم اظهار الكميات المحققة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ باعتبار أن نشاط (المركز الرئيسي) يتم كعمليات اضافية على حاويات - الحاويات المشتركة-ضمن كميات نشاط تداول الحاويات(منطقة حرة خاصة) ولأغراض التقييم يتعين اجراء الاحصاء لكميات الحاويات التي تم اجراء العمليات الاضافية عليها حتى يمكن مقابلة الإيرادات المتحققة بأعداد تلك الحاويات،على أن يتم تحديد نوع البيانات الاحصائية المناسبة وفقا للخبرات المتراكمة والاسس الدولية المتعارف عليها وذلك لكل من المستهدف والمحقق خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٢. مؤشرات رئيسية لنتائج الأعمال

١/٢ - الإنتاج الإجمالي بسعر السوق:

• لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة للإنتاج الإجمالي بسعر السوق خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ٢٣٩٩.٣١٥ مليون جنيه بنقص حوالي ٢٩٦.١٨٥ مليون جنيه بنحو ١١% عن المستهدف ٢٦٩٥.٥٠٠ مليون جنيه، ويرجع النقص في قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق إلى محصلة نقص إيرادات النشاط بحوالي ٢٩٦.٦٧١ مليون جنيه بنحو ١١% عن المستهدف ٢٦٩٤ مليون جنيه ، زيادة مخلفات انتاج بحوالي ٠.٤٨٦ مليون جنيه بنحو ٣٢% عن المستهدف ١.٥٠٠ مليون جنيه .

• لم تحقق الشركة القيمة المضافة المستهدفة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ٢٠٤٥.٦٤٣ مليون جنيه بنقص حوالي ١٦٦.٨٥٧ مليون جنيه بنحو ٨% عن المستهدف ٢٢١٢.٥٠٠ مليون جنيه ، ويرجع النقص في القيمة المضافة الصافية إلى محصلة نقص قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق بحوالي ٢٩٦.١٨٥ مليون جنيه بنحو ١١% عن المستهدف ، نقص جملة (ضرائب ورسوم سلعية + تكلفة السلع والخدمات الوسيطة + الإهلاك والاستهلاك) بحوالي ١٢٩.٣٢٨ مليون جنيه بنحو ٢٧% عن المستهدف.

وقد عكست تلك النتائج تغيرا إيجابياً في مؤشرات القيمة المضافة الصافية مقارنة بالمستهدف وذلك على النحو التالي:

- حققت الشركة نسبة القيمة المضافة الصافية إلى قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق حيث بلغت نحو ٨٥% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نسبة مستهدفة نحو ٨٢%.



- حققت الشركة نسبة ربح الإنتاج (بعد استبعاد أثر الفروق المحسوبة) إلى القيمة المضافة الصافية حيث بلغت نحو ٦٤% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نسبة مستهدفة نحو ٦١%.

٢/٢ - إيرادات النشاط :

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لإيرادات النشاط خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ٣٢٩٧.٣٢٩ مليون جنيه بنقص حوالي ٢٩٦.٦٧١ مليون جنيه بنحو ١١% عن المستهدف ٢٦٩٤ مليون جنيه.

١/٢/٢ - نشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصة):

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لإيرادات نشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصة) خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ٢٣٦٧.٧٦٢ مليون جنيه بنقص حوالي ١١٠.٧٣٨ مليون جنيه بنحو ٤% عن المستهدف ٢٤٧٨.٥٠٠ مليون جنيه .

٢/٢/٢ - نشاط (المركز الرئيسى):

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لإيرادات نشاط (المركز الرئيسى) خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ٢٩.٥٦٧ مليون جنيه بنقص حوالي ١٨٥.٩٣٣ مليون جنيه بنحو ٨٦% عن المستهدف ٢١٥.٥٠٠ مليون جنيه ، وعلى المستوى التحليلي تعذر الوقوف على مدى تحقيق القيمة المستهدفة لإيرادات نشاط (المركز الرئيسى) لعدم توافر العديد من البيانات التحليلية هذا فضلا عن عدم تحديد كمية الانتاج المحققة أو المستهدفة.

وفيما يلي بيان لما عكسته التغيرات فى كميات الحاويات المتداولة وايرادات الحاويات من تغير فى المتوسط الحسابى لإيراد

الحاوية مكافى المحقق خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالمستهدف :

- إنخفاض المتوسط الحسابى لإيراد الحاوية مكافىء برسم التجارة الخارجية ليصل الى حوالي ٢٨٦٢ جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل مستهدف حوالي ٢٩٤١ جنيه بنقص نحو ٣% عن المستهدف.
- إرتفاع المتوسط الحسابى للحاوية مكافىء برسم الترانزيت ليصل الى حوالي ٤٥٦ جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل مستهدف حوالي ٣٤٠ جنيه بزيادة نحو ٣٤% عن المستهدف.

٣/٢ - إيرادات استثمارات وفوائد :

لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لإيرادات استثمارات وفوائد خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ١٣٩.٥٢٦ مليون جنيه بنقص حوالي ٤٧٤.١٠٠ مليون جنيه بنحو ٤٢% عن المستهدف ٢٤٠ مليون جنيه . وعلى المستوى التحليلي تبين ما يلي :

- لم تحقق الشركة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ايه إيرادات استثمارات مالىة عن الاستثمارات المالىة فى شركات كما لم تستهدف تحقيق إيرادات عن استثمارات مالىة بقيمة اجمالىة للتكلفه التاريخيه حوالي ٣٦٤.٣٨٠ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ (٧٨.٣٨٠ مليون جنيه استثمارات مالىة فى شركات قائمة + ٢٨٦ مليون جنيه قيمة المساهمة بنحو ١٣% فى رأسمال شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض) .
- حققت الشركة فوائد دائنه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ١٣٨.٢٢٦ مليون جنيه بنقص حوالي ١٠١.٧٧٤ مليون جنيه بنحو ٤٢% عن المستهدف ٢٤٠ مليون جنيه .

- حققت الشركة فوائد أذون خزانه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ١.٣٠٠ مليون جنيه دون وجود مستهدف لها .

٤/٢ - إيرادات وأرباح أخرى:



- حققت الشركة إيرادات وأرباح أخرى (تخص النشاط) خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ٩.٧٦٥ مليون جنيه بزيادة حوالي ٧.٢٦٥ مليون جنيه بنحو ٢٩١% - تعادل نحو ٣ أمثال - عن المستهدف ٢.٥ مليون جنيه .
- حققت الشركة إيرادات وأرباح أخرى (لا تخص النشاط) خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ٢٤.٣٦٨ مليون جنيه دون وجود مستهدف لها .

٥/٢ - الربحية :

- لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لصافي أرباح النشاط خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ١٤١٩.٨٩٣ مليون جنيه بنقص حوالي ١٣٨.١٠٧ مليون جنيه بنحو ٩% عن المستهدف ١٥٥٨ مليون جنيه .
وعلى المستوى التحليلي يرجع النقص في صافي أرباح النشاط عن المستهدف إلى عاملين أساسيين هما :

أ. إنخفاض فائض التشغيل بحوالي ٣٥.٦٩٤ مليون جنيه بنحو ٣% عن المستهدف ليصل إلى حوالي ١٣٠٣.٨٠٦ مليون جنيه مقابل مستهدف ١٣٣٩.٥٠٠ مليون جنيه وذلك كمحصلة لنقص إيرادات النشاط بنحو ١١% عن المستهدف لتصل إلى حوالي ٢٣٩٧.٣٢٩ مليون جنيه ، نقص التكاليف الكلية بنحو ١٩% عن المستهدف لتصل إلى حوالي ١٠٩٣.٥٢٣ مليون جنيه مقابل مستهدف ١٣٥٤.٥٠٠ مليون جنيه، الأمر الذي انعكس إيجابياً على معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط حيث بلغ نحو ٤٦% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل معدل مستهدف نحو ٥٠% .

ب. إنخفاض القيمة الموجبة لمحصول إيرادات استثمارات وفوائد وإيرادات وأرباح أخرى تخص النشاط، أعباء وخسائر تخص النشاط بحوالي ١٠٢.٤١٣ مليون جنيه بنحو ٤٧% عن المستهدف ٢١٨.٥٠٠ مليون جنيه ، وذلك كمحصلة نقص جملة إيرادات استثمارات وفوائد وأرباح أخرى تخص النشاط بحوالي ٩٣.٢٠٩ مليون جنيه بنحو ٣٨% عن المستهدف ٢٤٢.٥٠٠ مليون جنيه ، زيادة أعباء وخسائر تخص النشاط بحوالي ٩.٢٠٤ مليون جنيه بنحو ٣٨% عن المستهدف ٢٤ مليون جنيه .

- لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة لصافي الربح خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث بلغت القيمة المحققة حوالي ١٤١٠.٣٨٦ مليون جنيه بنقص حوالي ١٤٧.٦١٤ مليون جنيه بنحو ٩% عن المستهدف ١٥٥٨ مليون جنيه ، ويرجع النقص في صافي الربح إلى نتيجة نقص صافي أرباح النشاط بحوالي ١٣٨.١٠٧ مليون جنيه بنحو ٩% عن المستهدف، تحقيق قيمة سالبة لمحصول صافي إيرادات وأرباح أخرى لا تخص النشاط ، أعباء وخسائر لا تخص النشاط حوالي ٩.٥٠٧ مليون جنيه دون وجود مستهدف لها .

وقد عكست تلك النتائج تغيراً إيجابياً في مؤشرات نتائج الأعمال مقارنة بالمستهدف وذلك على النحو التالي:

- حققت الشركة نسبة صافي أرباح النشاط إلى مجموع (إيرادات النشاط + إيرادات استثمارات وفوائد + إيرادات وأرباح أخرى تخص النشاط) حيث بلغت نحو ٥٦% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نسبة مستهدفة نحو ٥٣% .

- حققت الشركة نسبة صافي الربح إلى مجموع (الإيرادات + الفوائد + الأرباح) حيث بلغت نحو ٥٥% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نسبة مستهدفة نحو ٥٣% .

ثانياً : تطور الأداء الإنتاجي والاقتصادي

١. كمية الإنتاج وقيمة الخدمات المباعة:

١/١ - كمية الإنتاج :



١/١/١ - نشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصة):

- إنخفاض إجمالي كميات الحاويات المتداولة ليصل إلى عدد ٥١٣٦٦٠ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٨٣٩٠٥٩ حاوية مكافئة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٥٦٩٨١١ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٩١٤٠٠٢ حاوية مكافئة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص عدد ٥٦١٥١ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٧٤٩٤٣ حاوية مكافئة بنحو ١٠% ، ٨% على التوالي ، وعلى المستوى التحليلي يرجع نقص إجمالي كميات الحاويات المتداولة عن العام السابق الى نتيجة:
- إنخفاض إجمالي كميات تفريغ حاويات برسم الترانزيت ليصل إلى عدد ٤٦٣ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٧٩٨ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٦٣١ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ١١٨٢ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص عدد ١٦٨ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٣٨٤ حاوية مكافئ بنحو ٢٧% ، ٣٢% على التوالي .
- إنخفاض إجمالي كميات شحن حاويات برسم الترانزيت ليصل إلى عدد ٤٥٩ إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٧٩٨ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٧٢٠ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ١٣٦١ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص عدد ٢٦١ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٥٦٣ حاوية مكافئ بنحو ٣٦% ، ٤١% على التوالي .
- إنخفاض إجمالي كميات حاويات برسم الصادر المحلي ليصل إلى عدد ٢٢١٧٨٥ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٣٦٦٤٢٤ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٢٥٩٩٨٣ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٤١٧٤٧١ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص عدد ٣٨١٩٨ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٥١٠٤٧ حاوية مكافئ بنحو ١٥% ، ١٢% على التوالي .
- إنخفاض إجمالي كميات حاويات برسم الوارد المحلي ليصل عدد إلى ٢٩٠٩٥٣ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٤٧١٠٣٩ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٣٠٨٤٧٧ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٤٩٣٩٨٨ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص عدد ١٧٥٢٤ حاوية إجمالي (صندوق + حركات اضافيه) يعادل ٢٢٩٤٩ حاوية مكافئ بنحو ٦% ، ٥% على التوالي .
- إنخفاض عدد السفن المترددة على المحطه ليصل إلى عدد ٧٩٥ سفينة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٨٥٣ سفينة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص عدد ٥٨ سفينة بنحو ٧% .

وفيما يلي بيان لما عكسته تغيرات عدد السفن المترددة على الشركة ، إجمالي كميات الحاويات المتداولة من تغيرات في

المؤشرات التحليليه :

- إنخفاض اجمالي كميات الحاويات المتداولة /سفينة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليصل الى حوالي ٦٤٦ حاوية (صندوق + حركات اضافيه) /سفينة مقابل حوالي ٦٦٨ حاوية (صندوق + حركات اضافيه) /سفينة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣% .
- إنخفاض اجمالي كميات الحاويات المتداولة /سفينة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليصل الى حوالي ١٠٥٥ حاوية مكافئ /سفينة مقابل حوالي ١٠٧٢ حاوية مكافئ /سفينة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢% .



- إنخفض اجمالي كميات الحاويات المتداولة /يوم خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليصل الى حوالي ١٤٠٧ حاوية (صندوق+حركات اضافيه) /سفينة مقابل حوالي ١٥٥٧ حاوية (صندوق+حركات اضافيه) /سفينة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٠%.

- إنخفض اجمالي كميات الحاويات المتداولة /يوم خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليصل الى حوالي ٢٢٩٩ حاوية مكافئ/يوم مقابل حوالي ٢٤٩٧ حاوية مكافئ/يوم خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٨%.

٢/١/١ - نشاط (المركز الرئيسي) :

سبق الإشارة الى عدم قيام الشركة باظهار كميات الانتاج لنشاط (المركز الرئيسي) عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ كما لم يتم اظهار الكميات المحققة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ باعتبار أن نشاط (المركز الرئيسي) يتم كعمليات اضافية على حاويات - الحاويات المشتركة - ضمن كميات نشاط تداول الحاويات (منطقة حرة خاصة) ولأغراض التقييم يتعين اجراء الاحصاء لكميات الحاويات التي تم اجراء العمليات الاضافية عليها حتى يمكن مقابلة الإيرادات المتحققة بأعداد تلك الحاويات، على أن يتم تحديد نوع البيانات الاحصائية المناسبة وفقا للخبرات المتراكمة والانس الدولية المتعارف عليها وذلك للمحقق خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وخلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٢. مؤشرات رئيسية لنتائج الأعمال:

١/٢ - الإنتاج الإجمالي بسعر السوق :

إنخفضت قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق بحوالي ١٨٦.٦٣٦ مليون جنيه بنحو ٧% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٢٣٩٩.٣١٥ مليون جنيه مقابل حوالي ٢٥٨٥.٩٥١ مليون جنيه خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وعلى المستوي التحليلي يرجع نقص قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق إلى محصلة نقص قيمة إيرادات النشاط بحوالي ١٨٦.٦٨٠ مليون جنيه بنحو ٧% عن المحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، زيادة قيمة مخلفات الانتاج بحوالي ٤٤ ألف جنيه بنحو ٢% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ١.٩٨٦ مليون جنيه مقابل حوالي ١.٩٤٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٢/٢ - إيرادات النشاط :

إنخفضت إيرادات النشاط بحوالي ١٨٦.٦٨٠ مليون جنيه بنحو ٧% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٢٣٩٧.٣٢٩ مليون جنيه مقابل حوالي ٢٥٨٤.٠٠٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

١/٢/٢ - إيرادات نشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصه):

إنخفض اجمالي إيرادات نشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصه) بحوالي ١٩.٨٣٨ مليون جنيه بنحو ١% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليصل إلى حوالي ٢٣٦٧.٧٦٢ مليون جنيه مقابل حوالي ٢٣٨٧.٦٠٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وعلى المستوى التحليلي تبين مايلي :

- إنخفضت إيرادات الحاويات برسم الترانزيت (تفريغ + شحن) خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٠.٧٢٨ مليون جنيه مقابل حوالي ١.١٧٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو ٣٨%.

- إنخفضت إيرادات الحاويات برسم الصادر المحلي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٢٣٥.١٥٠ مليون جنيه مقابل حوالي ٢٧٨.٨٥٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو ١٦%.



- إنخفضت إيرادات الحاويات برسم الوارد المحلي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٥٤٦.١٠٦ مليون جنيه مقابل حوالي ٥٨٥.٨٢٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو ٧% .

- إنخفضت إيرادات تخزين خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٨٩٥.٣٦٩ مليون جنيه مقابل حوالي ٨٩٧.٨٠٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو أقل من ١% .

- إرتفعت إيرادات أخرى خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٦٩٠.٤٠٩ مليون جنيه مقابل حوالي ٦٢٣.٩٢٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو ١١% .

جدير بالذكر أن انخفاض اجمالي إيرادات نشاط تداول الحاويات بنحو ١% يرجع بصفة أساسية الى تغير سعر الصرف

للجنيه المصري مقابل الدولار الامريكى حيث يمكن تحليل اجمالي النقص الى مكونين هما :

أ- النقص فى الإيرادات نتيجة انخفاض سعر الصرف حوالي ٥٤.٢٥٨ مليون جنيه .

ب- الزيادة فى الإيرادات نتيجة ارتفاع الإيرادات المحققة بالدولار الامريكى حوالي ٣٤.٤٢٠ مليون جنيه .

وقد عكست التغيرات فى كميات الحاويات المتداولة وإيرادات الحاويات تغيراً سلبياً فى المتوسط الحسابي لإيراد

الحاوية مكافئ تداول خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالمحقق خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، بينما عكست التغيرات

المشار إليها تغيراً إيجابياً فى المتوسط الحسابي لإيراد الحاوية مكافئ لكل من إيرادات التخزين ، إيرادات أخرى .

- إنخفض المتوسط الحسابي لإيراد الحاوية مكافئ ليصل الى حوالي ٤٥٦ جنيه ، ٦٤٢ جنيه ، ١١٥٩ جنيه خلال

عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ للحاوية مكافئ برسم الترانزيت ، برسم الصادر المحلي ، برسم الوارد المحلي مقابل حوالي ٤٦٣ جنيه ،

٦٦٨ جنيه ، ١١٨٦ جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو ٢% ، ٤% ، ٢% على الترتيب .

- إرتفع المتوسط الحسابي للحاوية مكافئ من إيرادات تخزين ليصل الى حوالي ١٠٦٧ جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل

حوالي ٩٨٢ جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة نحو ٩% .

- إرتفع المتوسط الحسابي للحاوية مكافئ من إيرادات أخرى ليصل الى حوالي ٨٢٣ جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل

حوالي ٦٨٣ جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة نحو ٢٠% .

٢/٢- إيرادات (المركز الرئيسى) :

إنخفض اجمالي إيرادات نشاط (المركز الرئيسى) بحوالي ١٦٦.٨٤٢ مليون جنيه بنحو ٨٥% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

ليصل إلى حوالي ١٩.٥٦٧ مليون جنيه مقابل حوالي ١٩٦.٤٠٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وعلى المستوى التحليلي تبين مايلي :

- إنخفضت إيرادات المخزن المشترك خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٢٩.٥٦٧ مليون جنيه مقابل

حوالي ٣٨.٥٠٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنقص نحو ٢٣% .

- عدم تحقيق إيرادات تخزين خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١١٤.١٧٦ مليون جنيه خلال عام

٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- عدم تحقيق إيرادات أخرى خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٤٣.٧٢٤ مليون جنيه خلال عام

٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وجدير بالذكر أن الشركة حصلت على ترخيص بمزاولة التخزين وتم إضافته فى السجل التجارى والبطاقة الضريبية ، كما تم ضم

الساحات الخارجية إلى المنعقدة الحرة اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١ .

٣/٢ - إيرادات إستثمارات وفوائد :



إنخفضت إيرادات استثمارات وفوائد بحوالي ٦٥.٨١٦ مليون جنيه بنحو ٣٢% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ١٣٩.٥٢٦ مليون جنيه مقابل حوالي ٢٠٥.٣٤٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
وعلى المستوى التحليلي تبين ما يلي :

- لم تحقق الشركة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إيرادات استثمارات ماليه عن الاستثمارات الماليه في شركات بقيمه اجماليه للتكلفه التاريخيه حوالي ٣٦٤.٣٨٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ (٧٨.٣٨٠ مليون جنيه استثمارات ماليه في شركات قائمه + ٢٨٦ مليون جنيه قيمة المساهمة بنحو ١٣% في رأسمال شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض) مقابل حوالي ١٤٣.٣٨٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (٧٨.٣٨٠ مليون جنيه استثمارات في شركات قائمه + ٦٥ مليون جنيه قيمة المساهمة بنحو ١٣% في رأسمال شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض).

- إنخفضت الفوائد الدائنه بحوالي ٥٨.٣٤٠ مليون جنيه بنحو ٣% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل الى حوالي ١٣٨.٢٢٦ مليون جنيه مقابل حوالي ١٩٦.٥٦٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- إنخفضت عوائدأذون الخزانة بحوالي ٧.٤٧٦ مليون جنيه بنحو ٨٥% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل الى حوالي ١.٣٠٠ مليون جنيه مقابل حوالي ٨.٧٧٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

٤/٢ - إيرادات وأرباح اخرى:

• إنخفضت إيرادات وأرباح أخرى (تخص النشاط) بحوالي ١.٢٢٦ مليون جنيه بنحو ١١% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٩.٧٦٥ مليون جنيه مقابل حوالي ١٠.٩٩١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

• إرتفعت إيرادات وأرباح أخرى (لا تخص النشاط) بحوالي ١٣.٦١٣ مليون جنيه بنحو ١٢٧% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتصل إلى حوالي ٢٤.٣٦٨ مليون جنيه مقابل حوالي ١٠.٧٥٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

٣.العوامل المؤثرة على الأداء الإنتاجي والاقتصادي :

١/٣ - الإمكانيات المتاحة .

• إرتفع إجمالي عدد المعدات العاملة بالشركة ليصل إلى ٢٧٨ معدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢٧٥ معدة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بزيادة عدد ٣ معدات بنحو ١% وعلى مستوى محطتي الشركة تبين مايلي :

- إرتفع عدد المعدات العاملة بمحطه الاسكندريه ليصل إلى ١٣٦ معدة (٤ أوناش رصيف عملاقه ، ١٤ ونش ساحة RTG ، ١١ ونش خفيف ١٦ طن ، ٢ ونش ثقيل ، ٤٣ جرار موانئ، ٤٣ مقطوره) في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ١٣٣ معدة (٤ أوناش رصيف عملاقه ، ١١ ونش ساحة RTG، ١١ ونش خفيف ١٦ طن ، ٢١ ونش ثقيل ، ٤٣ جرار موانئ، ٤٣ مقطوره) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بزيادة عدد ٣ معدات بنحو ٢% .

- ظل عدد المعدات العاملة بمحطه الدخيله ثابتة ١٤٢ معدة (٩ ونش رصيف عملاق ، ١٨ ونش ساحة RTG ، ٦ أوناش خفيفه ، ٢١ ونش ثقيل ، ٤٤ جرار موانئ، ٤٤ مقطوره) في ٢٠٢١/٦/٣٠ ، ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

بمتابعة تشغيل معدات الشركة على مستوى محطتي الاسكندرية والدخيلة تبين ما يلي :

- بمحطة حاويات الاسكندرية ظلت نسبة التشغيل ثابتة لأوناش الرصيف العملاقة ،اوناش الساحة RTG ، الأوناش الثقيلة، الأوناش الخفيفة ، الجرارات لتصل إلى نحو ١٠٠% ، ١٠٠% ، ٩٩% ، ٩٩% ، ٩٩% خلال عام



٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الترتيب ، بينما إرتفعت نسبة التشغيل للمقطورات لتصل إلى نحو ١٠٠% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٩٩% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الترتيب .

- بمحطة حاويات الدخيلة إرتفعت نسبة التشغيل لأوناش الرصيف العملاقة ، وأوناش الساحة RTG ، الأوناش الثقيلة ، الأوناش الخفيفة لتصل إلى نحو ١٠٠% ، ١٠٠% ، ٩٨% ، ٩٨% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٩٧% ، ٩٩% ، ٩٧% ، ٩٦% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الترتيب ، ظلت نسبة التشغيل للجرارات ، المقطورات ثابتة حيث بلغت نحو ١٠٠% ، ٩٩% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

٢/٣- كفاءة استخدام المدخلات :

أ . العمالة والأجور :

إنخفض إجمالي الأجور بنحو ١٩% ليصل إلى حوالي ٤٨٧.٧١٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٦٠١.٣٩٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، كما إنخفض عدد العاملين بنحو ٣% ليصل إلى ٣٠٨٠ عاملاً خلال مقابل ٣١٧٥ عاملاً خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وقد تبين من المتابعه لتطور مؤشرات العمالة والأجور خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ مايلي :

• إنخفضت إنتاجية العامل باستخدام كل من الإنتاج ، والناتج بنحو ٢% ، ٢% لتصل إلى حوالي ٧٥٤.٥٩٥ ألف جنيه ، ٧٠٩.١٥٠ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٧٦٦.٨٤٠ ألف جنيه ، ٧٢٤.٣٩٩ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الترتيب .

• إرتفعت إنتاجية الجنيه/أجر باستخدام كل من الإنتاج ، والناتج بنحو ١٨% ، ١٧% لتصل إلى حوالي ٤.٧٧ جنيه ، ٤.٤٨ جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٤.٠٥ جنيه ، ٣.٨٢ جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الترتيب .

• إنخفضت نسبة الأجور إلى إيرادات النشاط ، والقيمة المضافة الصافية لتصل إلى نحو ٢٠% ، ٢٤% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٣% ، ٢٨% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الترتيب .

• إنخفض المتوسط الحسابي لأجر العامل بنحو ١٦% ليصل إلى حوالي ١٥٨.٣٤٩ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٨٩.٤١٥ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، كما إنخفض المتوسط الحسابي للقيمة المضافة الصافية للعامل بنحو ٣% ليصل إلى حوالي ٦٦٤.١٧٠ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٦٨٦.١٠٨ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ الأمر الذي إنعكس إيجابياً على نسبة تغطية المتوسط الحسابي للقيمة المضافة الصافية للعامل للمتوسط الحسابي لأجر العامل حيث إرتفعت لتصل إلى نحو ٤١٩% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٣٦٢% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وبذلك فإن قيم كافة مؤشرات الأجور تحسنت خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالقيم خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، بينما تراجمت قيم مؤشرات العمالة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بالقيم خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة تراجع قيمة

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق .

ب . السلع والخدمات الوسيطة :

إرتفعت قيمة إجمالي السلع والخدمات الوسيطة (خامات ومواد ووقود وقطع غيار + خدمات مشتراه) بحوالي ٥.٢١٩

مليون جنيه بنحو ٤% لتصل إلى حوالي ١٣٩.٩٧٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٣٤.٧٥١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .



وعلى المستوى التحليلي تبين ما يلي :

- خامات ومواد ووقود وقطع غيار:

ارتفعت قيمة خامات ومواد ووقود وقطع غيار بحوالي ٩.٥٥١ مليون جنيه بنحو ١١% لتصل إلى حوالي ٩٣.٥٠٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٨٣.٩٥٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠. -خدمات مشتراه:

إنخفضت قيمة خدمات مشتراه بحوالي ٤.٣٣٢ مليون جنيه بنحو ٩% لتصل إلى حوالي ٤٦.٤٦٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٥٠.٧٩٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وقد تبين من المتابعة لتطور مؤشرات السلع والخدمات الوسيطة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ما يلي:

• ظلت كفاءة استخدام السلع والخدمات الوسيطة ثابتة حيث بلغت نحو ٦% خلال عامي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، ٢٠١٩/٢٠٢٠.

• ارتفعت نسبة تكلفة المستخدم من السلع والخدمات الوسيطة إلى إيرادات النشاط لتصل إلى نحو ٦% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٥% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ويلاحظ من تطور قيم المؤشرين أن ارتفاع معامل تكلفة استخدام السلع والخدمات الوسيطة إلى إيرادات النشاط قد صاحبه ثبات كفاءة استخدام السلع والخدمات الوسيطة مما يشير إلى ضرورة استمرار العمل على ترشيد تكلفة السلع والخدمات الوسيطة وتحسين كفاءة استخدامها.

٣/٣ - التكاليف الكلية :

إنخفضت التكاليف الكلية بنحو ١٠% لتصل إلى حوالي ١٠٩٣.٥٢٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ١٢٢٠.٣١٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

وعلى المستوى التحليلي تبين ما يلي :

على مستوى مراكز التكلفة :

• إنخفضت التكاليف الكلية بنحو ١٠% وذلك محصلة لإنخفاض تكاليف الإنتاج بنحو ١٥% لتصل إلى حوالي ٨٥٤.٥٠٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ١٠٠٢.٩٩١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، وارتفاع المصروفات الإدارية والتمويلية بنحو ١٠% لتصل إلى حوالي ٢٣٩.٠٢١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٢١٧.٣٢٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

• ظل التوزيع النسبي لمراكز التكلفة نسبة إلى التكاليف الكلية شبه ثابت خلال العامين حيث بلغت نسبة تكاليف الإنتاج، المصروفات الإدارية والتمويلية إلى التكاليف الكلية نحو ٧٨% ، ٢٢% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٨٢% ، ١٨% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

على مستوى عناصر التكلفة :

• إنخفضت التكاليف الكلية بنحو ١٠% وذلك محصلة لانخفاض الأجور بنحو ١٩% لتصل إلى حوالي ٤٨٧.٧١٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٦٠١.٣٩٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، وانخفاض المصروفات بنحو ٤% لتصل إلى حوالي ٥١٤.٢٩١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٥٣٦.٩١٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بينما ارتفعت تكلفة خامات ومواد ووقود وقطع غيار بنحو ١٢%



لتصل إلى حوالي ١٨.٩١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ١١.٨٢.٠١١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

• ظل التوزيع النسبي لعناصر التكلفة نسبة إلى التكاليف الكلية شبه ثابت خلال العامين حيث بلغت نسبة تكلفة المستخدم من خامات ومواد ووقود وقطع غيار، المصروفات، الأجور إلى التكاليف الكلية نحو ٨%، ٤٧%، ٤٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٧%، ٤٤%، ٤٩% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وقد تبين من المتابعة لبتطور مؤشرات التكاليف الكلية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مايلي :

تحسنت اقتصاديات التشغيل حيث إنخفض معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ٤٦% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٧% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بينما إنخفض فائض التشغيل بحوالي ٨٨٨.٥٩ مليون جنيه بنحو ٤% ليصل إلى حوالي ١٣٠٣.٨٠٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٦٩٤.١٣٦٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وعلى المستوى التحليلي تبين مايلي:

-تراجعت اقتصاديات التشغيل لنشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصه) حيث إرتفع معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ٤٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤١% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما إنخفض فائض التشغيل بحوالي ١١٨.١٠٤ مليون جنيه بنحو ٧% ليصل إلى حوالي ٨٦٨.١٢٩٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٩٨٦.١٣٩٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

-البيان التالي يوضح اقتصاديات التشغيل لنشاط تداول الحاويات (منطقه حره خاصه) على مستوى حاوية مكافئ (القيمه لأقرب جنيه) :

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢٠/٢٠٢١	بيان
٢٦١٣	٢٨٢٢	متوسط نصيب حاوية مكافئ من إيرادات النشاط (جنيه)
١٠٨٠	١٢٧٨	متوسط نصيب حاوية مكافئ من التكاليف الكلية (جنيه)
١٥٣٢	١٥٤٤	فائض حاوية مكافئ (جنيه)

وعلى مستوى محطتى الاسكندرية والدخيلة تراجعت اقتصاديات التشغيل بمحطة الاسكندرية حيث إرتفع معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ٤٤% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤١% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، بينما إرتفع فائض التشغيل بحوالي ٦٨٥.٥٠ مليون جنيه بنحو ٧% ليصل إلى حوالي ٢٢٢.٨٠٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٥٣٧.٧٥٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما تراجعت اقتصاديات التشغيل بمحطة الدخيلة حيث إرتفع معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ٥٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٤٢% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما إنخفض فائض التشغيل بحوالي ٨٠٣.١٥٤ مليون جنيه بنحو ٢٤% ليصل إلى حوالي ٦٤٦.٤٨٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٤٤٩.٦٤٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

البيان التالي يوضح اقتصاديات التشغيل لنشاط تداول الحاويات لمحطة حاويات الاسكندرية على مستوى حاوية مكافئ:

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢٠/٢٠٢١	بيان
٢٥٧٧	٢٩٦٧	متوسط نصيب حاوية مكافئ من إيرادات النشاط (جنيه)



١٠٤٥	١٢٧٥	متوسط نصيب حاوية مكافئ من التكاليف الكلية (جنيه)
١٥٣٢	١٦٩٢	فائض حاوية مكافئ (جنيه)

البيان التالي يوضح اقتصاديات التشغيل لنشاط تداول الحاويات لمحطة حاويات الدخيلة على مستوى حاوية مكافئ :

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	بيان
٢٦٥٣	٢٦٢٩	متوسط نصيب حاوية مكافئ من إيرادات النشاط (جنيه)
١١٢٢	١٢٨٠	متوسط نصيب حاوية مكافئ من التكاليف الكلية (جنيه)
١٥٣١	١٣٤٩	فائض حاوية مكافئ (جنيه)

تحسنت اقتصاديات التشغيل لنشاط المركز الرئيسي حيث إنخفض معدل تكلفة الحصول على إيرادات النشاط ليصل إلى نحو ٧٣% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ١١٨% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ليظهر فائض التشغيل بحوالي ٧.٩٣٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل (عجز) التشغيل حوالي (٣٦.٢٩٢) مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

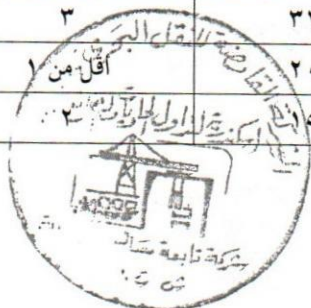
سبق الإشارة إلى عدم قيام الشركة باظهار كميات الانتاج لنشاط (المركز الرئيسي) عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ كما لم يتم اظهار الكميات المحققة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مما يتعذر معه بيان اقتصاديات التشغيل لنشاط (المركز الرئيسي) على مستوى الحاوية ولأغراض التقييم يتعين اجراء الاحصاء لكميات الحاويات التي تم اجراء العمليات الاضافية عليها حتى يمكن مقابلة أعداد تلك الحاويات بالايادات المتحققة ، التكاليف لبيان اقتصاديات التشغيل على مستوى الحاوية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وخلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ بالموافقة على تشكيل لجنة لتطوير نظام التكاليف على أن تقوم اللجنة بدراسة نظام التكاليف القائم واقترح نظام متطور يرتبط بمنظومة ERP، TOS.

٤/٣ - تطور اعداد الحاويات المتداولة للخطوط الملاحية :

البيان التالي يوضح تطور أعداد الحاويات المتداولة للخطوط الملاحية الرئيسية المتعاملة مع الشركة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

نسبة المساهمة %		أعداد الحاويات المتداولة		اسم الخط الملاحى
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	
٣٤	٣٠	٣١٤٩١٢	٢٥٥١٠١	M.S.C
٦	٥	٥٣٣٥٢	٤٤٨٩١	EVER GREEN
٧	٩	٦٢٣٧٧	٧٧٢٠٩	ARKAS
٩	٨	٨٣٠٤٩	٦٤٩٨٢	Hapag
٦	٧	٥٥٥٣٧	٥٩٨٥٦	BOR
٤	٥	٣٩٧٤٦	٣٩٢٢٠	TURKON
٤	٣	٣٥٨٣٠	٢٧٦٤٦	COL
٤	٣	٣٢٦١١	٢٢٤٧٧	TARROS
٢	١	٢٠٥٧١	٣٤٩	YML
٢	١	١٥٨٠٧	١٧١٣٢	MAERSK



٢	١	١٥٠٤٥	١١٢٩٣	AIL
٤	٦	٣٢١٤١	٥٠٣٦٧	MEDCON
٥	٥	٤٥٨٩٧	٣٧٨٤٣	CMA
٤	٤	٣٢٦١١	٣٠٥٢٠	TAR

وعلى المستوى التحليلي تبين مايلي :

- بلغ اجمالي الحاويات المتداوله للخطوط الملاحية المذكوره عدد ٧٣٨٨٨٦ حاوية مكافئ تمثل نحو ٨٨ ٪ من اجمالي اعداد الحاويات المتداولة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عدد ٨٣٩٤٨٦ حاوية مكافئ تمثل نحو ٩٢ ٪ من اجمالي اعداد الحاويات المتداولة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بتراجع نحو ١٢ ٪ لاجمالي الحاويات المتداوله للخطوط المذكورة كمحصلة لتراجع عدد الحاويات المتداولة لعدد ١٠ خطوط من اجمالي عدد الخطوط ونمو اجمالي اعداد الحاويات المتداولة لعدد ٤ خطوط وحيث تركز التراجع في معظمه في نقص اعداد الحاويات المتداولة لثلاث خطوط : خط M.S.C لتخفيض اهميته النسبية الى نحو ٣٠ ٪ من اجمالي عدد الحاويات المتداولة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٣٤ ٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وخط YML لتخفيض اهميته النسبية الى نحو أقل من ١ ٪ من اجمالي عدد الحاويات المتداولة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٢ ٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وخط HAPAG لتخفيض اهميته النسبية إلى نحو ٨ ٪ من إجمالي عدد الحاويات المتداولة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٩ ٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، مما يشير الى ضروره استمرار الجهود التسويقية في التواصل مع الخطوط الملاحية لضمان استمرار حجم التعامل ومتابعة التطورات في متطلبات الخطوط الملاحية خاصة فيما يتعلق بحزمة الخدمات المقدمة والمؤشرات الرئيسية لتنافسية خدمات محطات الحاويات وحيث تعاقدت الشركة على منظومة TOS والتي يمكن مع اكتمال مقوماتها الاساسية أن توفر للشركة بنية معلوماتية لتدعيم عمليات التشغيل وتحسين المؤشرات الرئيسية لتنافسية الشركة.

- بلغ اجمالي الحاويات المتداوله عدد ٨٣٩٠٥٩ حاوية مكافئ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ منها عدد ٤٧٧٥٨٨ حاوية مكافئ بمحطة حاويات الاسكندرية تمثل نحو ٩٦ ٪ من اجمالي الطاقة الاستيعابية ٥٠٠٠٠٠٠ حاوية مكافئ ، عدد ٣٦١٤٧١ حاوية مكافئ بمحطة حاويات الدخيلة تمثل نحو ٣٦ ٪ من اجمالي الطاقة الاستيعابية ١٠٠٠٠٠٠ حاوية مكافئ ، مما يشير الى ضرورة تركيز الجهود التسويقية في الترويج لمحطة حاويات الدخيلة ومن ثم اتخاذ كافة التدابير الممكنة لسرعة نهو عمليات رصيف ٩٦ في ضوء ماتسمح به أفضل التكنولوجيات الهندسية المتاحة - بعد اجراء المفاضلة بينها لاختيار الافضل اقتصاديا- لتشغيل الرصيف واستغلاله بكامل إمتداده .

ثالثاً : الربحية والقيمة المضافة

١. الربحية :

١/١ - مجمل الربح :

إنخفض مجمل الربح بنحو ٢ ٪ ليصل إلى حوالي ١٥٤٢.٨٢٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٥٨١.٠١٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك محصلة لإنخفاض إيرادات النشاط بنحو ٧ ٪ لتصل إلى حوالي ٢٣٩٧.٣٢٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، إنخفاض تكاليف الإنتاج بنحو ١٥ ٪ لتصل إلى حوالي ٨٥٤.٥٠٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٢/١ - صافي أرباح النشاط :



إنخفض صافي أرباح النشاط بنحو ٨% ليصل إلى حوالي ١٤١٩.٨٩٣ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٥٣٧.٦٦٦ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وعلى المستوى التحليلي يرجع نقص قيمة صافي أرباح النشاط خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى عاملين أساسيين هما :

• إنخفاض فائض التشغيل بنحو ٤% ليصل إلى حوالي ١٣٠٣.٨٠٦ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٣٦٣.٦٩٤ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ كمحصلة لإنخفاض إيرادات النشاط بنحو ٧% لتصل إلى حوالي ٢١٩٧.٣٢٩ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٢٥٨٤.٠٠٩ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، إنخفاض التكاليف الكلية بنحو ١٠% لتصل إلى حوالي ١٠٩٣.٥٢٣ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٢٢٠.٣١٥ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

• إنخفاض القيمة الموجبة أمحصلة إيرادات استثمارات وفوائد وإيرادات وأرباح أخرى تخص النشاط، أعباء وخسائر تخص النشاط بنحو ٣٣% لتصل إلى حوالي ١١٦.٠٨٧ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٧٣.٩٧٢ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبذلك فإن القيمة الموجبة للمحصلة المشار إليها في (ب) أضافت نحو ٩% إلى قيمة فائض التشغيل خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ١٣% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وعلى المستوى التحليلي تبين أن تغير المحصلة المشار إليها يرجع إلى :

- إنخفاض القيمة السالبة لصافي (مخصصات انتفى الغرض منها - مخصصات بخلاف الإهلاك) لتصل إلى حوالي ١٢.٨٠٦ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٢٠.٧٥٦ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- إرتفاع القيمة السالبة لصافي (إيرادات وأرباح متنوعة - أعباء وخسائر متنوعة) لتصل إلى حوالي ١٠.٦١٤ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٠.٦١٤ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- إنخفاض إيرادات استثمارات وفوائد بنحو ٣٢% لتصل إلى حوالي ١٣٩.٥٢٦ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٢٠٥.٣٤٢ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

٣/١ - صافي الربح :

• إنخفض صافي الربح بنحو ٦% ليصل إلى حوالي ١٤١٠.٣٨٦ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٤٩٣.٣٧٩ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وعلى المستوى التحليلي يرجع نقص صافي الربح خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى محصله عاملين أساسيين هما :

أ- إنخفاض صافي أرباح النشاط بنحو ٨% ليصل إلى حوالي ١٤١٩.٨٩٣ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

ب- إنخفاض القيمة السالبة لمحصلة إيرادات وأرباح أخرى، أعباء وخسائر لا تخص النشاط بنحو ٧٩% لتصل إلى حوالي ٩.٥٠٧ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٤٤.٢٨٧ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبذلك فإن القيمة السالبة للمحصلة المشار إليها في (ب) إستفدت نحو ١% من صافي أرباح النشاط خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٣% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وعلى المستوى التحليلي تبين أن تغير المحصلة المشار إليها يرجع إلى :

- إنخفاض القيمة السالبة لصافي (أرباح فروق عمله - خسائر فروق عمله) لتصل إلى حوالي ٣٣.٠٨٢ مليون جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٥٤.٠٧١ مليون جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

إرتفاع القيمة الموجبة لصافي (أرباح رأسمالية - خسائر رأسمالية) لتصل إلى حوالي ٤٥٦ ألف جنية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٢٣٨ ألف جنية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.



- إرتفاع القيمة السالبة لصادفي (أرباح غير عاديه - خسائر غير عاديه) لتصل إلى حوالي ١٤ ألف جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٤ آلاف جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

- إرتفاع القيمة الموجبة لصادفي (إيرادات وأرباح متنوعة-خسائرمتنوعه) لتصل إلى حوالي ٢٣.٦٠٧ مليون جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ١٠.٣٠٩ مليون جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

- إنخفاض قيمة ضرائب الدخل بنحو ٣١% لتصل إلى حوالي ٥٤٦ ألف جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٧٨٧ ألف جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

- ظهور ضريبة مؤجلة بقيمة موجبة حوالي ٧٢ ألف جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٢٨ ألف جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

٢. القيمة المضافة الصافية :

إنخفضت القيمة المضافة الصافية بنحو ٦% لتصل إلى حوالي ٢٠٤٥.٦٤٣ مليون جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٢١٧٨.٣٩٤ مليون جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، وعلى المستوى التحليلي يرجع نقص القيمة المضافة الصافية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى محصلة إنخفاض قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق بنحو ٧% لتصل إلى حوالي ٢٣٩٩.٣١٥ مليون جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٢٥٨٥.٩٥١ مليون جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، انخفاض جملة (ضرائب ورسوم سلعية + تكلفة السلع والخدمات الوسيطة + الإهلاك والاستهلاك) بنحو ١٣% لتصل إلى حوالي ٣٥٣.٦٧٢ مليون جنيهه خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل حوالي ٤٠٧.٥٥٧ مليون جنيهه خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

وقد تبين من المتابعه لتطور مؤشرات القيمة المضافة الصافية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مايلي :

- إرتفعت نسبة القيمة المضافة الصافية إلى قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق لتصل إلى نحو ٨٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٨٤% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .
- إرتفعت نسبة ربح الإنتاج (بعد استبعاد أثر الفروق المحسوبة) إلى القيمة المضافة الصافية لتصل إلى نحو ٦٤% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٦٣% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

وعلى المستوى التحليلي تحسنت قيمه كل من المؤشرين على النحو الذي تظهره القيم المذكوره أعلاه بصفة أساسية نتيجة انخفاض قيمه الانتاج الاجمالي بسعر السوق صاحبه ثبات كفاءه استخدام السلع والخدمات الوسيطه ، بينما تحسنت اقتصاديات التشغيل مما انعكس ايجابياً على قيمه كل من المؤشرين .

٣. مؤشرات الربحية والكفاءة الاقتصادية :

١/٣ - مؤشرات الربحية :

- إرتفعت نسبة مجمل الربح إلى إيرادات النشاط لتصل إلى نحو ٦٤% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٦١% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .
- إرتفعت نسبة صافي أرباح النشاط إلى جملة (إيرادات النشاط + إيرادات واستثمارات وفوائد + إيرادات أخرى تخص النشاط) لتصل إلى نحو ٥٦% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٥% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .
- إرتفعت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات والفوائد والأرباح لتصل إلى نحو ٥٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل نحو ٥٣% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ .



- إنخفضت نسبة صافي الربح إلى مجموع حقوق الملكية لتصل إلى نحو ٣١% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٣٤% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- إنخفضت نسبة صافي الربح إلى المال المستثمر لتصل إلى نحو ٢٥% خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٨% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- ٢/٣ - مؤشرات الكفاءة الاقتصادية :
 - إنخفض معدل دوران المال المستثمر ليصل إلى نحو ٠.٤٢٩ مرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٠.٤٩١ مرة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
 - إرتفع معدل دوران المال العامل ليصل إلى نحو ٠.٨٢٢ مرة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل نحو ٠.٧٦٥ مرة خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨.
- باستقراء المؤشرات المذكورة أعلاه يتبين مايلي:
 - بالنسبة لمؤشرات الربحية تحسن أداء الشركة على مستوى مراحل الربحية الثلاث على النحو الذي يظهره تطور قيم المؤشرات، بينما تراجع قيم مؤشرات الربحية لكل من مجموع حقوق الملكية، المال المستثمر.
 - بالنسبة لمؤشرات النشاط تراجع أداء الشركة لمؤشر معدل دوران المال المستثمر بينما تحسن لمؤشر معدل دوران المال العامل.

رابعاً : الهيكل التمويلي

١. تطور المركز المالي :

- ارتفع إجمالي مصادر التمويل طويلة الأجل بحوالي ٣٣٤.٥٤٩ مليون جنيه بنحو ٦% ليصل إلى حوالي ٥٥٩٣.٢٧٢ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل حوالي ٥٢٥٨.٧٢٣ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وذلك محصلة لما يلي :
 - زيادة رصيد الإحتياطيات بحوالي ١٤٥.٢١٥ مليون جنيه بنحو ٧% .
 - زيادة رصيد (مجمع الإهلاك + مجمع الاضمحلال) بحوالي ١٥٨.٠٨٠ مليون جنيه بنحو ٢٠% .
 - ظهور رصيد أرباح مرحله حوالي ٧٥.١٩٧ مليون جنيه مقابل رصيد (خسائر) مرحلة حوالي ٤٣.٣٧٦ مليون جنيه .
 - نقص صافي ربح العام بحوالي ٨٢.٩٩٣ مليون جنيه بنحو ٦% .
 - نقص رصيد مخصصات طويله الأجل بحوالي ٤.٣٢٦ مليون جنيه بنحو ٧% .
- ارتفع اجمالي الأصول غير المتداوله وما في حكمها بحوالي ٦٥٦.١٣٥ مليون جنيه بنحو ٢٨% ليصل إلى حوالي ٣٠١٠.٧٥١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل حوالي ٢٣٥٤.٦١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك نتيجة لما يلي :
 - زيادة رصيد الأصول الثابتة بحوالي ١٢٢.٦٤٢ مليون جنيه بنحو ٦% .
 - زيادة رصيد مشروعات تحت التنفيذ بحوالي ١٤٠.٣٦٨ مليون جنيه بنحو ١٢٨% .
 - زيادة رصيد استثمارات طويلة الاجل بقيمة ٢٢١ مليون جنيه بنحو ٢٧٨% .
 - زيادة رصيد قروض وأرصده مدينه طويلة الاجل بحوالي ٨.١٥٧ مليون جنيه بنحو ٧٤% .
 - زيادة رصيد أصول أخرى بحوالي ١٦٣.٨٩٥ مليون جنيه بنحو ١١١% .



- زيادة رصيد أصول ضريبية مؤجلة بحوالي ٧٣ ألف جنيه بنحو ٧٤% .
- انخفض اجمالي الالتزامات المتداولة بحوالي ١٣٧.٥٣٢ مليون جنيه بنحو ٢٩% لتصل الى حوالي ٣٣٤.١٩٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل حوالي ٤٧١.٧٣١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك محصلة لما يلي :
 - زيادة رصيد المخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك) بحوالي ١.٦٠٩ مليون جنيه بنحو ٩% .
 - نقص رصيد موردون اوراق دفع وحسابات دائنة بحوالي ١٤١.٠٦٩ مليون جنيه بنحو ٣١% .
 - زيادة رصيد عملاء (ارصدة دائنة) بحوالي ١.٩٢٨ مليون جنيه بنحو ٥٣% .
- انخفض المال العامل (اجمالي الأصول المتداولة) بحوالي ٤٥٩.١١٨ مليون جنيه بنحو ١٤% ليصل إلى حوالي ٢٩١٦.٧٢٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل حوالي ٣٣٧٥.٨٣٨ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك محصلة لما يلي :

- زيادة رصيد المخزون بحوالي ٤.٣٠٥ مليون جنيه بنحو ٤% .
- نقص رصيد موردون (ارصدة مدينة) بحوالي ٢١.٣٤٢ مليون جنيه بنحو ٨٧% .
- نقص رصيد نقدية بالبنوك والصندوق بحوالي ١٧٦.٦٧٥ مليون جنيه بنحو ٧% .
- نقص رصيد عملاء واوراق قبض وحسابات مدينة بحوالي ٢١٩.٥٦٣ مليون جنيه بنحو ٣٥% .
- نقص رصيد استثمارات في اوراق مالية متداولة بحوالي ٤٥.٨٤١ مليون جنيه بنسبة ١٠٠% .

٢. مؤشرات تحليل المركز المالي :

- إنخفضت نسبة تغطية مصادر التمويل طويلة الأجل للأصول غير المتداولة وما في حكمها لتصل إلى نحو ١٨٦% في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٢٢٣% في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- إرتفع مجموع حقوق الملكية بحوالي ١٨٠.٧٩٥ مليون جنيه بنحو ٤% ليصل إلى حوالي ٤٥٦٨.٦٩٨ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل حوالي ٤٣٨٧.٩٠٣ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وجدير بالذكر أن جملة ((أرباح (خسائر) مرحله + صافي ربح العام)) حوالي ١٤٨٥.٥٨٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ تمثل نحو ٣٣% من مجموع حقوق الملكية في ذات التاريخ مقابل حوالي ١٤٥٠.٠٠٣ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ تمثل نحو ٣٣% من مجموع حقوق الملكية في ذات التاريخ .
- إنخفض راس المال العامل بحوالي ٣٢١.٥٨٦ مليون جنيه بنحو ١١% ليصل إلى حوالي ٢٥٨٢.٥٢١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل حوالي ٢٩٠٤.١٠٧ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
- إرتفعت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل حيث إرتفعت نسبة التداول لتصل إلى نحو ٨٧٣% في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٧١٦% في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، كما إرتفعت قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها العاجلة حيث إرتفعت نسبة السيولة النقدية لتصل إلى نحو ٦٤٥% في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل نحو ٤١٨% في ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

خامساً: النشاط الاستثماري



بلغ إجمالي المعتمد للمشروعات الإستثمارية ٢٤١.٩٧٥ مليون جنيه لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ وقد بلغ إجمالي قيمة الأعمال المنفذة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالي ١١١٧٥٣ مليون جنيه تمثل نحو ٤٦% من المعتمد وعلى المستوى التحليلي بلغت نسبة التنفيذ لمشروعات وعمليات الخطة الإستثمارية على النحو التالي :

(القيمة لأقرب ألف جنيه ، النسبة لأقرب رقم صحيح)

البيان	القيمة المعتمدة	قيمة الأعمال المنفذة	نسبة التنفيذ %
المشروع الاول: محطة حاويات الاسكندرية			
اولا: عمليات الاحلال والتجديد	35100	14188	40
ثانيا: عمليات جديده وتوسعات	27475	29491.5	107
المشروع الثاني: محطة حاويات الدخيلة			
اولا: عمليات الاحلال والتجديد	167550	60140	36
ثانيا: عمليات جديده وتوسعات	11850	7933.5	67
الاجمالي	241975	111753	46

جدير بالذكر أن تم تنفيذ أعمال بعدد ٧ عمليات مدرجة بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وموازنات لأعوام سابقة باجمالي حوالي ٣١١.٦٣٣ مليون جنيه ليصل اجمالي المنفذ بتلك العمليات الى حوالي ٥١٩.٦٢٦ مليون جنيه تمثل نحو ٨٥% من اجمالي المعتمد ٦١٤.١٠٠ مليون جنيه .

يتعين تحديد الاحتياجات التمويلية للعمليات الاستثمارية في ضوء الخبرات المتراكمة لمدد اجراءات الطرح واتمام الترسيه وبرامج التوريد خاصة للمعدات حتى يمكن تنفيذ عمليات الاحلال والتجديد وعمليات التوسعات وفقا لمستهدفات الموازنات المعتمدة.

سادساً : الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية

١/٦ - تطبيق انظمه ادارة الجوده والبيئه والصحة والسلامة المهنية :

حصلت الشركة على شهادات مطابقة أنظمه ادارة الجوده والبيئه والصحة والسلامة المهنية وهي:

- أيزو ١٤٠٠١ / ٢٠١٥ سارية حتى ٢٠٢٢/٢/١٤ .

- يزو ٤٥٠٠١ / ٢٠١٨ صالحه حتى ٢٠٢٢/٤/٢٨ .

- أيزو ٩٠٠١ / ٢٠١٥ سارية حتى ٢٠٢١/٧/١٤ .

٢/٦ - تفعيل حوكمة الشركات:

أصدر وزير قطاع الاعمال العام القرار رقم ١٢ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ بإلزام مجالس ادرات الشركات القابضة والتابعة بتفعيل القواعد المنصوص عليها في دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الاعمال العام بجمهورية مصر العربية وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن إصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات (نسخة محدثة يوليو ٢٠١٦) كإطار عام متكامل للحوكمة وموضوعاتها ذات الصلة ويضم مجموعة القواعد الإسترشادية عن حوكمة الشركات طبقاً لافضل الممارسات الدولية والإقليمية تستخدم كدليل استرشادي لتطبيق الحوكمة في كافة أنواع الشركات داخل جمهورية مصر العربية، وقد تضمن الباب الأول من الدليل المصري لحوكمة الشركات (يوليو ٢٠١٦) الاطار العام



لحوكمة الشركات فقرة ٥/١ نطاق التطبيق مايلي: "مع عدم الإخلال بكافة التشريعات والتعليمات الرقابية المنظمة لعمل جميع الشركات داخل جمهورية مصر العربية، تنطبق هذه القواعد على الشركات المقيدة وغير المقيد لها أوراق في البورصة المصرية، والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، والشركات الصناعية والتجارية والخدماتية بغض النظر عن حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت شركات عائلية أو مملوكة ملكية عامة"، وقد تبين من المتابعة ما يلي :

المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات:

أ. لجان مجلس الإدارة :

تضمن المحور الثالث من المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في حوكمة الشركات عدة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- لجنة المراجعة.
- لجنة المخاطر.
- لجنة الحوكمة.

صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٦ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢١ على تشكيل لجنة المراجعة وتحديد اختصاصاتها وتم تعديل تشكيل اللجنة بقرارات عدة تاليه. كما صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١٩ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ باعتماد لائحة عمل لجنة المراجعة.

صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٠ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٨ بالموافقة على تشكيل لجنة المخاطر وتحديد اختصاصاتها، وتم تعديل تشكيل اللجنة بقرارات عدة تاليه كما صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ باعتماد لائحة عمل لجنة المخاطر.

اعتمد مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ مقترح قواعد الحوكمة كإطار عام حاكم لعملية الحوكمة.

ب. البيئة الرقابية:

يتضمن المحور الرابع من المحاور الرئيسية لحوكمة الشركات نظام وعدة إدارات تشكل في مجملها البيئة الرقابية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- نظام الرقابة الداخلية.
- إدارة المراجعة الداخلية.
- إدارة المخاطر.
- إدارة الحوكمة.

صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ بالموافقة على تشكيل لجنة لتطوير نظام الرقابة الداخلية.

ج. الإفصاح والشفافية :

يلعب توافر المعلومات دوراً هاماً في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة مع من تتعامل معهم ، لذا تعتبر الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات .



على الشركة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وفيما يخص المعلومات غير المالية تتضمن على سبيل المثال لا الحصر أهداف الشركة ورؤيتها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية، كما على الشركة الإفصاح عن أهم المخاطر التي قد تواجهها وسبل معالجتها .

ولم يتضمن تقرير مجلس الإدارة المعلومات غير المالية المشار إليها وتشمل:

- أهداف الشركة.
 - رؤية الشركة.
 - إستراتيجية مستقبلية شاملة للشركة.
 - تقرير عن الحوكمة.
 - تقرير عن المخاطر
- د. موثيق ولوائح وسياسات حوكمة الشركات:
وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- لوائح عمل لجان مجلس الإدارة.
 - سياسة الإفصاح.
 - سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٩ على خطة العمل البيئية والاجتماعية.

٣/٦ - الوفاء بمتطلبات حماية البيئة:

تبين من المتابعة قيام الشركة بتنفيذ الأشتراطات البيئية طبقاً لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته وذلك على النحو التالي:

- (أ) اعداد سجل المعلومات البيئية لكل من محطتي الاسكندرية والدخيلة.
- (ب) تمتلك الشركة عدد ٥ محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقات ٣٦٠/ساعة، ٣٣٠/ساعة بمحطة حاويات الاسكندرية ، ٣٤٠/ساعة، ٣٢٥/ساعة بمحطة حاويات الدخيلة. وعدد ٢ محطة لمعالجة مياه الصرف الصناعي بطاقة ٣٢٤/ساعة بمحطة حاويات الاسكندرية، ٣٤٠/ساعة بمحطة حاويات الدخيلة.
- (ج) تلتزم الشركة بالتخلص من المخلفات الخطرة (زيوت معدنية مستعملة، اطارات كاوتش مستعملة، بطاريات) عن طريق شركات حاصلة على الموافقات والتراخيص البيئية اللازمة.

(د) اجراء قياسات الملوثات بالعوادم، شدة الضوضاء للمعدات العاملة عن طريق الشركات المتخصصة.

(هـ) مكافحة القوارض والحشرات عن طريق التعاقد مع وزارة الصحة .

(و) التخلص من القمامة عن طريق الشركات المتخصصة.

٤/٦ - الوفاء بمتطلبات الحماية المدنية :

تبين من المتابعة قيام الشركة بتنفيذ متطلبات الحماية المدنية وذلك على النحو التالي:

(أ) الالتزام باعتماد خطة الطوارئ الخاصة بالشركة سنويا.

(ب) تنفيذ اشتراطات الحماية المدنية التي يتم تحديدها بمعرفة اللجنة الرئيسة للدفاع المدني والحريق.

٥/٦ - ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية :

صدر قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ كما صدرت اللائحة التنفيذية بقرار وزير الكهرباء رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١٦

وحيث تضمن كل من القانون المشار اليه ولائحة التنفيذية في الباب الرابع المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة ، ومنها المادة ٤٨ من القانون ، المادة ٦٤ والمادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية،



— المادة ٤٨ من القانون (بتعيين على المشترك الذى تزيد قدرته التعاقدية على ٥٠٠ كيلو وات بتعيين مسئول لديه لتحسين كفاءة استخدام الطاقة واحتفاظه بسجل للطاقة على النحو المبين باللائحة التنفيذية).

— المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية: يلتزم المشترك الذى تزيد قدرته التعاقدية على ٥٠٠ كيلو وات بتعيين مسئول لديه لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بالمنشأة وفى حالة زيادة القدرة التعاقدية على ١٠ ميغاوات يتولى هذا المسئول تنفيذ المهام الآتية:

(١) استيفاء بيانات سجل الطاقة وتحديثها بصفة دورية.

(٢) متابعة استهلاك الطاقة فى المنشأة ووضع المقترحات اللازمة لرفع كفاءة استخدامها.

.....

(٦) توعية وتدريب العاملين بالمنشأة على إجراءات تحسين كفاءة الطاقة.

(٧) القيام بأعمال القياس والتحقق من جدوى مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

— المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية (يجب أن يحتوى سجل الطاقة على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالطاقة فى المنشأة وعلى الاخص البيانات التالية فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية :

(١) قياسات الاحمال الكهربائية فى المنشأة موزعة الى اضاءة وقوى محركية.

(٢) بيان بالاجهزة والمعدات الكهربائية الموجودة بالمنشأة والقدرة الكهربائية لكل منها.

.....

(١٠) بيان بخطة المنشأة فى ترشيد الطاقة.

وقد تبين من المتابعة التزام الشركة باستيفاء بيانات سجل الطاقة وتحديثها بصفة دورية مما يوفر البيانات اللازمة لتطوير

خطط الشركة فى ترشيد الطاقة وتحسين معاملات استخدام الطاقة الكهربائية وشكرا .

السيد الربان / طارق شاهين على شاهين : ممثل عن هيئة ميناء الاسكندرية

القرار الذى اتخذ فى الشركة بالتعميق مع تدعيم الرصيف ووصول العمق ل ١٦ متر من نتائجه تحقيق رقم غير مسبوق للمحطة ودخول سفينه غاطسها ١٦ متر وهذا يعتبر انجاز للشركة ويعتبر أيضا انجاز لميناء الاسكندرية الا ان اسباب الانخفاض فى عدد الحاويات الذى تم فى الميناء رغم ان ميناء الاسكندرية محققه نسبة زيادة فى تداول البضائع حوالى من ٨ الى ١٠% او حوالى ٤.٥ مليون طن زياده و ١٤٠ سفينه زياده عن العام الماضى .. اكيد يوجد اسباب لانخفاض عدد الحاويات لابد ان نعرف اسباب الانخفاض فى الاعداد .. الحاجة الثانية كانت الشركة اخذت قرار استغلال ٣٣ الف متر مربع فى ميناء الاسكندرية فى ارض التجارية للاخشاب كان القرار لمجلس الادارة ودخل ضمن الخطة الاستثمارية وتم الوضع فى الاعتبار اعاده تأهيل المكان الا ان ارى تباطىء غير عادى فى الاداء وتأخير فى المعدل الزمنى المفروض تمشى به الشركة .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمى عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس

الجمعية :

الشركة اخذت الساحة فى ظل الظروف القادمة عندنا رصيف ١٠٠ .. محطة تحيا مصر .. محطة ابو قير .. كل هذا سيؤثر على عدد الحاويات القادمة للشركة لابد من اعاده الدراسة لنرى الوضع متوافق معنا ام لا الشركة اخذت قرار فى وقت ما اتضح بعد ذلك ان هناك متغيرات ستؤثر علينا مستقبلا فلابد من اعاده الدراسة للتعديل ولن نعمل فى اتجاه واحد لأن هذا سيؤدى للخسارة .



نتيجة الدراسة .

السيد اللواء أ.ج / صلاح الدين حلمي عبد القادر : رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس

الجمعية :

لم تنتهي بعد .

القرار الذي اتخذ في المجلس يحتاج الى مزيد من الدراسة .. فوجئنا ان هناك ساحة مطلوب لها ٢٥ مليون جنيه والمبلغ ممكن يصعب توفيره لذا يتم اعاده الدراسة مرة اخرى واذا قالت الدراسة هذا الكلام .. تمام .. اذا قالت الدراسة لا يصلح يبقى في كلام تاني .

هذه الساحة ستكون مفيدة ام لا .. الدراسة ستقول الساحة ستحقق مكاسب ام لا .

السيد المحاسب / نبيل محمد / السيد دويدار : العضو المتفرغ لشئون النقل البحري بالشركة القابضة للنقل البحري والبري

الدراسة ستكون مقارنة بين التكلفة التي تم ضخها حاليا للحصول على الساحة والتكلفة التي ستضخ لتجهيزها وسيتم مقارنة الاثنين بالعائد المتوقع في ظل الاوضاع التي اشار اليها سيادة اللواء صلاح حتى لو كنا اخذنا الساحة في ظل ظروف معينه .. اليوم داخل الميناء ومحطة متعددة الاغراض ويوجد رصيف ١٠٠ ومحطة ابو قير .. التكلفة الغارقة من ١٠ الى ١١ مليون حقلان بينها وبين التجهيز الذي سيصل الى ٢٤ او ٢٥ مليون سيقارن بحجم العمل المتوقع .

السيد المهندس / مدحت محمود حاتم القاضي : عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

عند تناول الدراسة لا نغفل ممكن الساحات التي اخزن فيها خارج المحطة يكون تكلفتها تزيد على الشركة لو نزلت مزاد .

السيد اللواء أ.ج / صلاح الدين حلمي عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس

الجمعية :

كل هذه البنود ستؤخذ في الدراسة .

السيد المهندس / مدحت محمود حاتم القاضي : عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

الساحات ممكن تطرح بالمزاد ويكون سعرها مثل اسعار باقى الساحات .

السيد اللواء أ.ج / صلاح الدين حلمي عبد القادر : رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس

الجمعية :

هذا الموضوع سيتم عمل دراسة له في النهاية تعرض على مجلس ادارة القابضة وحضرتك حتقول رأيك فيها اذا كانت الدراسة لصالح الشركة سنوافق عليها .

سيظهر في الدراسة وبناء عليه سنأخذ قرار .. اذا كان القرار الذي اتخذ بدون دراسة سأحول الموضوع للنيابة .

السيد المهندس / مدحت محمود حاتم القاضي : عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري

نظام ال CRM لم اره في الميزانية الجديدة .. علاقتنا مع العملاء في ظل التنافس الموجود لابد ان تتغير ويكون فيها قرب من العملاء .. الانفاق على تداول الحاويات بالقطار .. ولم نرى اى تعقيب من الشركة على هذا الكلام .. في عام ٢٠٢١ شهدت تغير مفصلي في التجارة الخارجية في مصر تزامنت مع التغيير التكنولوجي والرقمي في مصلحة الجمارك فاصبح ليس من مصلحة العميل جلب بضاعه او يصدرها من الميناء التي له بها علاقات جيدة مع الجمرک فأصبح السعر هو الفيصل .. اذا تجارة مصر اقتسمت جزئين جزء وارد من الشرق الاقصى الافضلية انه يتفرغ في ميناء السخنة وجزء وارد من اوربا والبحر الاسود جاي على موانى البحر الابيض .. موانى البحر الابيض سواء دمياط او بورسعيد او اسكندرية تقريبا .. تقبل سفن من ٨ الى ١٢ الف حاوية TUE بحد اقصى .. اذا تلاحظ لنا ان الموانى الموجودة في البحر المتوسط لا تنافس مع موانى البحر الاحمر بينما ميناء بورسعيد ممكن ينافس فتكلفة الحاوية على السفينة الكبيرة سيكون ارجح .. لو قارنا التجارة الخارجية



بمصر تنقسم لصادر ووارد واكثر دولة بنستورد منها هي الصين هذا يعنى اننا سنفقد جزء كبير من الحاويات فى البحر المتوسط .. فى مصر كلها صادر حوالى ٣.٨ مليون حاوية صادر على وارد متوزعين على دول العالم اذا سنافس على ٣.٨ مليون حاوية التى تحقق ايراد اسكندرية .. لابد من الاعتراف ان الذى يحقق الايراد هو الحاويات الـ LOCAL .. لابد من تغيير الاستراتيجية ودخول الترانزيت .. اسكندرية طول عمرها بتحقيق ارباحها من الوارد ولذلك انتاجية الرصيف الحاوية بتكسيها أعلى من دمياط وبورسعيد وهذه نقطة مهمة .. التحول من الوارد للمنافسه مع محطات لها قدرة عالية فى الانتاجية لان المحطات الاخرى تفوقها قدرة فى المرونه مع هيئة الميناء .. لابد ان نتفهم هذه النقطة مش بتنافس مع الموانى القريبة .. الوارد حيقل لازم الميناء تتفهم ان ارباحها ستتهز بشده اذا لم يحدث مرونة فى الاسعار مع محطة الحاويات والمحطة تتفهم ان المنافسة شديده .. الفرص ايه .. سهوله التعامل الجمركى ستؤهلك تدخل داخل مصر تعمل محطة تأخذ التداول من السادس من اكتوبر وتشتغل مشغل قطار تأخذ جزء فى السخنه وتعمل محطة لتداول الحاويات .. تذهب للخطوط تعرض عليها التخزين بداخل المحطة بدلا من التخزين خارج المحطة واتمنى ان يكون بداية جديده للعلاقات مع هيئة الميناء لمصلحة الشركة واتمنى التحسن فى العلاقة .

السيد اللواء أ.ح/ صلاح الدين حلمى عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والجوى ورئيس

الجمعية :

نتيجة تشغيل الـ ARB خلال الفترة القادمة فى بعض الزملاء لن يكون لهم عمل نعمل لهم تدريب تحويلى لمهن اخرى الشركة تحتاجها لكى يكون الكلام واضح .. مطلوب سرعه التعاقد مع E-FINANCE التحصيل الالىكترونى .. ترشيد المصروفات لاقصى درجه ممكنه يا سياده اللواء ياسر .. انا متفق مع الاستاذ محمد فى موضوع حساب التكاليف .. مطلوب سرعه الانتهاء من تطوير رصيف ٩٦ لانه أستغرق فترة زمنية كبيرة .. نضغط على الشركة التى تعمل وننتهى وهذا لصالح الشركة وهيئة الميناء رغم اننا ليس لنا علاقة بما يخص الماء فالماء يخص هيئة الميناء لكن لا يوجد مشكلة .. لا لشراء الاتوبيسات مرة اخرى .. مقترح اللانحة انجديد نقل العمال اما بديل نقدى او تعاقد مع شركة نقل ويوجد فترة سماح سنتين للتخلص من المركبات .. فى النهاية اتمنى لكم التوفيق .

قرارات الجمعية العامة العادية شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المنعقدة بمقر الشركة القابضة للنقل

البحري والجوى (٧١ طريق الحرية - الاسكندرية) يوم السبت الموافق ١ / ١ / ٢٠٢٢

- ١- التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٢١ .
- ٢- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وكذا تقرير مجلس الادارة السنوي عن مدي تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة .
- ٣- الاحاطة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢١ والرد عليهم .
- ٤- اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٤) بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٢١ بتحويل المبلغ المجنب الخاص بحصة النشاط الرياضى عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ والبالغ ١٦٠.٦٠ ١٣ ١٩ جنيه (فقط تسعة عشر مليوناً وثلاثة عشر ألفاً ومائة وستون جنيهاً وستون قرشاً لاغير) إلى حساب الارباح المرحلة مع إجراء المعالجات المحاسبية اللازمة فى هذا الخصوص .

٥- التصديق على القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢١ والتى تظهر صافى ربح قبل الضريبة بمبلغ ٨٦٢.٥٨ ٨٥٩ ١٠ ٤١٠ ١ جنيه (فقط واحد مليار وأربعمائة وعشرة ملايين وثمانمائة وتسعة



وخمسون ألفاً وثمانمائة وإثنان وستون جنيهاً وثمانية وخمسون قرشاً لا غير) - وعلى مجلس إدارة الشركة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو الملاحظات الواردة بتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات .

٦- وافقت الجمعية العامة على توزيع الأرباح وفقاً لحساب التوزيع المرفق - بعد احتجاز مبلغ ١٤.٩٣٩.١٩٦ ٧٥ جنيهاً الظاهر كأرباح مرحله بالمركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

٧- الموافقة على إخلاء مسئولية مجلس الإدارة عن الفترة المقدم عنها التقرير .

٨- الموافقة على صرف مكافأة - غير خالصة الضرائب - للسادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة بالمبلغ المحدد بحساب التوزيع على أن توزع بمجموع نقاط قدرها (١١) نقطة طبقاً للآتي :-

- ١.٢٥ نقطة للسيد / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي - على أن يتم الصرف طبقاً لفترة العمل خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

- ٣ نقطة للسيد / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق والعضو المنتدب التنفيذي السابق - على أن يتم الصرف طبقاً لفترة العمل خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

- ٠.٧٥ نقطة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وبمراعاة أن يتم الصرف للأعضاء بنسبة حضور جلسات المجلس خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وفي حالة تغيير عضو مجلس الإدارة خلال السنة المالية يتم صرف المكافأة بمقدار المدة التي قضاها العضو بمجلس الإدارة خلال ذات السنة ، على أن يصرف نصيب العضو في المكافأة كاملاً إذا كانت نسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة ٧٥% فأكثر من عدد الجلسات خلال مدة عضويته في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتُصرف بنسبة حضوره لجلسات مجلس الإدارة منسوبة لاجمالي عدد الجلسات اذا كانت نسبة حضوره أقل من ٧٥% خلال مدة عضويته في العام المالي .

٩- في ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة بشأن ما تم إتخاذه من إجراءات في إدخال بعض التعديلات فيما يخص عضوية مجلس الإدارة وهي على النحو التالي:-

أولاً :- أحيطت الجمعية العامة بالآتي:-

أ- تعيين السيد اللواء / ياسر محمد مرسى هيكل - بدلا من السيد اللواء بحري/ ممدوح توفيق دراز بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ (ممثلاً للشركة القابضة للنقل البحري والبري) .

ب- تعيين السيد اللواء بحري/ نهاد شاهين على شاهين - بدلا من السيد الربان/ طارق شاهين على شاهين بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٧ (ممثلاً لهيئة ميناء الاسكندرية) .

- وذلك لمدة تنتهي بإنتهاء دورة المجلس الحالية .

ثانياً :- الموافقة على ما تم إتخاذه من إجراءات بتعيين الأستاذة / رشا محمد عمر توفيق عضواً مستقلاً من ذوي الخبرة بمجلس إدارة شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع اعتباراً من ٢٨ / ١٠ / ٢٠٢١ .

- وذلك لمدة تنتهي بإنتهاء دورة المجلس الحالية .

١٠- الموافقة على أن تكون المعاملة المالية والمزايا الاخرى لمجلس الادارة بذات المعاملة المالية المعتمدة بقرار الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٠ وذلك على النحو التالي :-

أ- يمنح السيد / رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي مكافأة شهرية مبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه (فقط عشرون ألف جنيه لاغير) غير خالصة الضرائب .



ب- بدل حضور الجلسات (مجلس / جمعية) ٢٠٠٠ جنيه عن الجلسة (فقط ألفان جنيه لاغير) (بحد أقصى ١٢ جلسة مجلس إدارة سنوياً) .

ج- بدل إنتقال عن الجلسة الواحدة ٥٠٠ جنيه (فقط خمسمائة جنيه لاغير) .

١١ - في ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة بشأن مقترح تطبيق ضوابط ميزة التأمين الطبي للاعضاء المنتدبين - توافق الجمعية العامة علي ضوابط ميزة التأمين الطبي للاعضاء المنتدبين والوارده تفصيلاً بالمذكرة المعروضة على الجمعية العامة في هذا الشأن - مع تفويض مجلس إدارة الشركة بإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ ميزة التأمين الطبي للاعضاء المنتدبين في ضوء هذه الضوابط .

١٢- إعتماذ قرار مجلس الإدارة بمنح العاملين علاوة دورية بواقع ١٠٠% من النسب المقررة إعتباراً من ٢٠٢١/٧/١ .

١٣- في ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة بشأن طلب تعديل الخطة الاستثمارية المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ من ٢٧٣.٣ مليون جنيه إلى ٢٩٤.٨ مليون جنيه - توافق الجمعية العامة على التعديل المطلوب وفقاً للمذكرة المعروضة في هذا الشأن .

١٤- في ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة بشأن طلب اعتماد ما تم التبرع به خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ - قررت الجمعية العامة إعتماذ قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٣/٩/٢٠٢١ بشأن ما تم التبرع به خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك بمبلغ ١٩٨ ٧٥٠ جنيه (فقط مائه وثمانية وتسعون الف وسبعمائه وخمسون جنيهاً لاغير) إلى الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والمدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم - وذلك في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركة وطبقاً للضوابط والقوانين المنظمة في هذا الشأن .

١٥- في ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضه على الجمعية العامة بشأن زيادة قيمة مساهمة الشركة في رأسمال الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (ترجمان جروب) - توافق الجمعية العامة على زيادة قيمة مساهمة الشركة في رأسمال الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (ترجمان جروب) بمبلغ ٧٣٣ الف جنيه (فقط سبعمائه وثلاثة وثلاثون الف جنيهاً لاغير) ليصبح اجمالي مبلغ مساهمة الشركة ٢٠٠ ٣٨٥ ١٤ جنيهاً (فقط أربعة عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألفاً ومائتا جنيهاً لاغير) .

١٦- يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً عن متابعة تنفيذ المادتين ٦٧ ، ٦٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ - مع الالتزام بالقرارات والتوصيات والتعليمات التي يقرها مجلس إدارة الشركة القابضة كسياسات واستراتيجيات للشركات التابعة أو توجيهات في لجان مشتركة مع رئاسة الشركة .

رئيس مجلس الإدارة / ~~أحمد حسن أحمد سيد أحمد~~ / ~~أحمد بحري~~ / ~~أحمد حسن أحمد سيد أحمد~~



الاستاذ / محمد عبد القادر مصطفى
أمين سر الجمعية

اجتماع الجمعية العامة غير العادية
لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع
يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١

أنه في يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١ وفي تمام الساعة الحادية عشر صباحا عقدت الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع اجتماعها غير العادي بمقر الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ٧١ طريق الحرية - الإسكندرية .

برنامج:

السيد اللواء أ.ح/ صلاح الدين حلمى عبد القادر	رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
والسادة أعضاء الجمعية العامة:	
السيد المحاسب / نبيل محمد السيد دويدار	العضو المتفرغ لشئون النقل البحري بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى
السيد اللواء أ.ح / عبد المطلب متولى خضر	العضو المتفرغ لشئون النقل البرى بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى
لواء بحرى أ.ح / طارق غانم عبد المتعال الصعيدى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
السيد المهندس / مدحت محمود حاتم القاضى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
الأستاذ/ جبالى محمد جبالى المرغوى	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
وحضر من الجهاز المركزى للمحاسبات:	
الأستاذ المحاسب/ عصام الدين إبراهيم السيد محمود	وكيل وزارة - قائم باعمال مدير الادارة - الجهاز المركزى للمحاسبات - الاسكندرية
السيد المحاسب / هشام احمد سامى فراج	وكيل وزارة - نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري
الأستاذ المحاسب/ جابر جمعة جابر	مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري
من شعبة متابعة تقويم الأداء بالجهاز:	
السيد المحاسب / محمد عبد القادر محمد	وكيل وزارة رئيس قطاع النقل البحري - الإدارة المركزية شعبة تقويم الأداء
وحضر:	
السيد الريان / طارق شاهين على شاهين	ممثلا عن هيئة ميناء الاسكندرية
ومجلس إدارة الشركة:	
السيد اللواء بحرى / أحمد حسن أحمد سيد أحمد	رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى
السيد اللواء / ياسر محمد مرسى هيك	العضو المنتدب التنفيذى
السيد المهندس /محمد أشرف محمود إبراهيم خليل	عضو مجلس ادارة
السيد اللواء / نهاد شاهين على شاهين	عضو مجلس ادارة
السيد المحاسب / فاطمة ابراهيم بدر يوسف	عضو مجلس ادارة
الاستاذ / رشا محمد عمير توفيق	عضو مجلس ادارة
السيد المهندس / أحمد أحمد إسماعيل	عضو منتخب عن العاملين
السيد / احمد حسن صادق	رئيس اللجنة النقاية
ومن الشركة:	



السيد المحاسب / محمد ياسر محمد لطفى	رئيس قطاع الشؤون المالية
السيد العميد / ايهاب ابراهيم خفاجى	رئيس قطاع الامن
السيد المحاسب / ابراهيم عبد الله	مدير إدارة الاستثمار والأوراق المالية
السيد المحاسب / إيهاب السيد إسماعيل زيد	مدير إدارة علاقات المستثمرين
السيد الاستاذ المستشار / هشام مجدى سالم ماضى	مستشار الشركة للشؤون القانونية
وحضر من العاملين بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى :	
السيد العميد / طارق شوقبى	رئيس قطاع رئاسة المجلس
السيد المحاسب / نصر احمد سالم	رئيس قطاع الشؤون المالية
السيد المستشار / سامى عبد الفتاح	المستشار القانونى
وقام بأعمال أمانة السر :	
السيد الاستاذ/ محمد عبد القادر مصطفى	مستشار الشركة للتنظيم والشؤون الادارية ومدير عام شئون المجلس والعضو المنتدب
وقام بأعمال جامعي الأصوات :	
السيد / هانى عباس مرسى	
السيد / محمد عادل إبراهيم	
وحضر من مساهمى القطاع الخاص .	
عدد مساهمين ١١ باجمالى عدد أسهم ٣٦٣٥٦٩٣ سهم .	
نسبة الحضور ٩٥.٢ %	
وأعذر عن الحضور :	
السيد المهندس / عمرو عبد الصبور قايىل	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى
السيد المهندس / مروان محمد أحمد السمك	عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى

وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي :

١	النظر فى اعتماد مشروع النظام الاساسى للشركة بعد اجراء التعديلات اللازمة ليتوافق مع التعديلات الصادرة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولانحته التنفيذية على القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
---	---

رئيس الجمعية :

بسم الله الرحمن الرحيم بترحب بحضراتكم فى الشركة القابضة للنقل البحري والبرى فى الجمعية العامة غير العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات . فى البداية بترحب بالسيد المحاسب وكيل وزارة - قائم باعمال مدير الادارة - الجهاز المركزى للمحاسبات - الاسكندرية .. الساده الجهاز المركزى للمحاسبات شعبة تقويم الأداء.. السادة مركز معلومات قطاع الاعمال .. الساده أعضاء الجمعية .. بترحب بكم فى الشركة القابضة اليوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١ .. كما هو معروض أمام حضراتكم فى الجمعية العامة غير العادية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المنعقدة فى ٢٠٢٢/١/١ وذلك للنظر فى جدول الأعمال :

١	النظر فى اعتماد مشروع النظام الاساسى للشركة بعد اجراء التعديلات اللازمة ليتوافق مع التعديلات الصادرة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولانحته التنفيذية على القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
---	---



الجمعية :

السيد اللواء / احمد حسن .. تفضل .

لواء / احمد حسن احمد : رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ صدق الله العظيم

السيد اللواء أ.ح / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة أعضاء الجمعية الموقرة .. السادة ممثلى الأجهزة الرقابية .. الأخوات والأخوة الحضور .

وأبدأ بتقديم خالص الشكر والتقدير والعرفان للسادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى للمساعدة والدعم والتوصيات التى ساعدت الشركة على تحقيق الأهداف والنتائج المعروضة .

كما أتقدم بكل الشكر للتعاون الصادق للسيد/ وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري والسادة وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة ومديرو العموم والمراقبين على ما يبذلونه من جهود مستمرة وصادقة على مدار العام مما يسر الوصول إلى النتائج الناجحة المعروضة .

كما أتقدم بالشكر للسادة/ وكيل الوزارة - رئيس قطاع النقل الخارجى بشعبة تقويم الأداء ومعاونيه على ما يبذلونه من جهد فى معاونة الإدارة على تقوية نقاط القوة وتلافي السلبيات.

وكذلك الأستاذة/ ممثل مركز معلومات قطاع الأعمال العام.

وأتقدم أيضا بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. والنقابة والعاملين على ما يقدمونه للشركة من جهود .

ونستعرض فيما يلى .. النظر فى اعتماد مشروع النظام الاساسى للشركة بعد اجراء التعديلات اللازمة ليتوافق مع التعديلات الصادرة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية على القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

ولا يسعنا فى النهاية إلا إبداء السعادة لتشريفكم والشكر لحسن استماعكم .. والله ولى التوفيق ،،

ومعروض على سيادتكم التعديلات الخاصة بالنظام الاساسى للشركة بعد التعديل ليتوافق مع التعديلات الصادرة بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك بعد موافقة مجلس ادارة الشركة على هذه التعديلات وقيام الشركة القابضة للنقل البحري والبرى بالمراجعته والموافقة وذلك لاعتماد حضراتكم لهذه التعديلات .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمى عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس

الجمعية :

شكرا لواء احمد حسن .. السيد وكيل أول وزارة الجهاز المركزى تفضل .

محاسب / عصام الدين ابراهيم : وكيل الوزارة - قائم بأعمال مدير الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم السيد اللواء أ.ح / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة أعضاء الجمعية الموقرة السيد اللواء / رئيس مجلس ادارة شركة

الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع السيد اللواء / العضو المنتدب التنفيذى لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة الحضور كل عام وحضراتكم بخير .

قمنا بدراسة التعديلات على النظام الأساسى للشركة تبين عدم تضمن النظام الأشتملى المعدل للشركة مايلى :



١- لم تتأثر صياغة المادتين رقمي (٧ ، ٨) بأن الشركة مقيدة ببورصة الاوراق المالية (منذ ١٦/٨/١٩٩٥) وجميع أسهمها مودعة بالإيداع المركزي بشركة مصر المقاصة وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥) من قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٠ .

٢- الإلتزام بقواعد الحوكمة التي تنص عليها المادة رقم (٣٥ مكررا ١) من قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وكذا أحكام الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بقرار مجلس إداره الهيئه العامه للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦/٧/٢٠١٦ والكتاب الدوري رقم (٢١) بتاريخ ٣٠/١/٢٠١٩ الصادر من الهيئه العامه للإستثمار والمناطق الحرة بشأن المعايير الأساسية لقواعد الحوكمة الإسترشادية للشركات الخاضعة لأحكام قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وكذا قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئه العامه للرقابة المالية رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاتها .

٣- استخدام نظام التصويت التراكمي في إنتخاب أعضاء مجلس الادارة بالمخالفة للمادة رقم ٦ بند ٧ من قواعد القيد والشطب .

٤- مانعت عليه المادة رقم (١٧) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تقضي "بأن تكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة على أن تحدد القيمة التي تصدر بها هذه الأسهم على أساس القيمة العادلة لها وقت الأصدار على أن يكون ذلك بناء على تقرير من أحد المستشارين المعتمدين لدى الهيئه لهذا الغرض

٥- أن يتم اعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ونماذج القوائم المالية الواردة بتلك المعايير كما يتم مراجعتها وفقا لمعايير المراجعة المصرية وذلك طبقا للمادة رقم (٤٥) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية .

٦- أن الشركة تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصه بموجب القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وتم تجديد الترخيص حتى ١٥/١/٢٠٢٥ بالقرار رقم ٧ بتاريخ ٢/٧/٢٠١٧ .

نوصي بدراسة ماورد بعاليه والعمل على اجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للشركة في ضوء دراسة تلك القوانين والقواعد .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمي عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس

الجمعية :

شكرا أستاذ عصام .. الساده تقويم الأداء تفضل استاذ محمد .

محاسب / محمد عبد القادر : وكيل وزارة رئيس قطاع النقل البحري - الإدارة المركزية شعبه تقويم الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم السيد اللواء أ.ح/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبري ورئيس الجمعية العامة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. السادة أعضاء الجمعية الموقرة السيد اللواء / رئيس مجلس ادارة شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع السيد اللواء / العضو المنتدب التنفيذي لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع .. الساده الحضور كل عام وحضراتكم بخير .. تقرير متابعة وتقويم أداء شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع عن العام المالي .. النظام الاساسى طبقا لتعديلات القانون ١٨٥ وهذه فرصة لان النظام الاساسى مثل الدستور فى الشركة ومفترض انه يبحكم عملية الادارة داخل الشركة لكن البنود الخاصة بثلاث اشياء اساسية فى الشركة مجلس ادارة الشركة والمهام التى يقوم بها .. وظيفه العضو المنتدب التنفيذى ووظيفه رئيس مجلس الادارة غير التنفيذى للأسف ذكر فى النظام الاساسى وهو مطابق لما جاء فى القانون اقل بكثير ولا يتناسب مع عام ٢٠٢١ والادارة الحديثة .. اليوم ومعنا السيد الريان رئيس هيئة الميناء صدر له وجميع الهيئات العامة انهم يحدثوا الهياكل الخاصة بهم باضافة الادارة



الاستراتيجية وتم بالفعل اضافة الادارة الاستراتيجية .. لا يوجد اى اشارة بقيام المجلس بدوره رغم ذكر هذه المواد بالتفصيل فى دليل الحوكمه .. بالنسبة لمسئوليات المجلس الموجوده فى قواعد الحوكمه وضع استيراطية واهداف الشركة .. وضع الخطط والسياسات التى تهيم على سير العمل بالشركة .. المكتوب فى النظام الاساسى اتخاذ كافة الاجراءات .. كلام شديد العمومية يتناسب مع الخمسينات والستينات ولا يصح فى العصر الحالى على ان الادارة الاستراتيجية اصبحت محور اساسى فى ادارة الشركات وبالتالي انصرف الى الاثنيين الدينامو اللى يشغلوا الشركة .. كان لى رجاء اعاده النظر فى الاختصاصات والمهام ممكن ان نستعيها من اطار الحوكمه بدل ما نيجى فى اخر المادة ونقول وعليه الالتزام بقواعد الحوكمه .. كلام عام .. لكى نضع كلام ومسئوليات يمكن تقييمها لابد ان تكون اختصاصات رئيس المجلس واضحة .. المفروض النظام الاساسى تضمنه .

الجزئية الثانية الخاصة بالعدد .. نص المادة يقول يتراوح من كذا الى كذا .. فى قرار رقم ٣٥ لرئيس مجلس الوزراء بعيد اللائحة قال يبين النظام الاساسى عدد اعضاء مجلس الادارة على الا يقل عن ٥ ولا يزيد عن ٩ .. وكمل الجملة ويراعى فى تحديد العمل حجم نشاط الشركة .. العدد فى القانون يقول من كذا الى كذا لكن فى النظام الاساسى المفروض العدد يكون محدد وخصوصا ان التمثيل فى مجلس الادارة يخضع الى التمثيل النسبى .. تم اضافته عدد ٢ مستقلين لو حسبتهم على ٥ اكون اخذ قوة ٤٠٪ زيادة تؤثر على قرارات مجلس الادارة ولو حسبتهم على ٧ اخذ قوة زيادة ٢٩٪ فاكون اخلت بالتوازن والتمثيل النسبى وشكرا .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمى عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس

الجمعية :

شكرا .. اى تعليق .

السيد المحاسب / نبيل محمد السيد دويدار :العضو المتفرغ لشئون النقل البحري بالشركة القابضة للنقل البحري والبرى

تعليقا على كلام استاذ محمد .. كلامك حمل تحفظ فى اختصاصات العضو المنتدب التنفيذى ورئيس مجلس الادارة وقلت انها شديدة العمومية .. انا ساخذ ايه اكثر من القانون .. قانون ١٨٥ حدد على سبيل الحصر هذه الوظائف اذا كنت بتقترح قواعد الحوكمه فانا بسأل علشان ادارة الشركة تكون عارفة المهام المطلوبه منها للتعديل .. هل مطلوب انها ترجع لدليل حوكمه شركات قطاع الاعمال العام .. انا بقول لحضرتك انها شديدة العمومية لا يوجد بها التفصيل الذى تقترحه ... حضرتك اقترح لنا مصدر يعادل قوة القانون ١٨٥ علشان الاختصاصات تكون شديده التحديد وشكرا .

السيد اللواء أ.ح / صلاح الدين حلمى عبد القادر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنقل البحري والبرى ورئيس

الجمعية :

شكرا اتفضل سياده المستشار سامى .

السيد المستشار / سامى عبد الفتاح : المستشار القانونى

انا اؤيد نبيل بيه واقول ان النظام الاساسى تم تعديله فى ضوء احكام قانون قطاع الاعمال العام رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والنظام الاساسى اخذ نفس الالفاظ الوارده فى النص وضعها فى النظام الاساسى بالنسبة للعضو المنتدب التنفيذى اختصاصاته واضحه ولا أستطيع ازود او انقص من اختصاصاته الا بأداة تشريعية معادله للقانون رقم ١٨٥ .. النقطة الثانية ان النظام الاساسى محل التعديل تضمن نص بيقول يسرى فيما لم يرد به نص خاص لجميع الاحكام والقواعد ذات الصله بنشاط الشركة وغيرها من الامور التى يمكن الرجوع اليها فيما لم يرد به نص خاص للنظام الاساسى .. النظام الاساسى



المطروح لا غبار عليه وفتح المجال الى الرجوع للقواعد العامة المعمول بها ولم ينتقص من اى اختصاصات وردت بالقانون وتمت مراجعته بالقدر الذى يتلائم مع القانون .

السيد الريان / طارق شاهين على شاهين : ممثلاً عن هيئة ميناء الاسكندرية

فى البداية باشكر حضرتك وأهنئ الجميع بالعام الجديد ان شاء الله يكون عام سعيد اضم صوتى للاستاذ محمد فى موضوع تمثيل مجلس الادارة وسبق ان ميناء الاسكندرية اثارت هذا الموضوع وارسلت خطاب بان نسبة التمثيل الخاصة بنا تقريبا ٤٠% .

رئيس الجمعية :

اى تعليق من حضراتكم .

قرارات الجمعية العامة غير العادية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع المنعقدة بمقر الشركة القابضة للنقل

البحري والبري (٢١ طريق الحرية - الاسكندرية) يوم السبت الموافق ٢٠٢٢/١/١

- فى ضوء المذكرة المقدمة من الشركة والمعروضة على الجمعية العامة غير العادية بشأن تعديل النظام الاساسي للشركة - توافق الجمعية العامة على تعديل النظام الاساسي للشركة ليتوافق مع تعديلات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولانحته التنفيذية طبقاً للمرفق - وعلى الشركة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتعديل النظام الاساسي ونشر هذا التعديل بالوقائع المصرية على نفقتها .

لواء بحري / أحمد حسن أحمد سيد أحمد
رئيس مجلس الإدارة



الاستاذ / محمد عبد القادر مصطفى
أمين سر الجمعية